SOLiD

SOUTH MED SOCIAL DIALOGUE

الوضع الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر

من اجل بديل تنموي تشاركي و مستديم

إعداد

د. احمين شفير 2021

Project funded by the EUROPEAN UNION

ITUC CSI IGB

الاتحاد العربي للنقابات
ARAB TRADE UNION CONFEDERATION

BUSINESSMED
Union of Mediterranean Confederations of Enterprises

annd
Arab NGO Network for Development

SOLiD

SOUTH MED SOCIAL DIALOGUE

ميثاق الشركاء الاجتماعيون جنوب المتوسط حول قضايا المراة

الوضع الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر
من اجل بديل تنموي تشاركي و مستديم

فهرس المحتويات:

مقدمة..... 5

الفصل الأول:

نظرة عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر..... 7

الوضع الاقتصادي: 8

الوضع الاجتماعي: 18

الفصل الثاني:

أهم القيود الهيكلية للاقتصاد الجزائري..... 22

التبعية للمحروقات وللواردات قيد هيكلي يجب تجاوزه: 23

جهاز انتاجي ضعيف وغير متنوع: 28

الوزن الثقيل للاقتصاد غير المنظم: 37

ضعف اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي: 45

الفصل الثالث:

مراحل تطور الاقتصاد الجزائري 53

مرحلة الاستراتيجية التنموية 1962-1980: 54

مرحلة الإصلاحات الليبرالية والتعديل الهيكلي 1980-2020: 57

الفصل الرابع:

الحوار الاجتماعي، تجربة ثرية تحتاج إلى تطوير 60

الفصل الخامس:

من أجل بديل تنموي تشاركي ومستديم 67

مقدمة:

الجزائر أول بلد افريقي من ناحية المساحة ب 2381741 كلم^2 ورابع اقتصاد بناتج داخلي خام قدر ب 209 مليار دولار سنة 2020 ونصيب الفرد من هذا الدخل ب 4363 دولار، كما يقارب عدد سكانها 44 مليون نسمة (جانفي 2020) ونموها الديمغرافي ب1.99%، وهي تحتل المرتبة 91 عالميا من ناحية مؤشرات التنمية البشرية و 53 من ناحية تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة، والأولى عربيا وافريقيا سنة 2019.

لقد دخلت الجزائر في أزمة حادة سنة 2014 على إثر انخفاض أسعار النفط، أدت إلى تراجع مداخيلها من المحروقات بما لا يقل عن 40%، كما أدت إلى تراجع كل المؤشرات الاقتصادية الكلية.

جائحة «كوفيد 19» على غرار كل بلدان العالم، جاءت لتأزم الوضع أكثر إذ دفعت السلطات العمومية لاتخاذ كل إجراءات الحجر الصحي، الأمر الذي تسبب في شبه توقف للعديد من الأنشطة الاقتصادية (البناء والصناعة ...) والخدمات (النقل، السياحة، الإطعام...) وأدى لخسائر مالية معتبرة بالنسبة للشركات، وكذا إلى تزايد البطالة وتراجع دخل العائلات وبالتالي استهلاكها، وقد كان العمال المشتغلين في القطاع غير المنظم من ضمن الأكثر تضررا. كما أدى كل ذلك إلى تراجع في معدل النمو قدره صندوق النقد الدولي ب -6 % سنة 2020.

الواقع أن الجزائر، بالإضافة لهاتين الأزمتين «الظرفيتين»، هي تعاني من أزمة هيكلية عميقة هي أزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأزمة النمط الاقتصادي المعتمد منذ أكثر من 40 سنة، والذي تجمع عليه العديد من الدراسات والتقارير والأبحاث الجامعية أنه:

- أبقى الاقتصاد الجزائري حبيس ريع المحروقات ولم يستطع بناء اقتصاد منتج ومتنوع، كما لم يستطع انتاج نخبة من المقاولين المبدعين العموميين والخواص لقيادة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل ولد جنسا من «المقاولين» المتناقض تماما مع النموذج الشومبتري الذي يعتبر المقاول كمبتكر. جنس استغل كل النقائص الهيكلية الإدارية المسيّرة للأملاك العمومية، واستطاع ابتكار كل الوسائل والآليات للاستحواذ على النصيب الأكبر من ريع المحروقات، على شكل مساعدات وإعفاءات ضريبية وقروض بنكية عمومية سخية وعقارات بالدينار الرمزي وصفقات عمومية مشبوهة بمبالغ مضخمة، وتحويل جزء كبير منه للخارج.

- ولّد اقتصادا غير منظما أصبح اليوم ينافس الاقتصاد المنظم في كل قطاع النشاط تقريبا ويشكل خطرا على الاقتصاد بحجمه سواء الكتلة النقدية التي يتصرف بها أو حجم التشغيل والتي تجمع كل الإحصائيات أنه هشا وغير لائق. الذي يشكل أكبر خطر في هذا النوع من الاقتصاد أنه يتموقع في مجال التجارة وليس الانتاج ويطغى عليه الجانب «الإفتراسي الناهب» وليس الاقتصاد غير المنظم «المعاشي»، وهو يعد اليوم من أكبر العوائق أمام تحويل الاقتصاد من الريع إلى الانتاج والتنوع.

- لم يستطع تحقيق الإدماج الإيجابي للاقتصاد الجزائري في العالمي. نظرة عن المبادلات التجارية للجزائر تؤكد ذلك من خلال ضئالة الصادرات خارج المحروقات وتبعية واضحة للواردات، بالإضافة للنتائج المخيبة جدا لعقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وقلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة.

وبالرغم من أن الجزائر قد أحرزت تقدما ملموسا في عدد من قطاعات مثل البنية التحتية والفلاحة وفي مؤشرات التنمية البشرية (التمدرس والتعليم بأطواره، الوصول للطاقة، السكن...) وكذا في مجال مؤشرات التنمية المستدامة، كما تتمتع بتقاليد راسخة في مجال الحوار الاجتماعي على جميع المستويات، وهي الإنجازات التي يمكن اعتبارها نقاط إيجابية يمكن الارتكاز عليها لتحقيق نمط تنموي بديل تشاركي ومستديم، إلا أنه يجب القول أن هذه الانجازات قد اصطحبت بإهدار كبير للموارد ويعاب عليها عدم ادراجها في تصور شامل لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تنقسها مرتكزات الحوكمة الأساسية: المشاركة والشفافية والمساءلة.

هذه الدراسة تنقسم إلى أربعة أقسام، وقد تمت بعد الاطلاع، بالإضافة للأبحاث الأكاديمية المتخصصة، على دراسات وتقرير أنجزت من طرف عدد من منظمات أرباب العمل وكذا نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين، بالإضافة لبعض «علب الأفكار» التابعة للمجتمع المدني، وأخيرا المنظمات الأممية والدولية:

القسم الأول يتناول تشخيصا الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر مع التركيز على الفترة بين سنتي 2014 و2021.

القسم الثاني يحاول استخراج أهم القيود الهيكلية التي تحول دون بناء نمط تنموي جديد يقوم على الانتاج والتنويع ويكون تشاركي ومستديم.

أما القسم الثالث فيستعرض أهم مراحل تطور الاقتصاد الجزائري ويحاول تقييمها بخلفية أنه لا يمكن التقدم إلى الأمام وبناء نمط تنموي جديد من دون استخلاص الدروس من تاريخ التجربة الجزائرية للتنمية والنمو.

القسم الرابع يتناول تجربة الحوار الاجتماعي في الجزائر بمختلف مراحلها وأشكالها، وكذا محتواه وأهم النتائج التي تحققت.

أخيرا في قسم خامس نحاول اقتراح مرتكزات النمط التنموي البديل وشروط تحقيقه وأساسا شرط المشاركة والاستدامة وفق لأهداف التنمية المستدامة 2030.

الفصل الأول

نظرة عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر

يدخل الاقتصاد الجزائري منذ 2014 في أزمة حادة نتيجة انخفاض مداخيله من المحروقات بما يقارب 40%، وبما أن هذه الأخيرة تعد المصدر شبه الوحيد من الصادرات (94.5% سنة 2015)، فإن ذلك ستكون له انعكاسات سلبية على جميع مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر، وكذا على الجانب الاجتماعي ومعيشة السكان مما أصبح يهدد الاستقرار الاجتماعي وحتى السياسي.

أزمة «كوفيد 19» ستتدخل لتعقد هذا الوضع وتزيده حدة بالنظر لآثارها ليس على صحة السكان وظروف معيشتهم فقط، بل كذلك على الوضع الاقتصادي إثر تطبيق إجراءات الحجر الصحي وانعكاساتها.

الواقع، أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر هو ليس مرتبطا بهاتين الأزمتين فقط بالرغم من آثارها السلبية، بل بتراكمات النتائج الهزيلة للنمط التنموي المعتمد منذ المنعرج الليبرالي لسنوات 1980. ورغم العديد من الإنجازات الإيجابية على مستوى تطوير البنية التحتية وفي مجال السكن وتحسين أداء القطاع الزراعي...، إلا أن بنية الاقتصاد بقيت هشة لأن هذه الإنجازات قد تمت بفضل ظرف مالي استثنائي يؤكد مرة أخرى استمرار تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات وتقلباته.

الفصل الأول من هذه الدراسة هو بمثابة تشخيص للوضع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر وقد ركزنا فيها على الفترة ما بين سنة 2014 و2021، هذا التشخيص هو ليس ثمرة بحث أكاديمي بقدر ما هو حوصلة عن أهم الدراسات والتقارير التي أنجزت في هذا الموضوع.

1. الوضع الاقتصادي: اختلال التوازنات الاقتصادية الكلية

التبعية المزمنة للاقتصاد الجزائر للمداخيل من المحروقات جعلته دوما عرضة للسوق الدولية للطاقة وتقلباتها، لهذا بقيت التوازنات الاقتصادية الكلية للجزائر دائما تحت رحمة هذه التقلبات وانعكاساتها، أزمة انخفاض أسعار البترول سنة 1986 ثم 2014 تظهر ذلك جليا.

الخطير في الأمر أن هذه التبعية لا تظهر فقط هشاشة الاقتصاد الجزائري وتبعيته للخارج، بل تجعل المجتمع الجزائري يعيش حسب وتيرة تذبذبات المداخيل من المحروقات التي أصبحت تضبط حياته اليومية (التشغيل والأجور، الأسعار والقدرة الشرائية، مستوى الخدمات...)، أكثر من ذلك فإن هذه التبعية لا تخلو من التأثير على الوضع السياسي ولعبة الموازين فليس من الغريب أن تولد أزمة 1986 انفجارا شعبيا في أكتوبر 1988، وليس مستبعد أن تكون لأزمة 2014 دورا في انفجار الحراك الشعبي في فيفري 2019.

تلعب كذلك الأزمات الخارجية عامة وتداعياتها دورا معتبرا في التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية وتأثيرها مرتبط بمدى عرضة الاقتصاد المحلي للأزمات الخارجية وبشكل اندماجه في الاقتصاد العالمي. أزمة «كوفيد 19» بطبيعتها غير الاقتصادية، كونها في الأصل أزمة صحية، أثرت بشكل غير مسبوق على الاقتصاد العالمي واقتصاديات الدول، إذ بالإضافة إلى تباطئ/توقف النشاط في العديد من القطاعات وما انجر عنه من تزايد أعداد البطالين وتراجع الأجور والمداخيل، دفعت الدول لتجنيد أموال عمومية ضخمة للحد من انتشار الوباء وتدهور القدرة الشرائية والطلب. كل ذلك على حساب تزايد العجز في الموازنة العامة وارتفاع المديونية العمومية.

الجزائر لم تفلت من هذا الوضع، إذ بالإضافة إلى تراجع المداخيل من المحروقات منذ سنة 2014 وانعكاساتها، لعبت جائحة «كوفيد 19» دورا هاما في تراجع المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري.

على العموم أدت هذه الجائحة إلى:

- استمرار تراجع المداخيل من المحروقات بفعل تراجع الطلب العالمي على البترول هو نفسه ناتج عن انكماش الاقتصاد العالمي
- انخفاض الموارد من الضريبة بفعل توقف النشاط في العديد من القطاعات
- ارتفاع النفقات من الميزانية للتصدي

للأثار الصحية والاقتصادية للجائحة

- اختلال سوق العمل وارتفاع البطالة
- انخفاض القدرة الشرائية إثر توقف العديد من النشاطات وتراجع المداخيل خاصة في الاقتصاد غير المنظم...

بالفعل فإن انخفاض سعر البترول ابتداء من سنة 2014 من 100 دولار للبرميل (113 دولار سنة 2013) إلى ما بين 40 و60 دولار للبرميل خلال الفترة 2015-2018 كانت له أثار سلبية كبيرة على مالية الدولة وكل المؤشرات الاقتصادية الكلية، كما فاقمت أزمة كورونا من هذا الوضع بعد تجنيد السلطات العمومية لأموال ضخمة للحد من انتشارها التقليل من آثارها الاقتصادية والاجتماعية السلبية، وهو ما نبيّنه فيما سيأتي:

أ. تراجع معدلات النمو الاقتصادي:

بما أن أسعار المحروقات تساهم في ميزانية والدولة والإنفاق العمومي فهي تؤثر بشكل مباشر على مستوى نمو ثروة البلد المعبر عنها بالناتج الداخلي الخام، لهذا فإن أي تذبذب في أسعار سوق الطاقة سواء بالارتفاع أو الانخفاض سيؤدي مباشرة إلى تزايد أو تناقص الناتج الداخلي الخام الذي يعطينا معدل النمو السنوي عند مقارنة سنتين متتاليتين.

نظرة عن تطور معدلات النمو في الجزائر من خلال الجول الموالي تبين لنا بشكل واضح أنه مع أزمة 2014 عرف الناتج الداخلي الخام في الجزائر منحى تنازليا مباشرة خلال السنتين المواليتين حيث انتقل من 214 مليار دولار إلى 166 و159 مليار خلال 2015 و2016 على التوالي، ليعرف ارتفاعا فيما بعد نتيجة تمويل ميزانية الدولة بالعجز (أي مستوى الانفاق بقي بوتيرة عالية رغم تخفيضه)، وكذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط سنة 2018.

تطور الناتج الداخلي الخام (بمليارات الدولارات الأمريكية)

السنوات	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012
الناتج الداخلي الخام	163,8	147,6	171,1	175,4	170,2	160,0	166,0	213,8	209,8	209,1
نسبة النمو	11,0%	-13,7%	-2,5%	3,0%	6,4%	-3,6%	-22,4%	1,9%	0,3%	4,5%

- تقارير صندوق النقد الدولي

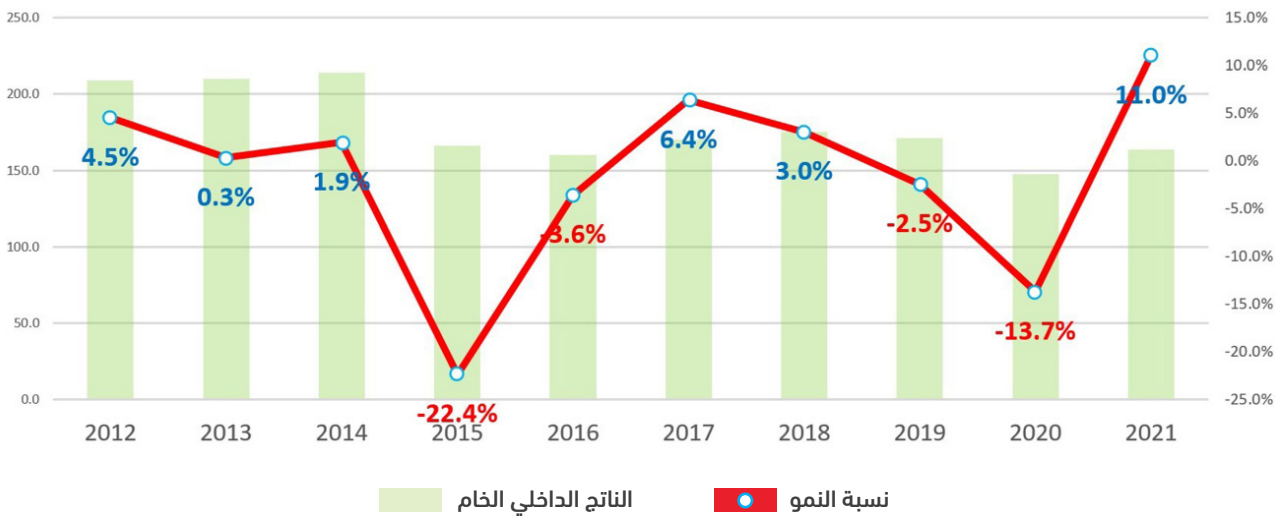

من جانب معدل النمو، يظهر الانخفاض جليا إذ ينتقل من 3.8% سنة 2014 إلى 1.1% سنة 2021، مع العلم أن جائحة «كوفيد 19» قد ساهم في هذا التراجع بالنظر لإجراءات الحجر التي اتخذتها السلطات العمومية والتي أثرت سلبا على النشاط الاقتصادي.

ب. عجز في ميزان المدفوعات والميزان التجاري:

كل من الميزانين يبينان علاقة البلد مع العالم الخارجي، فميزان المدفوعات يبيّن لنا جميع معاملات الدولة مع باقي العالم سواء من ناحية المبادلات من السلع والخدمات أو من حركة رؤوس الأموال، أما الميزان التجاري فهو يسجل حركة السلع والخدمات من وإلى الخارج، الكل خلال سنة معينة.

كلا الميزانين إذا، مرتبط بحجم وقيمة الصادرات من المحروقات وأي تذبذب في السوق الدولية للطاقة سوف يؤدي حتما إلى التأثير سلبا أو إيجابا على حجم الإيرادات من العملة الصعبة (ميزان المدفوعات)، كما يؤثر مباشرة على حجم الواردات من السلع والخدمات إذا كانت مرتبطة أساسا بالمداخيل من المحروقات كما هي حالة الجزائر.

الأرقام المبيّنة في الجدول الموالي حول تطور ميزان المدفوعات في الجزائر تبيّن بشكل واضح التأثير السلبي لانخفاض الموارد من المحروقات على مستوى المبادلات الجزائرية مع العالم الخارجي، إذ سيعرف منذ 2015 عجزا مستمرا إلى غاية اليوم، فبعد أن كان هذا الميزان حقق هذا فائضا سنة 2010 ب +15.33 مليار دولار سيعرف عجزا سنة 2015 ب -27.54 مليار دولار ليستقر هذا العجز سنة 2020 ب -25.4 مليار دولار.

تطور ميزان المدفوعات (بمليارات الدولارات الأمريكية)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2010	2005	2000	1995
25,4-	- 16,93	- 15,82	- 22,09	26,3-	- 27,54	15,33	16,94	7,57	32,6-

- بنك الجزائر+ صندوق النقد الدولي+ الكنوسيد

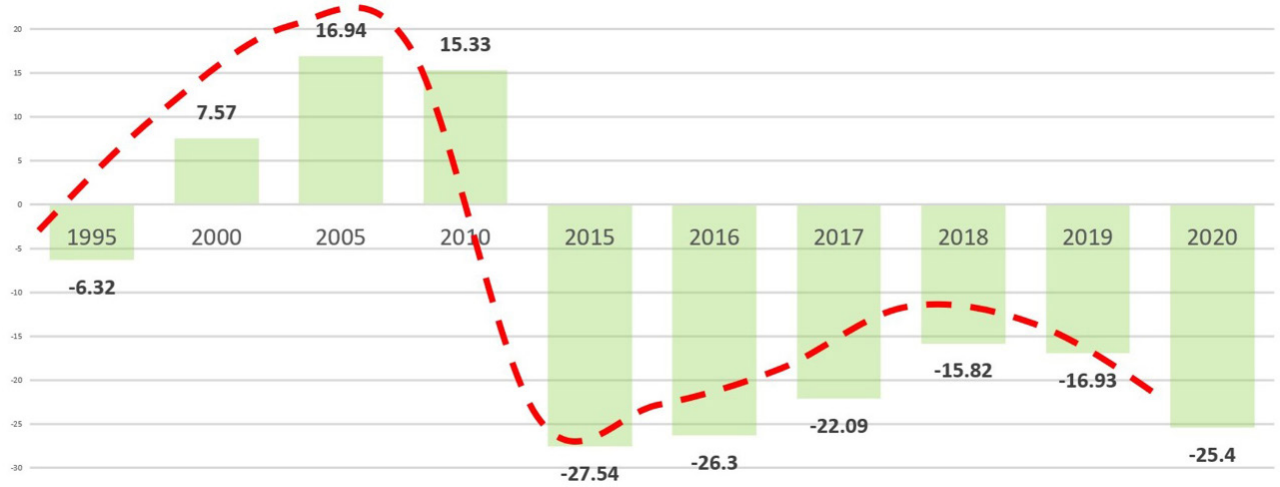

يعرف الميزان التجاري نفس المصير، إذ سيسجل منذ 2015 عجزا مستمرا من -71 مليار دولار إلى 10.6 مليار دولار سنة 2020 نتيجة انخفاض موارد الإيرادات وارتفاع فاتورة الاستيراد رغم المجهود الذي قامت به السلطات العمومية لتخفيضها إذ ستنتقل من 58.6 مليار دولار إلى 34.4 مليار دولار خلال نفس الفترة، أي انخفضت بنسبة 58.7% وهو قرار شجاع ولكنه يظهر في نفس الوقت ضعف السياسة التجارية للجزائر والنقص الفادح في تنظيم مجال الاستيراد، كما هو قرار سيؤثر من دون شك على استهلاك المواطنين.

تطور الميزان التجاري الجزائري (بمليارات الدولارات الأمريكية)

السنوات	1965	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2020
الواردات	0,67	1,26	5,99	10,55	9,84	9,68	10,76	9,17	20,36	40,47	51,70	34,39
الصادرات	0,64	1,01	4,29	15,61	10,15	11,30	10,24	22,03	46,00	57,05	34,67	23,80
الميزان التجاري	-0,03	-0,25	-1,70	5,06	0,31	1,62	-0,52	12,86	25,64	16,58	-17,0	-10,6
معدل التغطية ٪	96%	72%	72%	148%	103%	117%	95%	240%	226%	141%	67%	69%

- بنك الجزائر+ صندوق النقد الدولي+ الكنوسيد

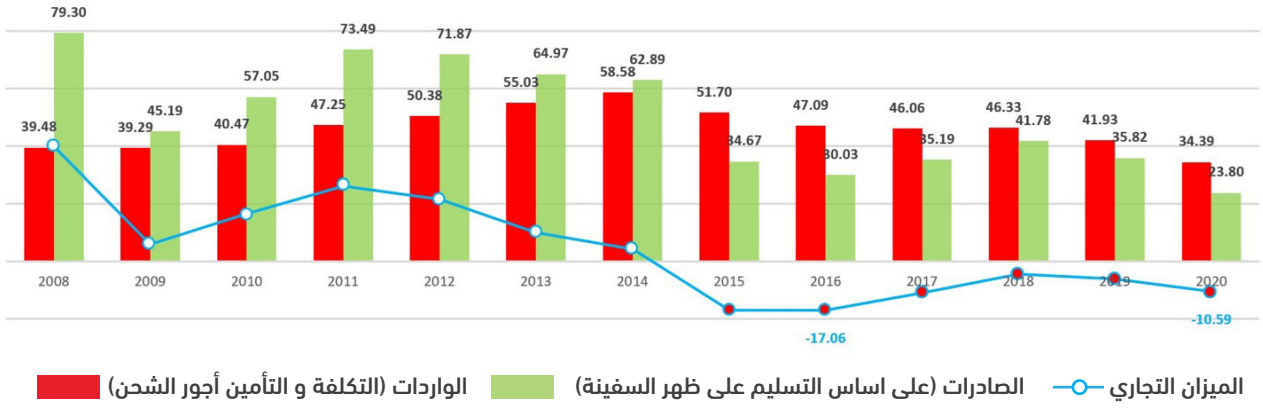

ت. ارتفاع عجز الميزانية العمومية:

إن هاجس السلطات العمومية في الجزائر كان ولايزال دوما انخفاض المداخيل من المحروقات بالنظر لنسبة مساهمتها في ميزانية الدولة (70.5% سنة 2010، و59% سنة 2014، و36% سنة 2021)، فالحساسية هي جد عالية بين أسعار النفط ومستوى الانفاق العمومي وهو ما يظهر جليا عند معاينة تطور الميزانية العمومية في الجزائر.

الجدول الموالي يظهر بشكل واضح تأثير انخفاض المداخيل من المحروقات على وضع الميزانية العمومية للدولة، إذ ستعرف هذه الأخيرة عجزا مزمنا منذ سنة 2009 بدءا ب -579 مليار دينار جزائري هذه السنة بفعل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وبعد عجز بسيط سنتي 2011 يعود العجز للارتفاع سنة 2012 ب -719 مليار دينار أكيد بفعل أزمة الديون السيادية بأوروبا، ثم يرتفع مرة أخرى سنة 2014 إلى -1258 مليار دينار، ليشرع هذا العجز في التصاعد ليصل سنة 2012 ما قيمته 2784 مليار دينار(أي حوالي 22 مليار دولار) بنسبة 13.57% من الناتج الداخلي الخام.

تطور عجز الميزانية العمومية (بمليارات الدينارات الجزائرية)

السنوات	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الايرادات	578 1	081 3	462 4	838 5	339 6	958 5	738 5	105 5	012 5	048 6	827 6	602 6	904 5	010 6
النفقات	178 1	050 2	467 4	854 5	058 7	024 6	996 6	656 7	297 7	283 7	732 7	741 7	074 7	071 8
الرصيد	400	031 1	5 -	15 -	719 -	67 -	258 1 -	552 -	286 2 -	235 1 -	905 -	140 -	170 1 -	061 2 -

- صندوق النقد الدولي

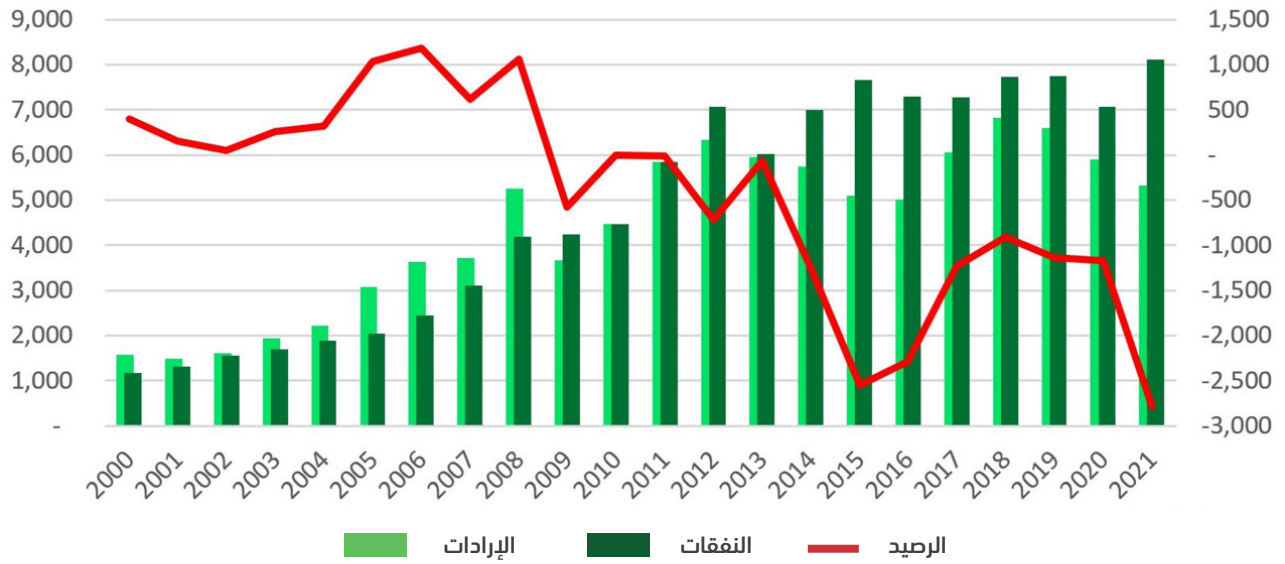

إن الميزانية التي هي أداة أساسية من أدوات السياسة الاقتصادية تلعب دورا كبيرا في تحريك الدورة الاقتصادية والنمو وبالتالي في خلق الشغل وتحسين المستوى المعاشي وتقليص الفقر، ويتم ذلك عن طريق الانفاق سواء العمومي أو الاستثماري أو الانفاق الاجتماعي. تغطية هذا الانفاق يتم عن طريق الضريبة العادية عموما بالإضافة للجباية من الموارد الطبيعية كما هو حال المحروقات في الجزائر. مساهمة هذه الأخيرة في تنشيط الدورة الاقتصادية وتحسين رفاه السكان هو شيء ضروري وإيجابي خاصة إذا وجه لأغراض الإنتاج وزيادة الثروة وانشاء مواقع الشغل، لكن الأخصائيون في مجال المالية العمومية والاقتصاد الكلي يؤكدون على ضرورة أن تكون مساهمة الجباية البترولية في ميزانية الدولة بأقل قدر ممكن لكيلا تصبح رهينة مداخيل لا يمكن التحكم فيها لأن محددها هو العوامل الخارجية وليس الداخلية، لذا هم يفضلون أن تكون الميزانية ممولة أساسا من الجباية العادية التي يمكن التحكم فيها داخليا. نفس الأخصائيون يؤكدون على ضرورة التحكم في وضع الميزانية ونجاعتها، فعجز الميزانية لم يعد ينظر له بنظرة الارتياب والخوف بل ما يخيف أكثر هو نسبة هذا العجز الذي إذا تجاوز سقفا معينا واستمر في الزمن يمكن أن يخل بالتوازنات الكلية للبلد ويدخله في أزمة. عدم تجاوز هذا السقف هو مرتبط بعوامل أساسية منها مستوى المديونية العمومية ومستوى التضخم ومستو النمو الاقتصادي.

ففي حالة العجز في الميزانية العمومية غالبا ما تلجأ السلطات العمومية إما إلى الزيادة في الضرائب على أرباح المؤسسات والدخول وقد يسبب ذلك تراجعا في الاستثمار والإنتاج الأمر الذي يدخل الدورة الاقتصادية في انكماش يضاف للانكماش الأول ويعمق الأزمة، كما يؤدي لتراجع الطلب الذي يزيد الأمر تعقيدا، وقد يلجأ أيضا إلى الاستدانة الداخلية (طرح سندات للخزينة أو عامة أو اللجوء للتمويل غير التقليدي أي ضخ نقود جديدة في السوق)

وهو ما يمكن أن يرفع من معدلات التضخم والمساس بالقدرة الشرائية للسكان وعلى الطلب الاستهلاكي والاستثماري الكلي، أو للجوء للاستدانة الخارجية هو ما يحمل خطر السقوط في فخ المديونية الخارجية ومشروطية المؤسسات المالية والنقدية الدولية.
في كل الحالات فإن العجز في الميزانية قد يعود بآثار سلبية إذا كانت مرتبطة بعوامل خارجية مثل المداخيل من المحروقات في حالة الجزائر، ونجاعتها هي محددة بمستوى التضخم والنمو والمديونية العمومية، والمشكلة تتعقد عندما تكزن هذه المحددات الثلاث مرتبطة بالمداخيل من المحروقات بشكل كبير.

لذا، فإن عصرنة المالية العامة وتحسين أداء الإدارة العمومية وحوكمتها وتحسين عملية تحصيل الضريبة ومحاربة الغش والتهرب الضريبيين كلها وسائل بإمكانها تطهير المالية العامة، ولكن الأكثر من ذلك هو تخليص هذه الميزانية والاقتصاد من التبعية للمحروقات وتوجيها تجاه دعم القدرات الإنتاجية للبلد وتنويع الاقتصاد.

ث. تآكل احتياطي الصرف:

لقد أدى العجز في المؤشرات الكلية الثلاث المذكورة أعلاه إلى الاستنجاد بصندوق ضبط الواردات الذي أنشأ سنة 2000 بهدف تسيير الفوائض الناجمة عن ارتفاع المداخيل من الصادرات من المحروقات بهدف تميل عجز الخزينة العمومية (نهاية 2015 كان رصيده 32.5 مليار دولار). سنة 2017 تستنفذ كل أموال هذا الصندوق ليلجأ تدريجيا إلى احتياطي الصرف الذي قارب سنة 2013 حوالي 200 مليار دولار، وهو الاحتياطي الذي بدأ في التآكل منذ 2014 كما يبينه الجدول التالي.

يبيّن هذا الجدول التآكل السريع لاحتياطي الصرف إذ ينتقل من 194 مليار دولار سنة 2013 إلى

تطور احتياطي الصرف (بمليارات الدولارات الأمريكية)

*2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2010	2005	2000	1995	1990
34	43	71.8	79.9	96	113	150.6	178.9	194.01	170.46	59.1	13.56	4.16	2.70

- وزارة المالية

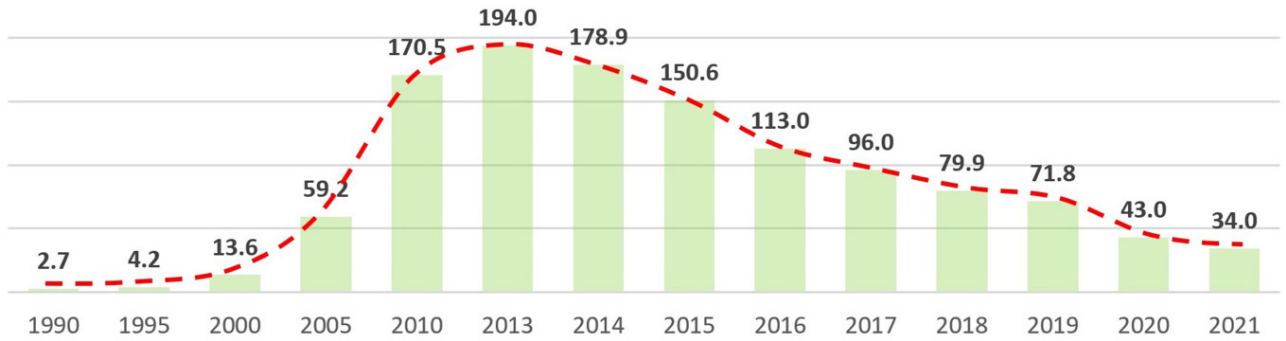

حوالي 43 مليار سنة 2020، كما يتوقع صندوق النقد الدولي أنه سيتراجع سنة 2021 إلى حوالي 34 مليار وهو ما يكفي سنة من الاستيراد تقريبا.

عودة أسعار النفط للارتفاع نهاية سنة 2021 ومجهود السلطات العمومية لتخفيض فاتورة الواردات هو مؤشر إيجابي يمكن أن يحسن من وضع الميزان التجاري وميزان المدفوعات مستقبلا لكنه تحسنا سيبقى دائما رهينة تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات، لذا يبقى الحل الوحيد الدائم والأنجع هو تحويل الاقتصاد لإنتاج ونحو التنويع.

ج. ارتفاع المديونية العمومية:

إن مستوى المديونية العمومية مقارنة بالناتج الداخلي الخام يعد من أهم المؤشرات التي تعكس الصحة المالية والاقتصادية للبلد، وارتفاعها يصبح قيدا هاما وعائقا أمام وضع السياسة الاقتصادية وتحقيقها. يبقى أن أثر هذا الدين ونجاعته هو مرتبط أساسا بعدة عوامل حسب طبيعته.

ففي حالة ما إذا كان الدين خارجيا فهو مرتبط بمخزون هذا الدين وخدمته بالنسبة للمداخيل من الواردات وبالنسبة للناتج الداخلي الخام وبالعجز الأولي في ميزان المدفوعات وبأسعار صرف العملة وأسعار الفائدة، وهي عوامل يصعب التحكم فيها في حالة الاقتصاد الجزائري بالنظر لتبعيته للمحروقات، لكن ولحسن الحظ، اللجوء الحكيم للسلطات العمومية إلى التسديد المسبق لديونها الخارجية في سنة 2006 جعلها تتحرر مؤقتا من قيد الدين الخارجي.

تطور الدين الخارجي (بمليارات الدولارات الأمريكية)

السنوات	1990	1995	2000	2005	2006	2010	2015	2019	2020	2021
مجموع الديون	29,80	31,31	25,26	17,19	5,61	5,54	1,8	1,7	2	3,4

*بنك الجزائر + صندوق النقد الدولي+ الكنوسيد

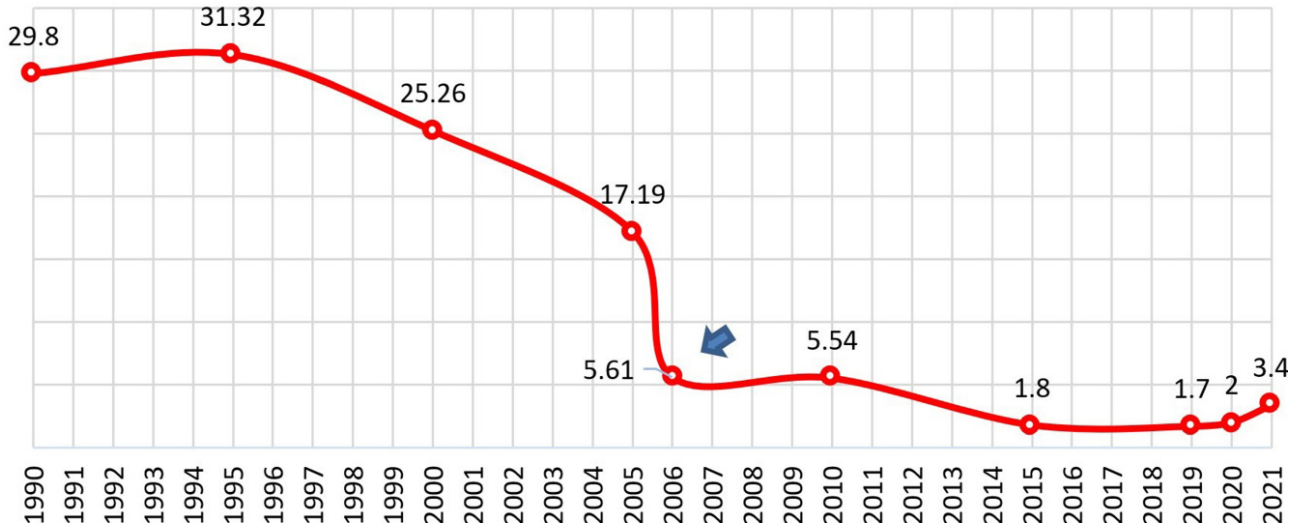

إلقاء نظرة على الجدول أعلاه الذي يبيّن تطور الدين الخارجي الجزائري يؤكد ذلك، إذا قدر هذا الدين سنة 1995 ب 31.3 مليار دولار، لينخفض سنة 2005 إلى 17.19 مليار دولار بعد إعادة جدولة هذه الديون وتطبيق مشروطية صندوق النقد الدولي والنتائج الاقتصادية والاجتماعية التي انجرت عنها، ثم تعرف هذه الديون تراجعا ملحوظا بعد قرار السلطات الجزائرية تسديد بصفة مسبقة سنة 2006 لتبلغ 5.61 مليار دولار نفس السنة ثم يتراجع إلى 2 مليار دولار سنة 2020. لكن يبقى الحذر مطلوب، لأن توقعات صندوق النقد الدولي ترفع هذا الدين إلى 3.4 مليار دولار سنة 2021، وهو ما يتأكد إذا ما لجأت السلطات العمومية للاقتراض الخارجي في حالة استمرار تدهور المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر وهو ما تستبعده هذه السلطات لحد الآن.

حالة المديونية الداخلية تختلف وقيدها نظريا هو أقل من الدين الخارجي، لكنها تصبح عبئا ثقيلا على اقتصاد الدولة عندما يزيد حجمها بفعل تراكم العجز في ميزانية الدولة لعدة سنوات وكذا تحت تأثير معدلات التضخم إذا مالت للارتفاع ومستوى النمو الاقتصادي في حالة تراجعه. للأسف حالة الاقتصاد الجزائري هي في هذا الوضع بفعل تظافر فعل الأزمتين التي ذكرناها أعلاه، بالإضافة لأزمته الهيكلية وهي أزمة التنمية، وهو وضع يبعث على الانشغال إذا ما اطلعنا على جدول تطور الدين الداخلي الذي يظهر ارتفاعا محسوسا لهذا الدين حيث انتقل من 1239 مليار دينار جزائري سنة 2015 (8.3% من الناتج الداخلي الخام) إلى 3407.3 مليار دينار سنة 2017 (بنسبة 19.5% من ن.د.خ) ليصل سنة 2020 إلى 9204.5 مليار دينار (بنسبة 45.2% من ن.د.خ).

تطور عجز الميزانية العمومية (بمليارات الدينارات الجزائرية)

السنوات	2000	2005	2006	2010	2015	2017	2018	2019	2020
الحجم	1022,9	1094	1779,7	1099,2	1239	3407,3	8;4957	7558	9204,5
بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام	24,8%	14,5%	20,9%	9,2%	8,3%	19,5%	26,3%	37%	45,2%

* بنك الجزائر+ صندوق النقد الدولي+ الكنوسيد

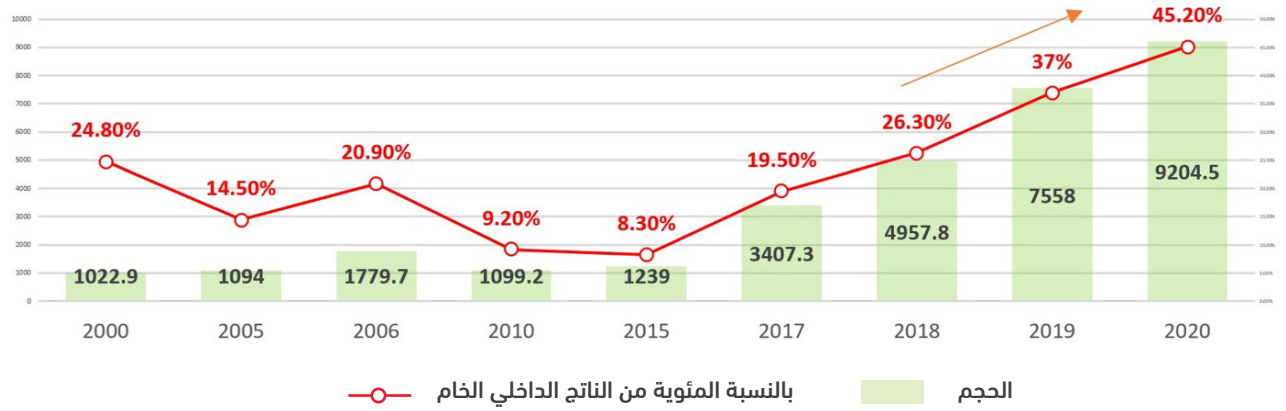

الديون العمومية أو كما تسمى «الديون السيادية» التي تشمل كل الديون الداخلية والخارجية للدولة ونجاعتها مرتبطة بأداة أساسية تسمى «تحليل نجاعة الدين -ana lyse de la viabilité de la dette (AVD)، الذي يعتمد عموما على ثروة البلد المنتجة سنويا أي ن.د.خ.

إطلالة على الجدول أدناه حول تطور الدين العمومي في الجزائر تؤكد ارتفاعه المستمر نتيجة ارتفاع الدين الداخلي، إذ ينتقل من 8.8% من الناتج الداخلي الخام سنة 2015 إلى 20.4% سنة من بعد ليعرف انفجارا سنة 2020 ب 57.2% من ن.د.خ بمبلغ 11.301 مليار دينار جزائري، مع احتمال ارتفاعه إلى 63% سنة 2021 حسب التوقعات، التي ترى أنه إذا ما استمرت الأزمة فإن احتياجات لاقتصاد الجزائري من التمويل سترتفع وقد يشكل ذلك قيدا حقيقيا بالنسبة لتطوره المستقبلي.

الخبراء الاقتصاديون يجمعون أن التسيير الجيد للدين العمومي هو مربط بعدة عوامل أساسية أهمها ضرورة:

- وضع سياسة الميزانية في انسجام مع السياسة الماكرو- اقتصادية وهذا يعني يستلزم وجود استراتيجية تنموية للمديين المتوسط والبعيد،
- ضمان استعمال الأموال بشكل ناجع وفعّال ولن يتحقق ذلك إلا إذا وجهت لأهداف الانتاج
- اعتماد الحوكمة بكل مكوناتها في تسيير الأموال العمومية بإشراك كل الفاعلين واعتماد الشفافية والمساءلة المستمرة.

الدين العمومي بالنسب المئوية للناتج الداخلي الخام

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013
63%	57,2%	46,3%	38,2%	27,1%	20,4%	8,8%	8,0%	7,7%

* بنك الجزائر+ صندوق النقد الدولي+ الكنوسيد

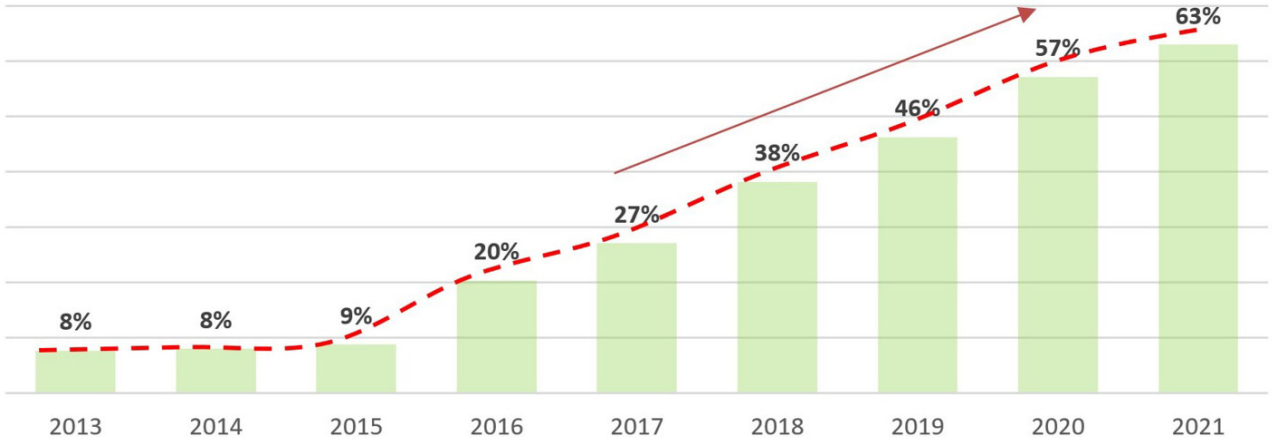

ج. انخفاض قيمة العملة الوطنية:

تعرف العملة الوطنية الجزائرية، منذ انهيار أسعار النفط في السوق العالمية سنة 2014، تخفيضات متتالية أخذت منحى متسارعا خلال السنوات الثلاث الأخيرة، فالدولار الذي كان يبادل ب 79.27 دينارا نهاية سنة 2014، بلغ في شهر أكتوبر 2021 ما قيمته 137.45 (+57.67%). نفس الشيء بالنسبة لليورو الذي انتقل من 102.94 إلى 159.34 خلال نفس الفترة.

تطور سعر صرف الدينار مقارنة بالدولار الأمريكي

2020	2019	2015	2010	2005	2000	1995	1992	1990	1985	1980	1975	1970
126,8	119,4	100,5	74,3	73,4	75,3	47,7	21,9	8,96	5,03	3,84	3,95	4,94

بنك الجزائر

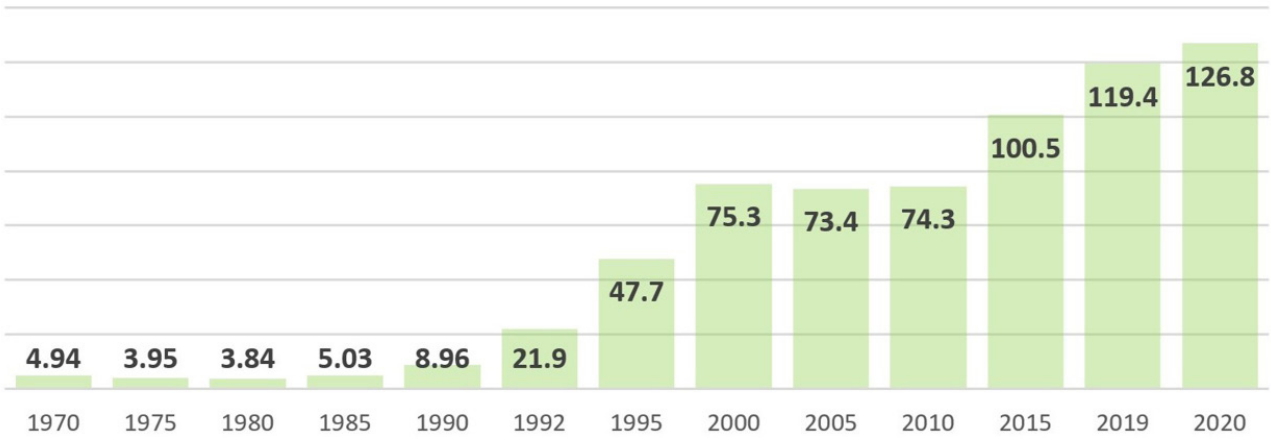

التخفيضات هذه في قيمة العملة الوطنية أثرت سلبيا على أسعار المواد الاستهلاكية النهائية ومواد الإنتاج أساسا منها مواد الإنتاج وسلع التجهيز، كلها عرفت ارتفاعا محسوسا بلغ في البعض منها حد الضعف وأكثر، انعكس سلبا على القدرة الشرائية للسكان وقدرة المؤسسات للتموّن بالمواد الداخلة في عملية الإنتاج. «المستفيد» الوحيد من هذه التخفيضات هي الخزينة العمومية، إذ ترفع من قيمة الصادرات معبرا عنها بالدينار الجزائري وتضخم حجم إيرادات الميزانية العمومية (الجباية البترولية) ومنه حجم النفقات.

الواقع أن الجزائر قد عمدت منذ 1990، بعد سياسة نقدية من سنة 1964 إلى 1989 قامت على استقرار سعر العملة الوطنية، إلى إجراءات لتخفيض قيمة الدينار في ظرف تفاقمت فيه أزمة المديونية الخارجية للجزائر، لينتقل سعر الدولار من 4.83 دينار سنة 1987 إلى 21.87 دينار سنة 1992، ثم إلى 47.7 دينار سنة 1995، هاتين السنتين الأخيرتين هي التي عرفت تطبيق اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي بمشروطيتها المعروفة، من ضمنها تخفيض سعر العملة الوطنية.

إن إجراء تخفيض سعر العملة الوطنية يدخل ضمن مشروطية صندوق النقد الدولي لمساعدة البلدان النامية على حل مشكل مديونيتها الخارجية، الذي من المفروض أن يؤدي في مرحلة أولى، إذا ما تبع بإجراءات أخرى مثل تطبيق سياسة صارمة للميزانية ورفع الدعم عن أسعار المواد الأساسية، إلى استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية أساسا توازن ميزان المدفوعات، أما في المرحلة الثانية التي تقوم على إجراءات تحرير التجارة الخارجية وخصخصة المؤسسات العمومية وإصلاح المنظومة المصرفية والجبائية...إلخ بهدف زيادة العرض المحلي الموجه للخارج، فإن من الفروض أن يؤدي (تخفيض سعر العملة) إلى زيادة التنافسية الخارجية ورفع حظوظ المنتجات المحلية في الأسواق الدولية.

لكن، عدد كبير من الاقتصاديين المشتغلين بالاقتصاد الكلي ومجال السياسات الاقتصادية الكلية، يعتبرون أن إجراء تخفيض سعر العملة المحلية لا يصلح في كل الحالات خاصة في واقع البلدان النامية، وهم يعتبرون أن السياسة النقدية التي تقوم على تخفيض سعر العملة الوطنية بهدف الرفع «الاصطناعي» من قيمة المداخيل من الصادرات من المحروقات

وتبعا إيرادات ميزانية الدولة، لا تؤدي دائما إلى نتائج إيجابية خاصة في حالة ضعف الجهاز الإنتاجي الوطني، ومن شأنها أن تكون لها دائما آثارا معاكسة، إذ بالإضافة إلى أنها ترفع من معدلات التضخم وتبعا تؤثر سلبا على القدرة الشرائية للسكان، هي ترفع من حجم خدمات الديون محسوبة بالعملة الوطنية الأمر الذي يفاقم من الدين الداخلي.

2. الوضع الاجتماعي:

لقد أثر الوضع الاقتصادي الصعب وأزمة «كورونا 19» على الوضع الاجتماعي على عدة جوانب، لكن هناك الكثير من الدراسات تشير إلى أن هذا الوضع كان هشا قبل 2014 بالنظر لبعض الاختلالات الهيكلية المرتبطة بتنظيم سوق العمل ونظام توزيع وإعادة توزيع الدخل، وكذا نظام الأسعار.

معظم هذه الاختلالات ترجعها العديد من الدراسات إلى تخلف الإدارة العمومية في مجالات عدة منها تأخر عملية الرقمنة وضعف تكوين المورد البشري وطغيان التسيير البيروقراطي وتفشي الفساد والزبونية في التوظيف والترقية.. كما ترجعها هذه الدراسات إلى طغيان الاقتصاد غير المنظم وصعوبة ضبط الاقتصاد والأسواق والتحكم في الأسعار، وأخيرا فإن هذه الاختلالات تعود لتخلف الجهاز الإحصائي الوطني الذي لا يساعد الأعوان الاقتصاديين على اتخاذ القرارات المناسبة بما فيهم الإدارة نفسها.

قبل تقديم بعض المؤشرات الأساسية عن الوضع الاجتماعي في الجزائر، يجب التذكير ببعض المؤشرات الديمغرافية-الاجتماعية الهامة، فقد قدر الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2020 الحجم المتوسط للعائلة الجزائرية بين 4.5 إلى 5 أفراد وعددها يتراوح بين 8.8 و9 مليون عائلة، كما أن بنية استهلاك العائلات تضع الغذاء (المواد الزراعية ومواد الصيد والصناعة الغذائية) في المرتبة الأولى من ناحية الإنفاق ب 41.2%، والنقل والاتصالات في المرتبة الثانية ب 35.2%، بمعنى أن العائلة الجزائرية تخصص 76.4% من دخلها لهاذين البندين. تشير الإحصائيات كذلك إلى أن 24 مليون عائلة تخصص 60% من دخلها للغذاء. كما تشير كل الإحصائيات والدراسات للتأثير السلبي الشديد لجائحة كورونا على استهلاك العائلات خاصة تلك التي تنشط في الاقتصاد غير المنظم وهي تتراوح بين 2 و2.5 مليون من أصل 3.4 مليون.

أ. البطالة:

تقرير الديوان الوطني للإحصاء قدّر سنة 2019 عدد البطالين ب1.5 مليون أي بنسبة 11.4% من السكان النشطين، من ضمنهم 442.000 من الشباب تتراوح أعمارهم بين 16 24 سنة (26.9%)، هذه النسبة سترتفع سنة 2020 إلى 14.24% وإلى 14.54% سنة 2021، لكن حسب عدد من الأخصائيين فإن نسبة البطالة تفوق 15% ونسبة البطالين من الشريحة نفسها تقدر ب 50%. الملفت للانتباه أن عدد البطالين من حاملي الشهادات والنساء قد تزايد بشكل مستمر.

جائحة كورونا كان الأثر البالغ على تزايد أعداد البطالين خاصة في الاقتصاد غير المنظم.

تطور معدلات البطالة (1202-6691)

2021	2020	2019	2015	2010	2005	2000	1995	1990	1985	1978	1966
14,54%	14,24%	11,4%	11,2%	10%	15,3%	29,5%	28,1%	19,7	9,7%	22%	32,6%

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

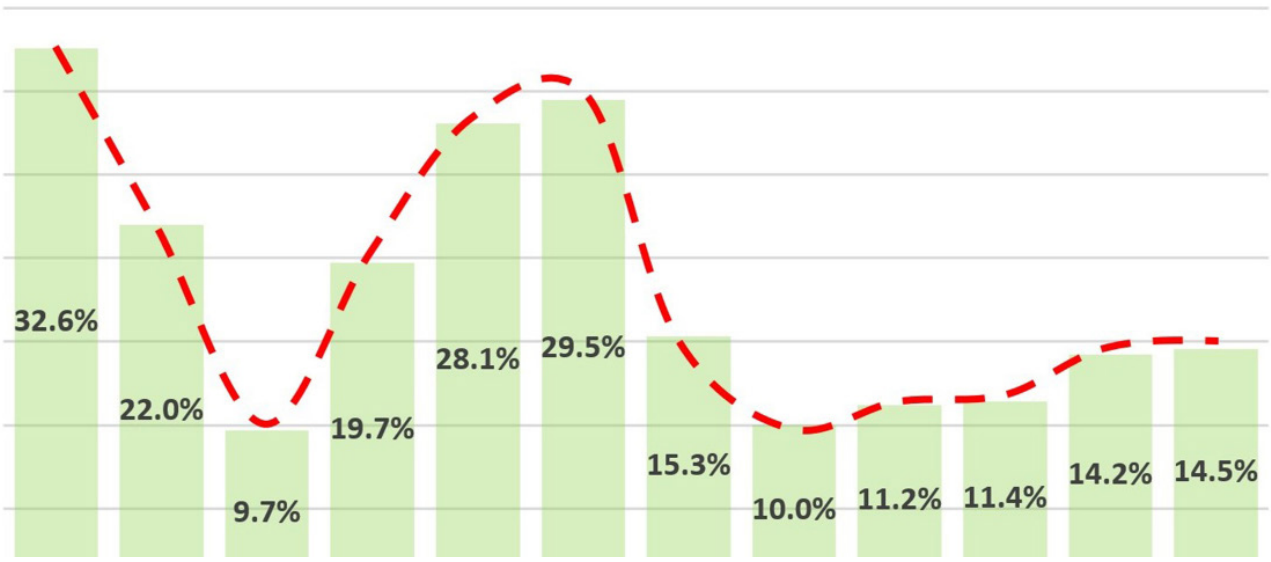

وتفسر الدراسات هذا الارتفاع في عدد البطالين وهيكل البطالة في الجزائر إلى عدة عوامل منها:

- ضعف الجهاز الانتاجي الوطني في الصناعة والفلاحة وضعف معدلات النمو الاقتصادي
- ضعف سياسة التشغيل وطغيان المعالجة الاجتماعية عليها
- ضعف الاحصائيات ونقص نجاعتها

ب. هشاشة العمل:

الإحصائيات تقدر المشتغلين في الاقتصاد غير المنظم ب 6 مليون عامل من أصل حوالي 12 مليون من السكان النشطين أي بنسبة 50% تقريبا معظمهم غير مصرح بهم ولا يتمتعون بأي تغطية اجتماعية، لكل هؤلاء يجب إضافة المشتغلين الأحرار والذين يعملون بالقطعة والعمال الزراعيون والمشتغلون بالمنزل. كما تشير الدراسات إلى أن 3 مليون من عمال القطاع الخاص المنظم غير مصرح بهم (فقط 10% يتمتعون بالحماية الاجتماعية)، و4/3 منهم يعملون بعقود مؤقتة.

الهشاشة في العمل لا تمس فقط القطاع الخاص، فعدد من العمال المؤسسات العمومية والإدارة العمومية يشتغلون بعقود عمل مؤقتة لمدة طويلة.

بطبيعة الحال، معظم هؤلاء العمال يتلقون أجور ضعيفة وفي أغلب الحالات بأقل من الحد الأدنى للأجور أي أقل من 20000 دينار جزائري.

ت. تراجع القدرة الشرائية:

لقد أدت الإجراءات العديدة لتخفيض قيمة العملة الوطنية وكذا سياسات التمويل غير التقليدي المعتمدة كحل للحد من عجز الموازنة العامة إلى ارتفاع في معدلات التضخم انعكست بشكل واضح على مستوى الأسعار والقدرة الشرائية للسكان، الجدولين الموليين يظهران ذلك بكل وضوح.

تطور سعر صرف الدينار مقارنة بالدولار الأمريكي

2020	2019	2015	2010	2005	2000	1995	1992	1990	1985	1980	1975	1970
126,8	119,4	100,5	74,3	73,4	75,3	47,7	21,9	8,96	5,03	3,84	3,95	4,94

المصدر: وزارة المالية

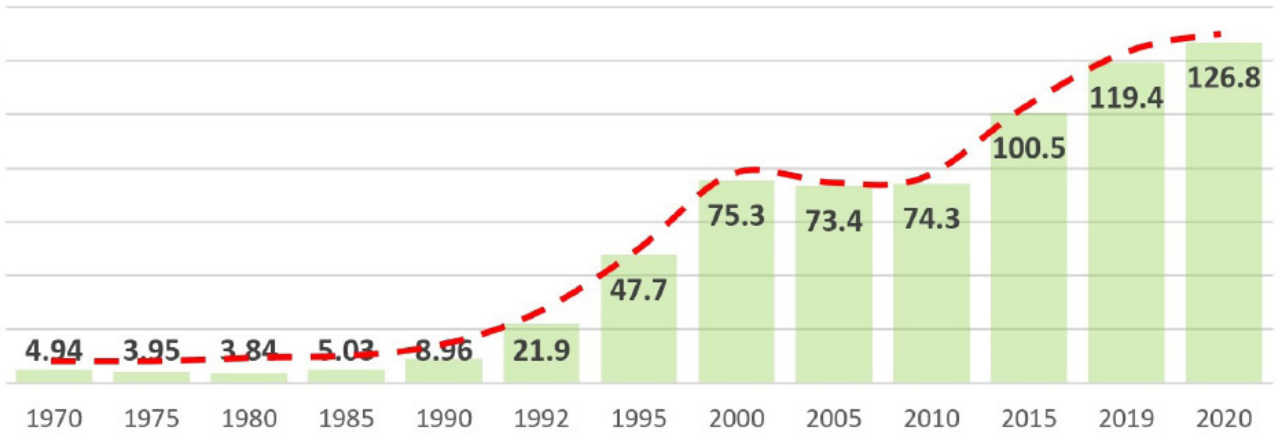

تطور معدلات التضخم (المعدل السنوي)

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015
4,2%	3,8%	2,1%	2,3%	4,3%	5,6%	6,4%	4,8%

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

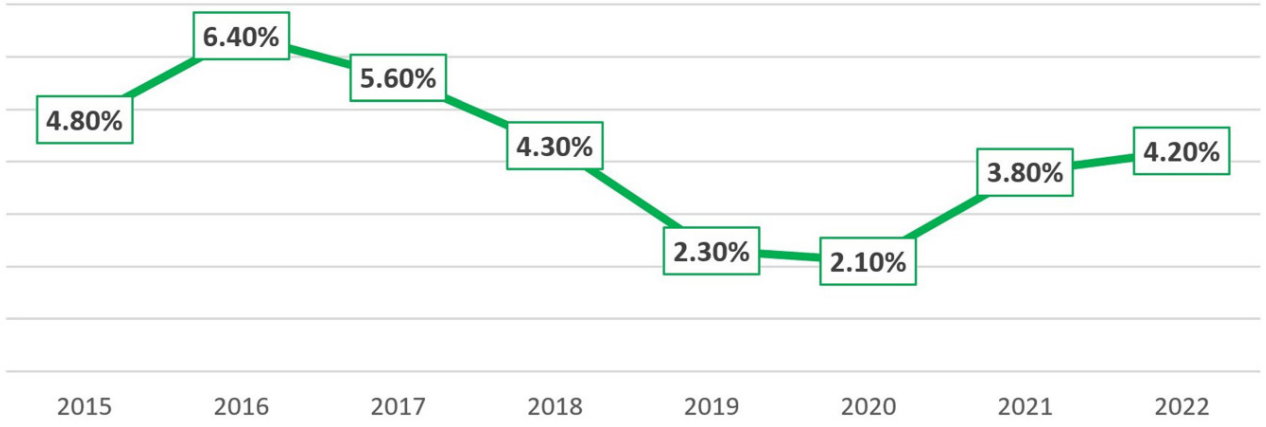

جمود الأجور هي كذلك من الأسباب المفسرة لانخفاض القدرة الشرائية، فحسب تقرير منظمة العمل الدولية حول الأجور الحقيقية، فإن تطور هذه الأخيرة كان سلبيا في الجزائر في الفترة ما بين 2000 و2017، وقد قدر انخفاضها سنة 2018 ب -4.4%، مع العلم أن الحد الأدنى للأجور لم يرتفع من 2012 إلى 2020.
وتؤكد عدد من الدراسات أن دعم السلطات العمومية لعدد من السلع الضرورية ومختلف التحويلات الاجتماعية قد لعبت دورا كبيرا في التخفيف من حدة تدهور القدرة الشرائية للسكان خاصة للفئات الأكثر تعرضا.

ث. السياسة الجبائية:

تتفق معظم الدراسات حول السياسة الجبائية في الجزائر على أنها غير عادلة، فإحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2019 أن الضريبة على الدخل من الأجور تمثل 3.46% من الناتج الداخلي الخام (هي لا تمثل سوى 0.1% و0.2% على التوالي في إفريقيا وأمريكا الجنوبية على سبيل المقارنة)، في حين أن الإيرادات من الضريبة على أرباح المؤسسات تمثل 1.9% (هي تمثل 2.5% في تونس و4.7% في المغرب و2.8% في المتوسط في افريقيا.

تطور إيرادات الضريبة على الدخل والأرباح بالنسبة للإيرادات الكلية

السنوات	2002	2007	2012	2014	2015	2016	2017	2018
الضريبة على الدخل والأرباح	23,2%	33,7%	44,8%	42,1	43,9%	44,7%	45,9%	44,7%
منها نسبة الأجور	47%	48,4%	64,1%	60,4%	57,7%	57,3%	56,8%	58,4%

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

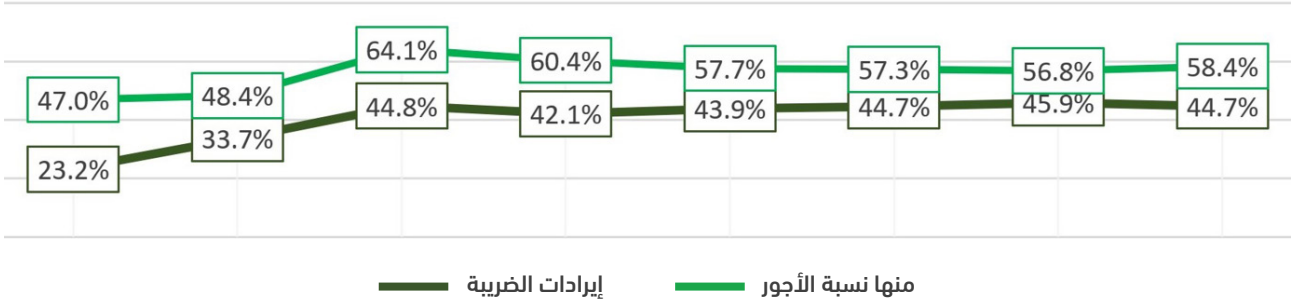

الجدول أعلاه يبيّن بشكل صريح التصاعد المستمر للضريبة على الدخل والأرباح من مجمل الإيرادات الكلية للميزانية العامة، كما يبيّن أنه منذ سنة 2012 تعدت الضريبة على الأجور من الضريبة على الدخل والأرباح نسبة 50%، وهو ما جعل الأخصائيون يعتبرون أن الضريبة مجحفة وغير منصفة، إذ هي ليست تصاعدية قدر الكفاية، كما أنها تعفي العديد من أصحاب الثروات من دفع الضريبة بفعل التحويلات الضريبية بالإضافة لعدم فعاليتها بالنظر لتفشي الغش والتهرب الضريبيين.

الفصل الثاني

أهم القيود الهيكلية للاقتصاد الجزائري

لقد تمت الإشارة أن وضع الاقتصاد الجزائري حسب التشخيص الذي أنجزناه في الفصل الأول هو ليس نتيجة عوامل ظرفية ترتبط فقط بأزمة تراجع المداخيل من المحروقات سنة 2014 وبجائحة «كوفيد 19»، بل نجد تفسيره في الأزمة العميقة التي يعرفها نمط النمو والتنمية الذي اعتمد في الجزائر منذ المنعرج الليبرالي لسنة 1980 الذي كرّس قيودا هيكلية وعمقها أصبحت اليوم تشكل عائقا حقيقيا أمام بناء نمط تنموي جديد تشاركي ومستديم. من ضمن هذه القيود التبعية المزمنة للإقتصاد الجزائري للمداخيل من المحروقات وللواردات من السلع الاستهلاكية وآلات الصناعة ومواد التجهيز، وحجم ووزن الاقتصاد غير المنظم في الاقتصاد الجزائري، وشكل الاندماج في الاقتصاد العالمي.

هذه القيود، تعتبرها كل الدراسات والبحوث أنها بمثابة الحواجز الأساسية التي تعرقل تطور الاقتصاد الجزائري اليوم وتحول دون تحويله إلى اقتصاد منتج ومتنوع خالق للثروة والشغل اللائق ويضمن تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان ويحترم البيئة وفق أهداف التنمية المستدامة 2030 ومبادئ الحوكمة ومرتكزاتها.

بمعنى آخر، فإن القيود الهيكلية هذه لا يمكن تجاوزها إلى بحلول هيكلية وفق استراتيجية متوسطة وبعيدة المدى تكون ثمرة مشاركة جماعية وحوار اجتماعي بناء وفعّال بين كل الأطراف.

ا .التبعية للمحروقات وللواردات قيد هيكلي يجب تجاوزه

لا يختلف اثنان اليوم أن استمرار تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات من جهة وللواردات من السلع الاستهلاكية الغذائية وغير الغذائية وآلات الصناعة وسلع التجهيز، أصبح يشكل أكبر تهديد لمستقبل هذا الاقتصاد والأجيال القادمة، وأن الأمر يستلزم وضع في أقرب الآجال لاستراتيجية شاملة لبناء اقتصاد منتج وتحقيق التنويع الاقتصادي.

وبالرغم من اتخاذ الجزائر لعدة إجراءات متنوعة من أجل التقليص من التبعية للمداخيل من المحروقات لكن النتائج كانت جد متواضعة، بسبب غياب الرؤية الشاملة البعيدة المدى والمتعددة الأبعاد. فكل برامج الحكومات المتعاقبة منذ أزمة 1986، وكل البرامج الإصلاحية وخطط الإنعاش الاقتصادي التي وضعت منذ ذلك الحين إلى غاية اليوم، لا تخلو من التأكيد على ضرورة التخلص من هذه التبعية والذهاب عاجلا إلى التنويع الاقتصادي وتنويع الصادرات، إلا أن نسبة المداخيل من المحروقات من مجموع الصادرات بقيت جد مرتفعة مؤكدة التبعية الهيكلية للاقتصاد الجزائري لهذه المادة، والتي تتأكد إذا ما عرفنا مدى مساهمة هذه المداخيل في الناتج الداخلي الخام.

من جانب آخر، تبقى الصادرات خارج المحروقات جد متواضعة وقليلة التنوع ولا تتعدى قيمتها خارج المحروقات أكثر من 3 مليار دولار في أحسن الأحوال، أكثر من 70% مواد نصف مصنعة (أسمدة معدنية، زيوت، قصب السكر والشمندر السكري...).

وبالرغم كذلك من اعتماد الجزائر دوما لإجراءات تقليص فاتورة الاستيراد عند تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية وتراجع المداخيل من المحروقات، فإنها دائما تعود للرفع من الواردات في حالة البحبوحة المالية لتتناسى خطاب تنويع الاقتصاد وتطوير الإنتاج الوطني.

ما يجب تسجيله هو تحكم الظرف الاقتصادي الخارجي، وبالأساس أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، في بارومتر المطالبة بضرورة التحول من اقتصاد قائم على الريع

إلى اقتصاد منتج ومتنوع، ففي ظروف انهيار السوق الدولية للمحروقات وتراجع مداخيل الجزائر من العملة الصعبة (أزمة 1986 و2014 بالأساس) ترتفع الأصوات من كل الأطراف (بما فيها مختلف الحكومات) وتتعدد المقالات والدراسات والتقارير التي تخلص كلها إلى ضرورة الإسراع في هذا التحول. لكن سرعان ما تخفت هذه الأصوات عندما تنتعش السوق وترتفع المداخيل.

يجب القول كذلك أن ريع المحروقات قد استخدم كمتغيرة في يد مختلف الحكومات لربح السلم الاجتماعي وكسب الولاء السياسي، كما أن الفئات التي استفادت من هذا الريع، بالأخص تلك المعشعشة في دواليب التجارة الخارجية (بارونات الاستيراد) والمستحوذين على الصفقات العمومية، قد عملت كل ما في وسعها من أجل منع تحقيق هذا التحول.

1 .المحروقات ودورها في الاقتصاد الجزائري:

نظرة سريعة على الأرقام تبيّن أن مساهمة المحروقات في المداخيل الكلية من الصادرات لم تنخفض تحت سقف 90% منذ 1975، وقد عرفت ذروتها سنة 2005 بنسبة 98.3% لتبقى حتى لسنة 2020 تشكل 90.5% في حين أنها كانت تساهم بداية سنة 1965 بنسبة 50% فقط.

مساهمة المحروقات في المداخيل من الصادرات (% من إجمالي الصادرات)

2021	2015	2010	2005	2000	1995	1990	1985	1980	1975	1970	بداية 60
90,5%	94,5%	97,3%	98,3%	97,2%	94,9%	96,9%	98,0%	98,2%	92,3%	70,2%	50,0%

المصدر: وزارة المالية

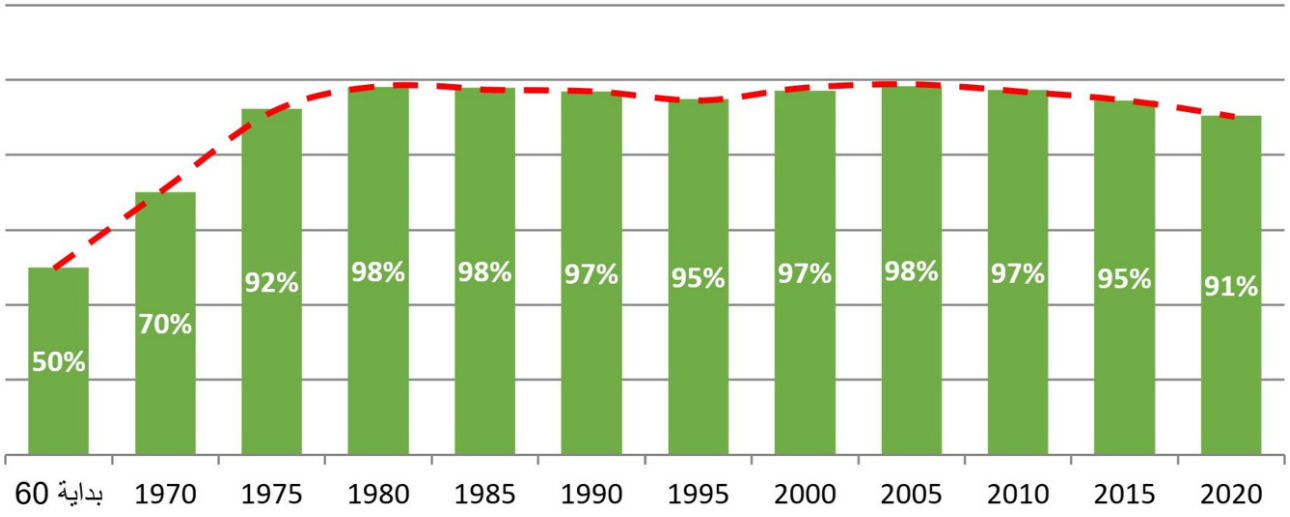

نفس الشيء بالنسبة لمساهمة المحروقات في ميزانية الدولة عبر ما يسمى بالجباية البترولي، التي بقيت جد مرتفعة إلى غاية سنة 2014، لتعرف منذ هذه السنة انخفاضا متسارعا من جرّاء انخفاض مداخيل الجزائر مع انخفاض أسعار البترول على الساحة الدولية، فمنذ هذه الأزمة عرفت هذه المساهمة تناقصا ملحوظا إذ انتقلت من 59% سنة 2014 إلى 35% سنة 2020. مع العلم أن تعويض هذا النقص قد تم جزئيا بفضل صندوق ضبط الواردات الممول من المداخيل من المحروقات.

مساهمة المحروقات في المداخيل من الصادرات (% من إجمالي الصادرات)

*2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2010	2005	2000
36,0%	35,0%	41,7%	42,8%	36,0%	35,3%	46,5%	59,0%	70,5%	76,3%	76,9%

المصدر: وزارة المالية *تقديرات

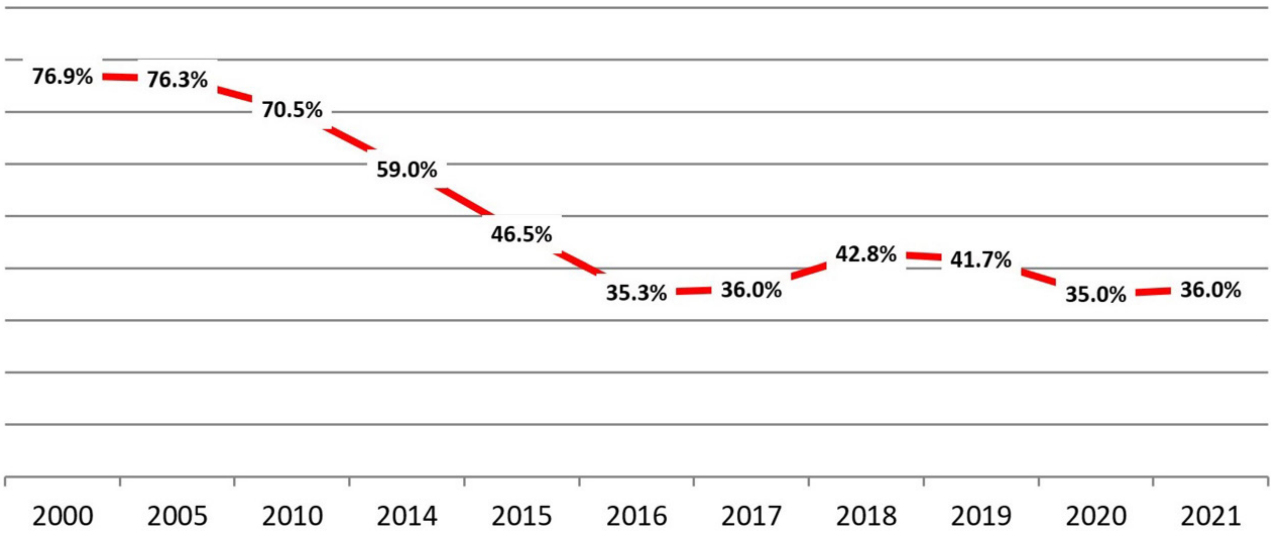

وزن المحروقات في الاقتصاد الجزائري تظهر في تحكمه الشبه الكلي في المؤشرات الاقتصادية الكلية، فبمجرد حدوث أزمة 2014 انخفضت معدلات النمو من 3.8% سنة 2014 إلى 0.8% سنة 2019، كما عرف كل من الميزان التجاري وميزان المدفوعات عجزا متواصلا.

إذا، ونحن في نهاية سنة 2021، تبقى المحروقات المصدر شبه الكلي لتمويل الاقتصاد الجزائري، لكن ما تجدر الإشارة إليه أن قطاع الطاقة في الجزائر والمحروقات على الخصوص يعرف تحولات هيكلية قد تؤدي لتأزم أكثر لوضع الاقتصاد الجزائري في السنوات المقبلة.

بالفعل، فالجزائر تعرف منذ 2010 تراجعا في انتاج الطاقة الأحفورية يقابله ارتفاع في الطلب وهو ما جعل الكثير من الإخصائيين يتوقع فقدان الجزائر مكانتها كبلد بترولي.

الواقع أن قطاع المحروقات يعرف منذ سنة 2005 تراجعا يظهر في انخفاض متواصل في الانتاج، ورغم الارتفاع الذي سيعرفه سنة 2015 بنسبة 0.4% ثم سنة 2016 ب6.1%، إلا أنه سيتراجع من جديد سنة 2017 ب -1.4% و سنة 2018 ب-4.2%، وهذا يعود حسب الأخصائيين إلى تراجع الاكتشافات وقدم الآبار. نفس الأمر بالنسبة للصادرات التي عرفت نفس الميل بانخفاض سنويا من 2005 إلى 2015 قدر بنسبة 6.7%. كما أن

الصادرات من الغاز الطبيعي والغاز المميع عرفت نفس المصير بتراجع لكل منهما ب 3.7% و4.2% على التوالي.

من جهة أخرى، تؤكد مختلف المصادر أن المخزون الجزائر من البترول قد استقر خلال نفس الفترة في حدود 12.2 مليون برميل يوميا وأن الإنتاج قد انخفض من 1.95 مليون برميل يوميا سنة 2008 إلى 1.51 سنة 2018.

بالمقابل عرف الطلب المحلي على المحروقات ارتفاعا قويا، إذ انتقل من 36.4 مليون طن مقابل بترول سنة 2008 إلى 56.7 سنة 2018 بنسبة تقدر ب 36% خلال 10 سنوات. مصادر أخرى تعتبر أن النمو الديمغرافي والتمدن هي عوامل أساسية أدت إلى ارتفاع الطلب على الطاقة بشكل ملفت، وقد ارتفع هذا الطلب الإجمالي من سنة 2000 إلى سنة 2017 بحوالي 5% سنويا، كما بلغ سنة 2018 حوالي 36360 كيلو طن مقابل بترول (ktep) موزعة حسب قطاعات كما يلي: 40% للنقل، متبوع بطلب العائلات والصناعة ب 19% ثم القطاعات الأخرى ب 21%، كما أن المزيج الطاقوي تسيطر عليه الطاقة الأحفورية ب 63.8% للغاز الطبيعي و35.4% للبترول والفحم ب 0.6%، أما الطاقة المتجددة فلا تمثل سوى 0.1%. [وكالة الطاقة الدولية 2020].

عودة الاقتصاد العالمي لانتعاش نهاية 2021 ومنه احتمال توجه أسعار المحروقات للارتفاع أكيد سيرجع للاقتصاد الجزائري عافيته ونشاطه، لكن مهما كان مستوى أسعار المحروقات في السوق الدولية، فإنه لا مفر من الذهاب نحو بناء اقتصاد منتج ومتنوع خالق للثروة ومواقع الشغل الدائمة واللائقة والتخلص من التبعية للمواد الطاقوية التقليدية. تحقيق هذا الهدف يتطلب في نفس الوقت إعادة النظر في السياسة الطاقوية نفسها وتحديد استراتيجية لإنجاح الانتقال الطاقوي في الجزائر.

فبالنظر للتشخيص التالي لقطاعة الطاقة في الجزائر:

- الاستهلاك المحلي للطاقة يبتلع 50% من الإنتاج، وهو مرشح للارتفاع بالنظر لتوقعات الزيادة السكانية والارتفاع المستقبلي للطلب.

- التراجع المستمر في انتاج النفط منذ 2008 بسبب تقادم الآبار، سيؤدي لا محالة مع تزايد الطلب المحلي إلى تراجع الصادرات ومنه المداخيل من العملة الصعبة.

- ضعف الصناعة البتروكيماوية التي تثمن المحروقات (الأرقام)

- وجود خزان هائل من الطاقة الشمسية والطاقات الأخرى المتجددة والتي تعتمد كأحد العوامل الأساسية لإنجاح الانتقال الطاقوي.

يقترح العديد من الإخصائيين في مجال الطاقة ضرورة استمرار الجزائر في تطوير القدرات الإنتاجية للمحروقات الأحفورية وبالأخص النفط عن طريق تشجيع الاستكشاف والتنقيب والإنتاج باستخدام التكنولوجيات الحديثة والتعاون الرابح-رابح مع الشركات الأجنبية.

كما يقترحون ضرورة اعتماد الجزائر على استراتيجية واضحة وبعيدة المدى لتثمين الموارد الطاقوية بالأخص تطوير الصناعات البتروكيماوية، وكذا استراتيجية للانتقال الطاقوي تقوم على تشخيص الوضع الحالي للقطاع واستخلاص الدروس من الأزمات السابقة (بالأخص أزمة 1986 و2014)، وكذا دراسة الوضع الطاقوي العالمي واستراتيجية الفاعلين في القطاع والاقتصاد ككل (المنتجون والمستهلكون). كما يجب أخذ بعين الاعتبار أهداف التنمية المستدامة في آفاق 2030 وتجسيدها في الواقع الجزائري.

استراتيجية الانتقال الطاقوي لابد أن تشمل جانب الطلب من الطاقة التقليدية وضرورة ترشيد استهلاكها في كل القطاعات سواء من جانب الاستهلاك النهائي أو الإنتاج، كما لابد وأن تشمل جانب العرض والإنتاج، الذي يستلزم ضرورة الرفع من الطاقات الإنتاجية

للمحروقات التقليدية مع الحرص على تعظيم تقليص الآثار السلبية على البيئة، وتطوير الطاقات المتجددة النظيفة.

مهما كان الأمر لابد أن تدرج سياسة الانتقال الطاقوي ضمن الهدف الأشمل بناء اقتصاد منتج ومتنوع خارج المحروقات. المداخيل من المحروقات لابد وأن تكون من أحد ركائز تمويل هذا الاقتصاد ولكن ليس كلها، لذا العمل على المستوى الخارجي من أجل تثمين هذه الموارد لابد وأن يكون ضمن توجهات السياسة الطاقوية والتجارية للجزائر.

هناك اجماع لدي جل الباحثين الاقتصاديين المختصين في مجال التنمية، أن هذه الأخيرة هي مرهونة بتحدي التنويع الاقتصادي وتنويع الصادرات وتحويل البنيات الاقتصادية بعيدا عن التبعية للموارد الطبيعية، كما يؤكدون أن التنويع هو ضروري لحماية الاقتصاد المحلي من الصدمات الخارجية، وأن ذلك يتحقق عبر تطوير الطاقات الإنتاجية للبلد.

2 .التبعية للواردات:

تبعية الاقتصاد الجزائر ليست فقط من جانب المداخيل من المحروقات، بل كذلك من جانب الإيرادات من السلع الاستهلاكية الغذائية وغير الغذائية ومن مواد التجهيز والآلات الصناعية.

الجدول الموالي الذي يبيّن المبادلات التجارية للجزائر خارج المحروقات مع العالم، من سنة 2005 إلى غاية 2020، تعرف عجزا مزمنا ليصل خلال الفترة إلى 630.6 مليار دولار. مع الإشارة أن هذا العجز قد بدأ يتناقص منذ أزمة 2014 نتيجة قرار السلطات العمومية تقليص فاتورة الواردات.

المبادلات التجارية للجزائر مع العالم (بمليارات الدولارات)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الواردات من العالم	20	21,5	27,5	5;39	39	40,5	47,2	47,5	55	58,6	51,7	47,1	46,1	46,2	40,6	30,5
النفقات	1,1	1,2	1,3	1,9	1,1	1,52	2	2,06	2,01	2,58	1,97	1,81	1,93	2,8	2,6	1,53
الرصيد	-18,9	-20,3	-26,2	-37,6	-37,9	-39	-45,2	-45,4	-53	-56,0	-49,7	-45,3	-44,2	-43,4	-38	-29

المصدر: وزارة التجارة

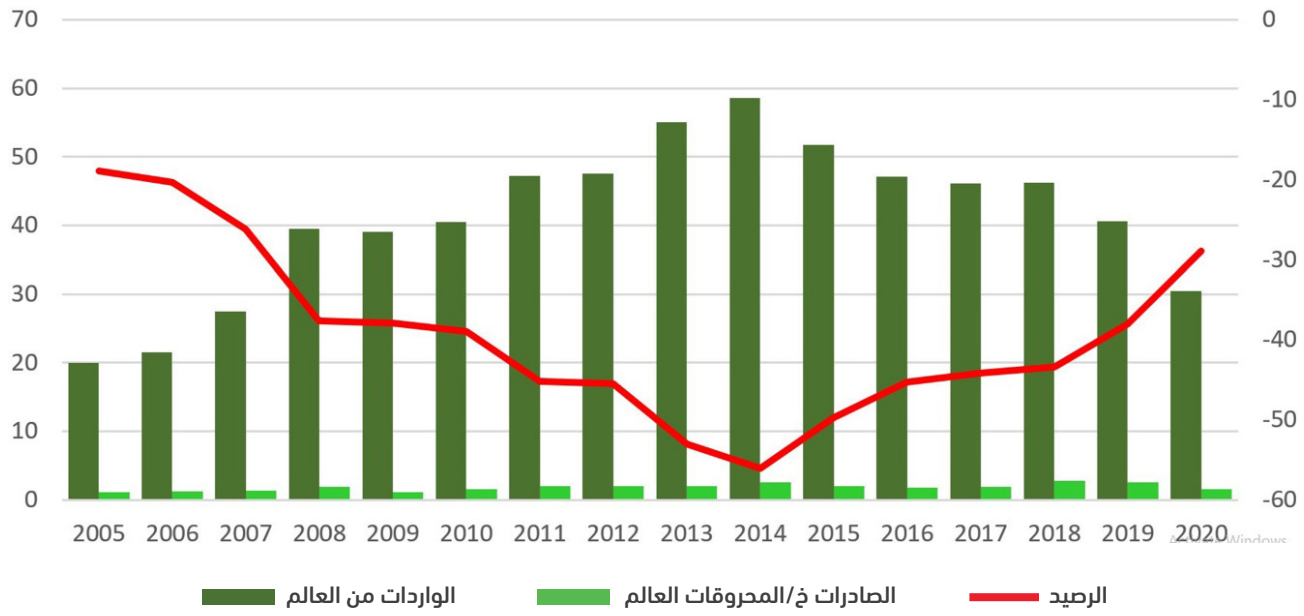

ما يبعث على الانشغال هو بنية هذه الواردات التي بقيت على العموم طيلة كل الفترة مقتصرة على قطاعات معينة تثبت تبعية الاقتصاد الجزائري للواردات بشكل واضح، إذ تحتل المواد الاستهلاكية المرتبة الأولى من ناحية القيمة (40.26%) من مجموع الواردات سنة 2020، منها الغذائية ب 23,54% وغير الغذائية ب 16.72%) ثم تليها مواد التجهيز الصناعية بنسبة 26.63% والمواد نصف المصنعة ب 23.17%، ثم المواد الخام والطاقة وزيوت التشحيم ب 6.69% و2.66% على التوالي، دائما بالقيمة.

من ناحية التوزيع الجغرافي للواردات يحتل الاتحاد الأوروبي المرتبة الأولى، تليها الصين وتركيا ثم الولايات المتحدة، ومن ضمن الموردين العشر الأوائل تجاه الجزائر ليس هناك أي بلد عربي ولا إفريقي. وهذا يعكس ارتباط التجارة الخارجية الجزائرية بأوروبا عموما رغم الصعود الملفت للصين والنقص الواضح للتعاون الجزائري العربي والجزائري الإفريقي.

II. جهاز انتاجي ضعيف وغير متنوع:

يعكس الجهاز الإنتاجي للبلد مساهمة مجموع عوامل الإنتاج والأعوان الاقتصاديين في إنتاج ثروة البلد وتوزيعها وتبادلها واستهلاكها، وتطور هذا الجهاز هو مرتبط بمدى تجنيد هذه العوامل وشكل تنظيمها.

كل الأرقام والدراسات تؤكد ضعف الجهاز الإنتاجي الوطني وتعتبر ذلك قيدا هيكليا إضافيا يتوجب تجاوزه إذا ما أرادت الجزائر بناء نمط اقتصادي جديد منتج وتشاركي ومستديم. ويظهر هذا الضعف في ثلاثة مؤشرات جوهرية هي تراجع الصناعة الجزائرية منذ نهاية 1980، وضعف بنية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وعدم قدرة القطاع الفلاحي على ضمان الأمن الغذائي للجزائريين.

أ. تراجع الصناعة الجزائرية منذ نهاية 1980:

تراجع الصناعة الجزائرية هو واقع تجمع عليه كل الدراسات والتحاليل والأرقام، وهو عكس مسار البلدان النامية الصاعدة التي عرفت تطورا كبيرا لقطاعها الصناعي منذ سنة 1980 سواء لتلبية الاحتياجات المحلية أو للتصدير.

التغيير الذي وقع على قمة السلطة السياسية في الجزائر نهاية 1970 والتحولات العالمية مع بداية 1980 باتجاه التخلي على الوفاق الفوردي-الكينزي لما بعد الحرب العالمية الثانية واعتماد وفاق واشنطن هما بمثابة الحدثين اللذين أعلنا عن التخلي عن الاستراتيجية التنموية وتوقيف المسار التصنيعي في الجزائر.

يجب التذكير أن المرحلة الأولى من تطور الاقتصاد الجزائري (1967-1980) قد تميزت باعتماد استراتيجية تنموية عرفت ب «استراتيجية الصناعات المصنعة» التي ارتكزت على منح الأولوية للصناعة وأساسا الصناعة الثقيلة التي أوكلت لها مهمة تموين قطاعي الصناعة الخفيفة والزراعة بالآلات والتجهيزات اللازمة للرفع من الإنتاجية وتلبية الاحتياجات السوق المحلية وضمان انشاء مواقع شغل كافية لاستيعاب النزوح الريفي والتقليص من البطالة. الهدف كان بناء جهاز انتاجي وطني مندمج كوسيلة أساسية لنقل البلد من مرحلة التخلف إلى العصرنة.

ورغم النتائج المحققة (انظر الفصل حول مراحل تطور الاقتصاد الجزائري)، ودون تقييم علمي وموضوعي، تمّ التخلي عن هذه الاستراتيجية التي اعتبرت «اشتراكية» ومنه اتخاذ قرار توقيف المسار التصنيعي للجزائر.

تجدر الإشارة إلى أن الظرف العالمي قد ساهم في دعم هذا التوجه، إذ أدي انخفاض أسعار النفط سنة 1986 إلى إيقاف المجهود الاستثماري في الصناعة بسبب انخفاض المداخيل من المحروقات التي كانت الممول الرئيسي للاستثمارات الصناعية، كما أدخل البلد في مديونية خطيرة دفعت الجزائر إلى التوجه للمؤسسات المالية والنقدية الدولية والخضوع لمشروطيتها.

كما أدى تغيير النموذج الاقتصادي على الصعيد العالمي إلى التخلي عما كان يسمى بنظرية التنمية واقتصاد التنمية، اللذان منحا للتصنيع مهمة بناء اقتصاد متطور كفيل بتحقيق العصرنة وحل المشاكل الاجتماعية لما بعد الاستقلال (البطالة، النزوح الريفي، تحسين ظروف المعيشة...)، واعتماد نموذج «اقتصاد السوق الليبرالي» الذي كان يرى أن عملية التصنيع هي تحصيل حاصل لعملية النمو التي يجب أن تترك للميكانيزمات الحرة للسوق. بمعنى آخر، لقد اعتبرت النظرية الاقتصادية الليبرالية الجديدة أن عملية التصنيع ليس من مهام الدولة وفعلها الإرادي لتحويل هيكل الاقتصاد وبينة الإنتاج من القطاعات الأقل إنتاجية إلى تلك الأكثر منتجة للقيمة ومواقع الشغل، إنما يجب ترك هذا المهمة للسوق بينما تتكفل الدولة بالسهر على تحقيق التوازنات الماكرو مالية للاستقرار.

انطلاقا من هذه القناعة تمّ التخلي عن الاستراتيجية التنموية ومسار التصنيع، وهو التوجه الذي أكدته الإصلاحات التي شرع فيها منذ نهاية 1980 (تحرير التجارة الخارجية، الإصلاح الزراعي، قانون النقد والقرض...) ودعمته برامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي التي طبقتها الجزائر بمختلف صيغها خلال سنوات 1990.

كل الدراسات اليوم تعتبر أن نتائج هذا التحوّل قد أدت إلى تراجع الصناعة الجزائرية في الناتج الداخلي الخام وزوال فروع إنتاجية بأكملها على غرار فرع النسيج والجلود والخشب وتراجع التشغيل الصناعي، كما أدت إلى التحوّل في بنية الاقتصاد نحو القطاعات الأقل انتاج للقيمة وأساسا نحو التجارة والخدمات التي يسيطر عليها عموما قطاع الاستيراد والاقتصاد غير المنظم. أخيرا، فإن هذا التحوّل لم يؤد لبناء مؤسسات إنتاجية تنافسية بالداخل ولا على المستوى الإقليمي والدولي.

تراجع الصناعة الجزائرية يبرز من خلال أربعة مؤشرات اقتصادية أساسية وهي مؤشر الإنتاج الصناعي في الجزائر، والقيمة المضافة الصناعية، واستخدام الطاقات الانتاجية والتشغيل الصناعي:

- **مؤشر الإنتاج الصناعي:**

يعتبر مؤشر الإنتاج الصناعي من بين أهم المؤشرات التي تعتمد في متابعة الوضع الاقتصادي للبلد وبالأساس القطاع الإنتاجي، ويعبر إذا كان في تزايد عن قوة القطاع الصناعي ويتبعه من مؤشرات (التشغيل، القيمة المضافة، استخدام الطاقات المنتجة...)، وكذا يعكس تطور البلد عموما، أما إذا كان سلبيا فهو يعبر عن ضعف الصناعة وتراجعها والمؤشرات التي تتبعها، بل يعكس تراجع الصناعة عامة وتأخر اقتصاد البلد.

تطور مؤشر الإنتاج الصناعي في الجزائر (القطاع العمومي القاعدة 100 سنة 1989) (2002-2020)

السنوات	2002	2005	2010	2015
المؤشر العام	1,10	6,5	-2,40	1,40
المؤشر خارج المحروقات	0,00	4,30	-2,60	3,40
المؤشر الصناعي	-1,50	-3,30	-5,50	-0,90

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2021.

نظرة عن الجدول أعلاه تظهر التراجع المستمر في مؤشر الإنتاج الصناعي الذي بدأ في الواقع منذ 1990، ويظهر هذا التراجع بشكل حاد في قطاعات أساسية مثل الصناعات الحديدية والكهربائية والإلكترونية، والصناعة الكيماوية، وكذا صناعة النسيج والجلود والورق. ما يمكن تسجيله في السنوات الأخيرة هو تراجع هذا المؤشر في قطاع الطاقة، وكذلك في قطاع البناء، والأشغال العمومية بفعل جائحة «كوفيد 19».

- **القيمة المضافة الصناعية:**

تعبّر القيمة المضافة عن الثروة المنتجة خلال عملية الإنتاج، والقيمة المضافة الصناعية تمثل نصيب الصناعة في انتاج الثروة الوطنية، انخفاض نسبتها يعكس ضعف القطاع الصناعي وتأخر البنية الاقتصادية للبلد عامة.

يبيّن الجدول أدناه التراجع الصريح لنصيب القيمة المضافة الصناعية من القيمة المضافة الكلية خارج المحروقات، إذ بعد أن كانت تمثل 13.5% ما بين سنتي 1974-1979، لم تعد تمثل سوى 6.5% سنة 2020 وهي متمركزة في قطاعات ثلاثة فقط هم الصناعات الغذائية (أكثر من 50%)، المياه والطاقة، ومواد البناء التي تستحوذ لوحدها على ما يقارب 95% من القيمة المضافة الصناعية.

القيمة المضافة الصناعية من مجموع القيمة المضافة خارج المحروقات: (2001-2020)

السنوات	2001	2005	2010	2014	2015	2018	2019	2020
القيمة المضافة الصناعية	8,0	5,9	5,5	5,2	5,9	5,6	5,9	6,5
نصيب القطاع العام	21,3	21,1	15,8	14,7	14,7	14,7	15,0	15,0
نصيب القطاع الخاص	78,7	78,9	84,2	85,3	85,3	85,3	85,0	85,0

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2021.

ورغم المساهمة المتزايدة للقطاع الخاص في القيمة المضافة الاجمالية إلا أنها تبقى ضعيفة من ناحية مساهمته في الإنتاج وخلق القيمة. مع العلم أن القيمة المضافة تعكس القيمة المنتجة أثناء عملية انتاج السلع والخدمات، كما تعكس مساهمة العمل والرأسمال في هذه العملية.

- **ضعف استخدام الطاقات الإنتاجية:**

ضعف الجهاز الإنتاجي الوطني نلاحظه كذلك في ضعف استخدام الطاقات الإنتاجية الذي يظهر من خلال حساب معدل استخدام الطاقات الإنتاجية، الذي يبيّن الفارق بين مجموع الطاقات التي تتمتع بها المؤسسات (الآلات والتجهيزات والبنايات) والطاقات المجندة فعلا في الإنتاج خلال فترة معينة. أرقام الجدول أدناه تبيّن ضعف استخدام الطاقات الإنتاجية في الجزائر إذ لا يتعدى 50% عموما، وهذا يعني أن أكثر من 50% من الطاقات الإنتاجية هي معطلة بفعل تقادم التجهيزات ونقص استخدام المورد البشري والتحفيزات.

التطور السنوي لمعدل استخدام الطاقات الإنتاجية (2009-2018)

2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2017
44,8%	47,1%	46,1%	45,7%	48,6%	45,3%	46,9%	47,7%	48,6%	45,6%	49,9%	54,6%	48,9%	45,6%

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2020.

- **نصيب التشغيل الصناعي:**

هو نتيجة لكل المؤشرات أعلاه، فتراجع مؤشرات الإنتاج الصناعي وانخفاض نصيب القيمة المضافة الصناعية من مجموع القيمة المضافة المنتجة وضعف استخدام الطاقات المنتجة في الصناعة، يؤدي حتما إلى تراجع التشغيل في القطاع الصناعي.

نصيب التشغيل الصناعي من مجموع التشغيل (1963-2018)

63-86	87-99	2000-2005	2010	2015	2016	2017	2018
12,2	10,3	7,4	13,73	13	13,5	13,8	13,2

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2019.

الجدول الأخير الذي يبيّن نصيب التشغيل الصناعي من مجمل التشغيل يظهر الضعف الهيكلي للقطاع الصناعي الجزائري والانتاجي عموما، إذ يبقى هذا التشغيل لم يتعد 13.73% (سنة 2010) في أحسن الحالات، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالتشغيل في قطاع الإدارة المركزية والمحلية والخدمات والبناء والأشغال العمومية (على التوالي 58.9% و17% سنة 2018)، وهذا يعكس عدم قدرته هذا القطاع على انشاء مواقع شغل كفيلة باستيعاب الفائض من القوة العاملة.

ب. بنية إنتاجية ضعيفة متمركزة في القطاعات غير السلعية:

ضعف البنية الإنتاجية للمؤسسات الجزائرية (بالأخص في القطاع الخاص) وتموقعها في قطاعي الخدمات والتجارة والبناء والأشغال العمومية، هي أحد الأسباب المفسرة لضعف الجهاز الإنتاجي الجزائري وعدم تنوعه.

فرغم تطور القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري منذ 1990 وهو ما يظهر في عدد المؤسسات ومساهمتها في انتاج الثروة (القيمة المضافة) والتشغيل، فإن ما يبعث على الانشغال هو حجمها الصغير جدا وطغيان طابعها العائلي ومساهمتها الضئيلة في الإنتاج الصناعي.

لقد كشف أول مسح اقتصادي قام به الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2011 عن واقع الجهاز الإنتاجي الوطني العمومي والخاص وطبيعة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، إذ أظهرت النتائج أنه من أصل 934250 مؤسسة خضعت للمسح فإن 888794 منها هي ذات شخصية طبيعية، وهو ما يمثل 95% من المؤسسات، و5% منها فقط ذات شخصية معنوية، وهذا يعني أن معظم المؤسسات فردية أو عائلية. كما أن 98% من هذه المؤسسات هي تنتمي للقطاع الخاص.

توزيع الوحدات الإقتصادية حسب الشكل القانوني

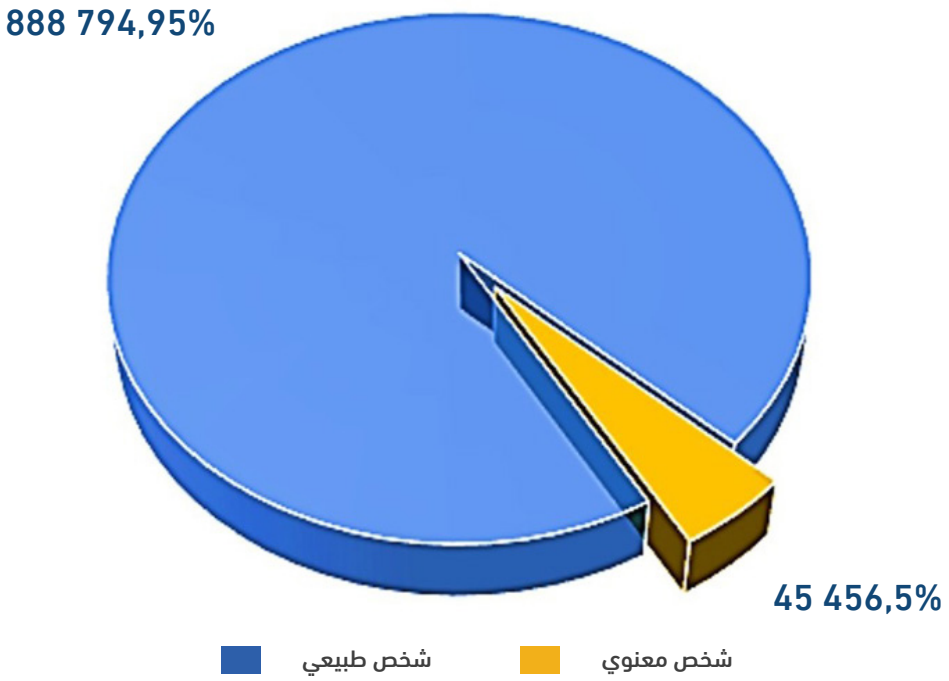

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2012.

من ناحية توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط، بيّن المسح أن 89% من المؤسسات تنشط في التجارة (55% منها 98% في تجارة التجزئة) والخدمات (34%)، تليها المؤسسات النشطة في قطاع الصناعة ب 10%، ثم البناء والاشغال العمومية ب 1%.

توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	التجارة	الخدمات	الصناعة	البناء	المجموع
عدد المؤسسات	511700	317988	95445	9117	934250
النسبة ٪	55%	34%	10%	1%	100%

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2012.

توزيع الوحدات الإقتصادية حسب قطاع النشاط

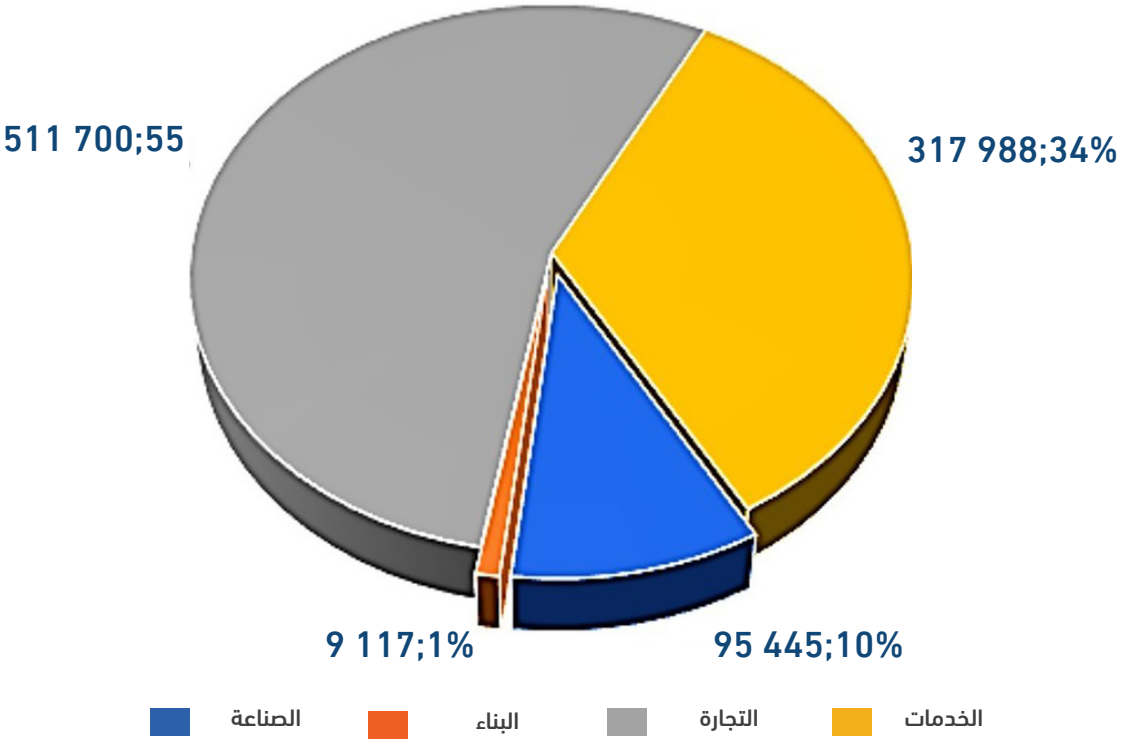

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2012.

أما من جانب حجم هذه المؤسسات مقاسا بعدد العمال المشغلين، فقد بيّن المسح أن 97.84% من المؤسسات هي صغيرة جدا تشغل أقل من 10 عمال، تليها المؤسسات الصغيرة التي تشغل من 10 إلى 49 عامل ب 2%، ثم المؤسسات المتوسطة التي تشغل بين 50 و249 عامل ب 0.41%، وأخيرا المؤسسات التي تشغل أكثر من 250 عامل التي بلغ عددها 932 مؤسسة من أصل 934250 التي شملها المسح وهي لا تمثل سوى 0.10%.

توزيع الوحدات الإقتصادية حسب تعدد العمال

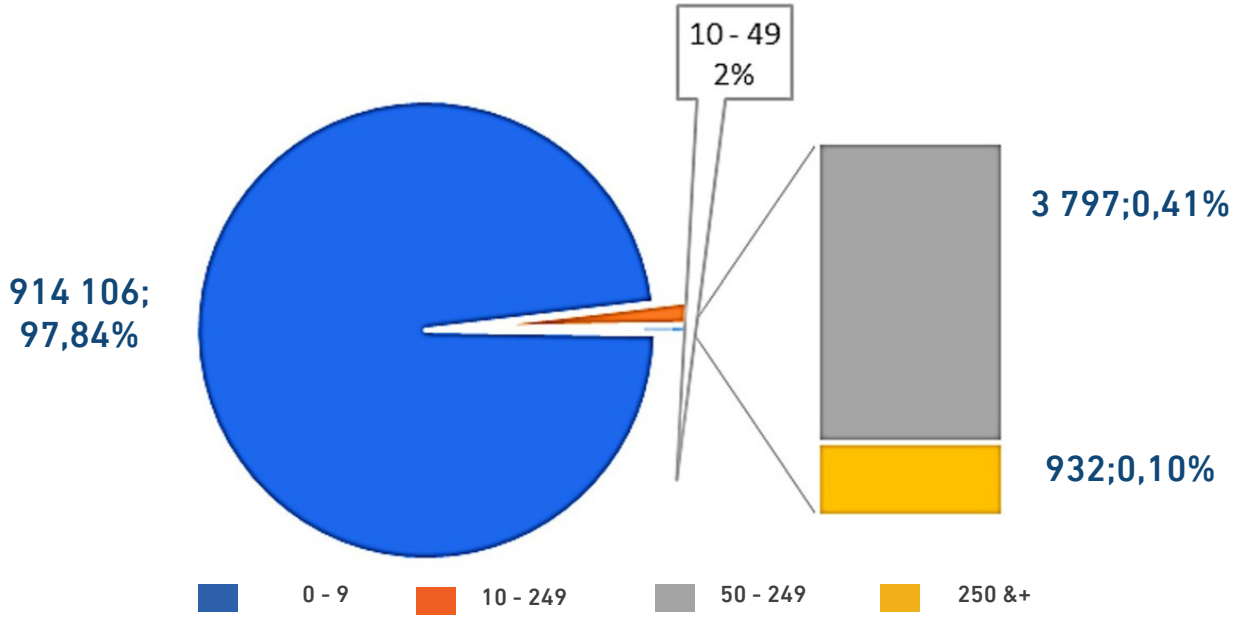

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2012.

نفس الصورة عن المؤسسة الجزائرية تقدمها دراسة أعدها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في السداسي الأول لسنة 2021، التي كشفت أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تضاعف تقريبا خلال العشر سنوات الأخيرة إذ انتقلت من 618515 مؤسسة سنة 2010 إلى 1209252 مؤسسة سنة 2020 بمعدل نمو سنوي متوسط يقدر ب 7.37%، وهو ما يجعل عدد المؤسسات المنشأة ضعيف نسبيا (15 إلى 1000 نسمة) مقارنة بالمتوسط العالمي (50 إلى 1000 نسمة). معظم هذه المؤسسات تنتمي إلى القطاع الخاص (99.98%) وتشغل 2899232 عامل أي 99.26% من مجموع التشغيل.
دائما حسب هذه الدراسة، فإن معظم هذه المؤسسات هي صغيرة جدا (من 1 و9 عمال) إذ تمثل 97.53% من مجموع المؤسسات، تليها المؤسسات الصغيرة (من 10 و49 عامل) بنسبة 2.21%، أخيرا المؤسسات المتوسطة (من 50 إلى 249 عامل) بنسبة 0.26% فقط.
من الناحية القانونية، فإن 56% من المؤسسات ذات شخصية معنوية (678057 مؤسسة) و43.92% ذات شخصية طبيعية (531195).

المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2021)

مجموع المؤسسات	المؤسسات الصغيرة جدا	المؤسسات الصغيرة	المؤسسات المتوسطة
1209252	1179383	26724	3144
النسبة%	97.53%	2.21%	0.26%

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 2012.

هذه المعطيات تبيّن أن الجزائر تعرف عجزا واضحا في المؤسسات الصغيرة والمتوسط رغم السياسات التي اعتمدت منذ عدة سنوات لتشجيع الاستثمارات المنتجة وتنمية روح المقاولاتية والابتكار، هو العجز الذي يتأكد عندما ننظر لطبيعة نشاط هذه المؤسسات إذ فقط 15.42% منها تنشط في القطاع الصناعي، في حين يتمركز معظم نشاطها في الخدمات ب 54.79% (أغلبها في التجارة)، وقطاع البناء والأشغال العمومية ب 28.23% وأخيرا الفلاحة ب 1.11% فقط.

أمام هذه البنية التي تميّز المؤسسات الجزائرية، بيّنت عدة دراسات أنها تعاني من ضعف اهتمامها بالبحث والتطوير، ولا تملك الكفاءات التقنية لاقتناء التكنولوجيا الحديثة والتحكم فيها، أكثر من ذلك هي لا تملك القدرات على الابتكار وتطوير تنافسيتها على المستوى المحلي والدولي. كما بيّنت نفس الدراسة أن نقص التمويل وغياب روح المقاولاتية وضعف علاقة المؤسسة مع الجامعة ومراكز البحث، وضعف تكوين المسيرين، هي من أهم أسباب ضعف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

ت. القطاع الفلاحي نتائج جيدة ولكن تحدي الأمن الغذائي لا زال قائما:

قدرت وزارة الفلاحة في تقرير لها صدر سنة 2020 نصيب الفلاحة من الناتج الداخلي الخام ب 12.4% سنة 2019، وهو يشغل نحو 2.6 مليون شخص أي حوالي 20% من السكان النشطين و10% من السكان المشتغلين، كما عرفت معدل نمو سنوي خلال نفس السنة ب 4.02 %.

السياسات الفلاحية الطموحة المختلفة التي عرفها القطاع منذ 1963 إلى غاية اليوم (تجربة التسيير الذاتي سنة 1963،

والثورة الزراعية سنة 1971، وإعادة هيكلة القطاع الفلاحي العمومي سنة 1987، ومختلف مخططات التطوير الفلاحي والتجديد الريفي منذ سنة 2000)، لم تستطع تطوير الإنتاج والفلاحي بصفة مستديمة ولا تحسين معيشة سكان الريف، والأمن الغذائي للجزائريين يبقى صعب التحقيق.

لقد سمحت البحبوحة المالية التي عرفتها الجزائر سنوات 2000 بوضع سياسة فلاحية تهدف لتحسين الأمن الغذائي وتطوير بعض الفروع الفلاحية ذات الأولوية وكذا استصلاح الأراضي، وهي السياسة التي تحققت بفضل العديد من المخططات التي تماشت مع تذبذبات المداخيل من المحروقات نذكر أساسا البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2010 (PNDA)، وسياسة التجديد الفلاحي والريفي 2010-2014 (PRAR)، ومخطط فلاحة 2014-2020 (Plan FELAHA).

هذه السياسة، كانت فرصة لضخ أموال ضخمة لقطاعات الفلاحة والتنمية الريفية والري الفلاحي على شكل مساعدات مختلفة (قروض مدعمة، ومزايا ضريبية، ودع للمدخلات المادية...) مقدمة للمنتجين في مجالات عدة مثل الحليب والحبوب والخضر، بالإضافة لمبلغ قدر ما بين 30 و40 مليار دينار سنويا خلال المخطط الخماسي الأخير لعهدة الرئيس السابق، دون احتساب الاستثمارات في الأشغال الكبرى التي استفاد منها هذا القطاع بالدرجة الأولى (السدود مثلا التي تضاعف عددها 3 مرات خلال 30 سنة الأخيرة).

وإذا كانت الحصيلة الاقتصادية والمالية لهذه البرامج لم تنجز بعد، فأن النتائج من ناحية نمو الانتاج الفلاحي كانت جد إيجابية إذ تراوح ما بين 2.9% و9.2 % سنويا خلال العشر سنوات الأخيرة. نفس التحسن عرفته انتاجية العوامل في هذا القطاع وكذا توسع الطاقات الانتاجية مثل مساحات أراضي السقي التي تضاعفت خلال نفس الفترة ب3.5 مرة)، إضافة إلى نمو سريع للفروع الانتاجية الفلاحية الاستراتيجية (الحبوب، الحليب، البطاطا)، عموما عرف نصيب القيمة المضافة الفلاحية من الناتج الداخلي الخام تزايدا مستمرا. أخيرا فإن 6 مليون من سكان الريف قد استفادوا من هذه البرامج.

نصيب القيمة المضافة الزراعية من الناتج الداخلي الخام:

2020	2018	2016	2014	2012	2010	2008	2006	2004	2002	2000
14,23	11,84	12,22	10,29	8,77	8,47	6,59	7,54	9,44	9,22	8,40

المصدر: وزارة الفلاحة 2021.

رغم هذه النتائج، فإن الإنتاج الفلاحي يبقى لا يغطي سوى 55% من الاحتياجات الغذائية للسكان، العجز يسجل أكثر في المواد التي تعد أساس النظام الغذائي للجزائريين (القمح الليّن، السميد، العجائن الغذائية، الحليب ومشتقاته، الزيوت الغذائية، السكر والطماطم الغذائية)، ومعدل تغطية السوق الجزائرية من المنتوجات المحلية هي 30% فقط بالنسبة للحبوب، وكذلك نفس النسبة للحليب، و5% بالنسبة للزيوت الغذائية، و0% بالنسبة للسكر. في نفس السياق، تعد الجزائر من ضمن 9 مستوردين الأوائل في العالم للحبوب والحليب.

الخبراء في المجال يدقون ناقوس الخطر، فمع النمو الديمغرافي السريع وارتفاع نفقات العائلات على الغذاء (تمثل 42% من النفقات الكلية)، وكذا انخفاض المداخيل من المحروقات، الجزائر لا تستطيع ضمان أمنها الغذائي، وهذا يعد من أهم التحديات المستقبلية التي تنتظرها.

رغم هذه النتائج، فإن الإنتاج الفلاحي يبقى لا يغطي سوى 55% من الاحتياجات الغذائية للسكان، العجز يسجل أكثر في المواد التي تعد أساس النظام الغذائي للجزائريين (القمح الليّن، السميد، العجائن الغذائية، الحليب ومشتقاته، الزيوت الغذائية، السكر والطماطم الغذائية)، ومعدل تغطية السوق الجزائرية من المنتوجات المحلية هي 30% فقط بالنسبة للحبوب، وكذلك نفس النسبة للحليب، و5% بالنسبة للزيوت الغذائية، و0% بالنسبة للسكر. في نفس السياق، تعد الجزائر من ضمن 9 مستوردين الأوائل في العالم للحبوب والحليب.

الخبراء في المجال يدقون ناقوس الخطر، فمع النمو الديمغرافي السريع وارتفاع نفقات العائلات على الغذاء (تمثل 42% من النفقات الكلية)، وكذا انخفاض المداخيل من المحروقات، الجزائر لا تستطيع ضمان أمنها الغذائي، وهذا يعد من أهم التحديات المستقبلية التي تنتظرها.

تجب الإشارة أن القطاع الفلاحي يعرف قيودا كبيرة تحد من تطوره نذكر منها على الخصوص محدودية المخزون من الأراضي الفلاحية المتاحة وتلك المرتبطة بالتضاريس والظروف البيو-مناخية (الجفاف، المناخ شبه الجاف، التصحر...)، وكذا الاستغلال العشوائي وغير العقلاني للموارد المتاحة والنادرة وبالأخص الأراضي ومصادر المياه. كل هذه القيود تحد من استخدام أساليب التكثيف الرأسمالية في القطاع وتحد من الرفع من انتاجيته وتبعا التخفيف من فاتورة الغذاء.

من جهة أخرى، فإن هذا القطاع لم يستثنى من عمليات النهب المختلفة الأشكال (تحويل القروض الموجه له، تحويل العقار الفلاحي، واستحواذ الاقتصاد غير الرسمي على جزء كبير من تسويق منتجات القطاع...)، لهذا تعد عملية تقييم أداءه ضرورية مقارنة بالأموال الضخمة التي خصصت له.

انطلاقا من كل هذا، يبقى هدف تحقيق الأمن الغذائي والحفاظ على الموارد الطبيعية من الأولويات اليوم، ولن يتحقق ذلك حسب الخبراء إلا من خلال ضمان تسيير عقلاني وبيئي لموارد القطاع وبالأخص الأراضي والمياه، والرفع من إنتاجيته خاصة في الزراعات الأساسية ذات الأولوية في غذاء الجزائريين، وتطوير التكوين والبحث العلمي في المجال الزراعي النباتي والحيواني وما يرتبط حوله، وكذلك من خلال استراتيجية منسجمة ومتكاملة بين الصناعة والفلاحة تشرك جميع الفاعلين في القطاع وتأخذ بعين الاعتبار تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن الضعف الذي يميز الجهاز الإنتاجي الوطني هو قيد هيكلي يمنع الاقتصاد الجزائري من بلوغ معدلات نمو عالية وتحقيق تنوعه، بل يكرس تبعيته الهيكلية للخارج. هذا القيد يصبح صعب التجاوز إذا علمنا التأخر الكبير الذي تعرفه الجزائر في مجال بناء الاقتصاد القائم على المعرفة والرقمنة اليوم.

بالفعل، من المعترف به اليوم أكثر فأكثر أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتطلب تجنيد كل الطاقات المادية وغير المادية، وأن الرأسمال الانسان أصبح العنصر المركزي لتحقيق هذا المسعى. لقد بيّنت كل الدراسات أن الإنسان بقدراته ومعارفه الضمنية والمكتسبة هو المصدر الأساسي لخلق الثروة لأنه حامل لرأسمال غير مادي يتجدد باستمرار ولا يفنى هو المعرفة. الاستثمار في هذه الأخيرة وتطوير أدوات إنتاجها وتراكمها وتثمينها ونشرها أصبح أداة أساسية لبناء اقتصاديات ومؤسسات تنافسية.

مختلف الدراسات كذلك، تؤكد أن بناء اقتصاد يقوم على المعرفة يقوم على أربع مرتكزات أساسية هي توفر جهاز مؤسساتي يحفز على استخدام المعرفة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي (الإنتاج، الإدارة والتنظيم، التسويق...)، ونظام تعليمي فعّال وخلاق وذات نوعية، وكذا نظام وطني للابتكار يقوم على تطوير البحث العلمي والبحث والتطوير، وأخيرا توفير بنية تحتية لتكنولوجيا الاعلام والاتصال.

الجزائر، وإن خطت خطوات هامة في تحقيق متطلبات بناء اقتصاد قائم على المعرفة، خاصة في مجال التعليم والتكوين في مختلف أطواره وتوفير الإطار المؤسساتي المواتي، تبقى تعرف تأخرا في مجال تطوير النظام الوطني للابتكار وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيات الاعلام والاتصال. ورغم ضياع الكثير من الوقت والفرص، فإن العديد من المؤشرات تؤكد بأنه يمكن رفع التحدي وبناء جهاز انتاجي تنافسي واقتصاد قائم على المعرفة نذكر منها أساسا:

- توفر مداخيل هامة من المحروقات التي يمكن استغلالها لتحقيق هذا الهدف، أي تحويل الريع من المحروقات إلى رأسمال معرفي وتطوير الفروع الاقتصادية ذات المحتوى العالي من المعرفة والقيمة.
- استغلال طاقات هائلة من المعرفة الكامنة نتاج عشرات السنين من الخبرة والتجارب لإطارات كفئة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي (المحروقات، الصناعات الميكانيكية والالكترونية والكهربائية والإلكترو منزلية، الفلاحة...) خاصة في القطاع العام.
- تركيبة سكانية شابة متجهة نحو التقدم التقني والمعرفة هي في نفس الوقت ميزة يمكن الارتكاز عليها، إذا ما وفرت لها المرتكزات الأربع للمساهمة في بناء جهاز انتاجي تنافسي واقتصاد قائم على المعرفة، ولكنها هي قيد لأنها سترفع الطلب على السلع والخدمات ذات القيمة المعرفية العالية.
- طاقات كبيرة من الباحثين المحليين والمقيمين في الخارج يمكن تجنيدهم بشكل فعّال بشرط توفر سياسة واضحة وبعيدة المدى تحدد الأهداف والوسائل وتجعل الجامعات ومراكز البحث في ترابط مستمر، كما تضع الجسور بينها وبين المؤسسات الاقتصادية من القطاع العام والخاص. الامر يتطلب كذلك وضع سياسات تحفيزية وأخرى لمنع هجرة الكفاءات والأدمغة وتشجيع عودة تلك المتواجدة بالخارج.
- إمكانية انتاج وتطوير مزايا مقارنة مكتسبة قائمة على المعرفة لأن المنافسة اليوم لم تعد قائمة على المزايا الطبيعية القارة التي يتمتع بها اقتصاد البلد بل أصبحت مرتبطة أكثر فأكثر بتراكم التكنولوجيا والمعارف في مختلف القطاعات الاقتصادية وداخل المؤسسات. المزايا المكتسبة أو المبنية التي يمكن للاقتصاد المبني على المعرفة خلقها وتطويرها تتحدد عبر سياسات وإجراءات ووسائل تضعها الدولة تستهدف فيها الفروع الأكثر استعدادا للابتكار لتشجيعها وضمان ديمومتها.

يبقى أن نجاح بناء اقتصاد منتج ومتنوع وقائم على المعرفة، حسب التجارب الناجحة في البلدان الصناعية أو الصاعدة بتنوعها وحسب مختلف الدراسات، هو مرهون بوجود النظرة الشاملة والمتكاملة والمندمجة التي تكون ثمرة مشاورة ومشاركة كل الأطراف الاقتصاديين والاجتماعيين.

III. الوزن الثقيل للاقتصاد غير المنظم:

تصفح عدد كبير من الأدبيات حول الاقتصاد غير المنظم في الجزائر (أطروحات وأبحاث جامعية، دراسات وتقارير لمنظمات دولية، وكذا من منظمات وطنية لإرباب العمل ونقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين...) أظهر شمولية الظاهرة وتعقدها بالنظر لحجمها وأثرها على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية.

معظم هذه الأدبيات، حتى وإن اعتبرت أن هذا الاقتصاد يلعب في ظروف الأزمات وتراجع النشاط الاقتصادي دور صمام أمان لتفادي التهميش والصراعات الاجتماعية، مثل توفير مواقع شغل ومداخيل رغم هشاشتها، وضمان السلم الاجتماعي، إلا أن هناك اجماع على أنه أحد أهم القيود التي تحول دون بناء اقتصاد منتج ومتنوع وضمان وتائر نمو اقتصادي عالية وانشاء مواقع شغل لائقة، أكثر من ذلك هو يؤثر سلبا على فعالية السياسات الاقتصادية والإصلاحات التي شرعت فيها الدولة بما فيها السياسة منها.

حسب دراسة للمكتب الدولي للشغل سنة 2017، يلعب الاقتصاد غير المنظم دورا هاما في إنشاء الثروة ومواقع الشغل في بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا، التي يمثل التشغيل في الاقتصاد غير المنظم فيها أكثر من 50% من مجموع التشغيل خارج القطاع الزراعي. لكن هذا الدور، تبقى آثاره جد محدودة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فحتى وإن كان يخفف من حدة البطالة ومعاناة الفئات الأكثر عرضة من السكان، فإن الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية تضل ضعيفة ومناصب العمل جد هشة، كما أنه يتسبب في خسائر معتبرة لموارد الميزانية من الجباية ويؤدي للمنافسة غير الشريفة في بيئة الأعمال، وأخيرا فهو يزعزع الإطار القانوني والتنظيمي لسير الاقتصاد وبالتالي هو يساهم في عرقلة تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية التي تسطرها السلطات العمومية.

أ. تطور الاقتصاد غير المنظم في الجزائر:

تجدر الإشارة إلى أن كل المعطيات والدراسات تؤكد أن الاقتصاد غير المنظم في الجزائر قد تطور عبر مراحل أخذ في كل مرحلة حجما أكبرا وشكلا أثر من خلاله على طبيعة الاقتصاد ككل والعلاقات الاجتماعية ونوعية المؤسسات، وهو يميل اليوم ليصبح الفاعل الأساسي في الاقتصاد الوطني إذ أصبح يبسط رقابته على قطاعات كاملة منه مثل قطاع تجارة الجملة والتوزيع (الألبسة، المواد الغذائية، المواد الإلكترو منزلية...)، والمجال النقدي، وقطاع العقار والصفقات العمومية ...إلخ التي تتم في معظمها خارج كل إطار قانوني ونظامي.

كما تؤكد الدراسات أن هذا القطاع قد أخذا حجما وأشكالا تختلف حسب مراحل تطور الاقتصاد الجزائر وحركية الاقتصاد الإقليمي والعالمي:

- فمن ناحية الحجم، المُقاس عموما بتقدير مساهمة هذا الاقتصاد في الناتج الداخلي الخام أو في التشغيل، أو حجم الكتلة النقدية التي يراقبها، فإن كل الأرقام تؤكد أنه عرف تطورا مستمرا ومخيفا منذ السنوات سبعينيات القرن العشرين إلى غاية اليوم.

- أما من ناحية الشكل، فمختلف مراحل تطور هذا الاقتصاد تؤكد الخطورة التي يكتسيها في كل مرحلة ليصبح عائقا هيكليا أمام أي محاولة للتغيير والتطور الاقتصادي والاجتماعي والتحول الديمقراطي. فمن اقتصاد أخذ شكلا «تضامنيا» في العهد الاستعماري من أجل مواجهة الظلم والبؤس والجوع، إلى سوق غير منظم طغى في مرحلة اقتصاد الدولة في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين وأخذ شكل «سوق سوداء» لمواجهة ندرة المواد الاستهلاكية النهائية والوسيطية (الزيت، الحليب، مواد البناء...)، وكذا ظهور بعض أشكال التشغيل الذاتي بالنظر لاختلال سوق العمل التي بدأت تعرف ضغطا نتيجة النمو الديمغرافي وارتفاع عدد السكان النشطين. غالبية الدراسات تعتبر أن هذه المرحلة عرفت صعود الاقتصاد غير المنظم «المعاشي»، لكن المستفيد الأكبر منه هم الفئات البيروقراطية المعشعشة في دواليب التجارة الداخلية والخارجية والقطاع العمومي الاقتصادي والإدارة المركزية والمحلية.

أخيرا تحول الاقتصاد غير المنظم تدريجيا في مرحلة الانفتاح والدخول إلى اقتصاد السوق بداية الثمانينيات إلى اقتصاد «افتراسي ناهب» هدفه الثراء بكل الطرق ليتقلص الهامش بين ما هو قانوني وغير قانوني لدرجة أصبح يهدد وجود الدولة وهيبتها. الخطير في الأمر هو استخدام أموال هذا الاقتصاد للوصول لمصادر القرار والتأثير على القرارات الاقتصادية في مختلف القطاعات والمجالات التي سنعرضها لاحقا عند تناول مظاهر هذا الاقتصاد.

- أخيرا، أكدت جل الدراسات أن تنامي الاقتصاد غير المنظم هو مرتبط بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لدول الجوار (الأزمات الطبيعية والاقتصادية والسياسية والحروب...) الذي يؤدي لتطور التجارة الحدودية غير المنظمة والتهريب

بأنواعه بما فيه المتاجرة بالبشر (شبكات الهجرة غير الشرعية مثلا).

كما أن أزمات النظام الاقتصادي العالمي، سواء أزمة 2008 أو أزمة أسعار النفط سنة 2014 وأخيرا أزمة كوفيد 19، قد لعبت دورا هاما في صعود هذا القطاع. بعض الدراسات تعتبر أن التحولات التي تعرفها الرأسمالية العالمية وأساسا صعود المالية الدولية واحتكار الشركات ما فوق القومية لقطاعات كاملة من النشاط الإنتاجي والتجاري العالمي، قد أدى إلى بروز طبقة رأسمالية جديدة ما فوق قومية وصفت بالريعية هي تعمد اليوم إلى توطيد علاقاتها مع الطبقات الريعية في البلدان النامية، ولما نعرف أن الريع في هذه الأخيرة هو عامل أساسي في تطور الاقتصاد غير المنظم فإن هذه الدراسات خلصت إلى وجود علاقة طردية بين صعود تأثير هذه الطبقة وتنامي هذا الاقتصاد في البلدان النامية ومنها الجزائر.

ب. قياسه وتقدير حجمه:

إن حصر الاقتصاد غير المنظم إحصائيا وتقييم أدائه ونتاجه على الاقتصاد الوطني والتشغيل هو أمر صعب بحكم عدم رسميته وضعف الجهاز الإحصائي الوطني، وهو ما يفسر تضارب الأرقام حوله وصعوبة انجاز سلسلة زمنية منسجمة لتطور حجمه. لكن ما تؤكده جميع الدراسات هو تطوره المستمر منذ 1970 لدرجة أنه أصبح بحجمه وهيكله يشكل مصدر قلق حقيقي لكل الأطراف.

تبيّن أرقام استقينها من دراسة لمنظمة العمل الدولية (2003) ومن البنك العالمي (2006) أن حجم مساهمة الاقتصاد غير المنظم في الناتج الداخلي الخام قد تطور من 19.5% سنة 1988 إلى 42% سنة 2003. كما أن التشغيل غير المنظم حسب دراسة أنجزت سنة 2008 (Adair P & Bellache Y) قد انتقل من 19.5% سنة 1977 إلى 50% عشرين سنة من بعد في 1997، لينخفض سنة 2000 إلى 41.3%.

سنة 2012 وفي مسح للديوان الوطني للإحصائيات، قدر هذا الأخير حجم هذا الاقتصاد ب 45% من الناتج الداخلي الخام للجزائر (أي حوالي 70 مليار دولار أمريكي في 2012)، وقد كان يشغل 3.9 مليون عامل (46% من اليد العاملة خارج القطاع الفلاحي) موزعة كما يلي: 45.3% في الخدمات و37% في البناء والأشغال العمومية، و17.7% في القطاع الصناعي. حسب نفس المسح، فإن 50% المبادلات التجارية في الجزائر تفلت من الخزينة العمومية.

وفي دراسة لمركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية بالجزائر CREAD سنة 2017 بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية PNUD والبنك العالمي ومنظمة العمل الدولية وجامعة تلمسان حول «الاقتصاد غير المنظم: المفاهيم، كيفيات التعامل، والآثار»، قدرت المبادلات في القطاع غير المنظم ب 47% من الكتلة النقدية (حوالي 50 مليار دولار أمريكي)، كما أن القطاع الفلاحي يخضع بصفة شبه كلية للنشاط غير المنظم ويعرف غياب للفوترة Facturation في كل المعاملات وانعدام التصريح بالعمال الفلاحيين.

في نفس المنوال، فإن الباحث محمد صايب موزات، واعتماد على إحصاءات لسنة 2017، فإن نسبة اشتراك العمال المشتغلين في منظومة الحماية الاجتماعية لا تتعدى 43% من مجموع العمال (بعدد 4.7 مليون عامل)، وهذا يعني أن 57% من العمال المشتغلين (بعدد 6.2 مليون) هم في يشتغلون في القطاع غير المنظم وبدون أي تغطية اجتماعية. (موزات 2018)

بنك الجزائر من جانبه، اعتبر سنة 2019 أن الأموال المتداولة في الجزائر خارج قطاع البنوك الرسمية تقدر بأكثر من 5000 مليار دينار جزائري (أكثر من 50 مليار دولار أمريكي)، وهو ما يشكل أكثر من نصف القروض المقدمة لمجموع اقتصاد الوطني. كما يمثل هذا المبلغ أكثر من 30% من الكتلة النقدية الإجمالية المتداولة في السوق.

حسب الخبير الاقتصادي «عبد الرحمن مبتول»، اعتمادا على تقديرات رسمية لسنة 2019، فإن حجم الأموال المتداولة في القطاع غير المنظم في الجزائر تتعدى 90 مليار دولار أمريكي، وأن 40% من السكان النشيطين يشتغلون في هذا القطاع (أي تقريبا 5 مليون من أصل 12.730.000 في 2019 مقابل 1.6 مليون سنة 2001 و3.9 مليون سنة 2012)، كما يراقب قطاعات كاملة من الاقتصاد الوطني وبالأخص قطاع المواد الاستهلاكية الأساسية التي يخضع البعض منها لاحتكار القلة (يقدرها ب 70% و يذكر منها حسب الأهمية: الخضر والفواكه، اللحوم بأنواعها، الأسماك بالنسبة للمواد المحلية، والألبسة والأحذية بالنسبة للمواد المستوردة...).

مصادر أخرى رسمية تعتبر أن حجم هذا القطاع هو أكبر بكثير إذا يفوق 10000 مليار دينار جزائري أي ما يعادل أكثر من 100 مليار دولار أمريكي، وهو ما يشكل عائقا حقيقيا أمام تطوير الإنتاج الوطني وتنويعه.

البنك العالمي، وفي دراسة نشرت بداية سنة 2021 تحت عنوان «The Long Shadow of Informality: Challenges and Policies»[1]، اعتبر البلدان التي يحتل فيها هذا القطاع حيزا كبيرا من النشاط الاقتصادي، هي تلك التي تتميز بدخل فردي ضعيف، وانتشار محسوس للفقر، وبفوارق كبيرة في الدخل، وأخيرا هي تتميز بضعف الاستثمارات وتأخر قطاعها المالي والمصرفي. من ضمن أسباب تنامي هذا القطاع، حسب نفس الهيئة، ثقل التشريعات والضرائب وضعف المؤسسات.

لقد قدرت هذه الدراسة نصيب هذا القطاع في الإنتاج المحلي للسلع والخدمات في الاقتصاد الجزائري ب 30% بين 2010 و2018 (أي 3/1 الاقتصاد المنظم تقريبا)، في حين أن المعدل الوسطي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا هو 22%. كما اعتبرت أن معظم المشتغلين بهذا القطاع هم من فئة النساء والشباب غير المؤهلين (20% من الشباب البطال في الجزائر غير مؤهلين)، وهي الفئة الأكثر عرضة للصدمات الاقتصادية والاجتماعية.

نفس الدراسة تؤكد أن أزمة الكوفيد 19 قد فاقمت من وضع المشتغلين بهذا القطاع، إذ هم أول المعرضين لفقدان مداخيلهم دون أي إمكانية للاستفادة من الحماية الاجتماعية. كما أن هذا القطاع يعرقل كل إجراءات التقليل من انتقال الكورونا فيروس.

محاولة لتجميع كل هذه الإحصائيات من مختلف المصادر تعطينا الجداول التالية:

مساهمة الاقتصاد غير المنظم في الناتج الداخلي الخام بالنسب المئوية

السنة	1988	1990	1998	2000	2003	2006	2012	2017
مساهمة الاقتصاد غير المنظم في ن.د.خ	19,5%	25,4%	32,95%	34,1%	42,0%	34,2%	45,0%	47,0%

المصادر: منظمة العمل الدولية، 2003. البنك العالمي، Adair P & Bellache Y.2006 2008. الديوان الوطني للإحصائيات، 2012.
مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية بالجزائر CREAD، 2017.

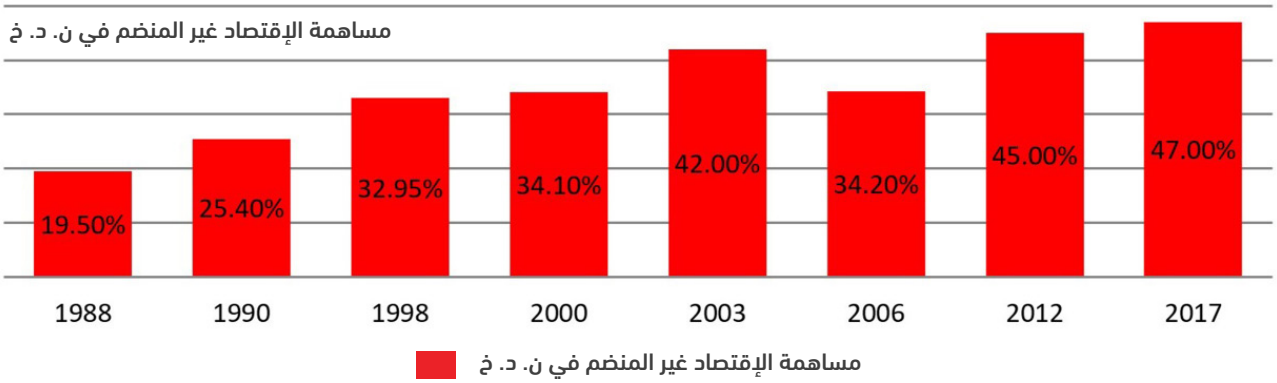

1 - دراسة تحت عنوان «ظل القطاع غير المنظم: التحديات والسياسات»، «The Long Shadow of Informalité: Challenges and Policies» («L'ombre de l'informalité: Challenges and Policies» («L'ombre de l'informalité: défis et politiques البنك العالمي، 2021.

نصيب التشغيل غير المنظم من التشغيل المنظم بالنسب المئوية

2019	2012	2010	2006	2001	2000	1997	1996	1992	1985	1977
40,0%	46,0%	33,7%	37,6%	36,8%	41,3%	50,0%	48,7%	47,9%	25,6%	19,5%

المصادر: Adair P & Bellache Y، 2008. Pet L laiglesia J. R.، 2009، الديوان الوطني للإحصائيات 2012.

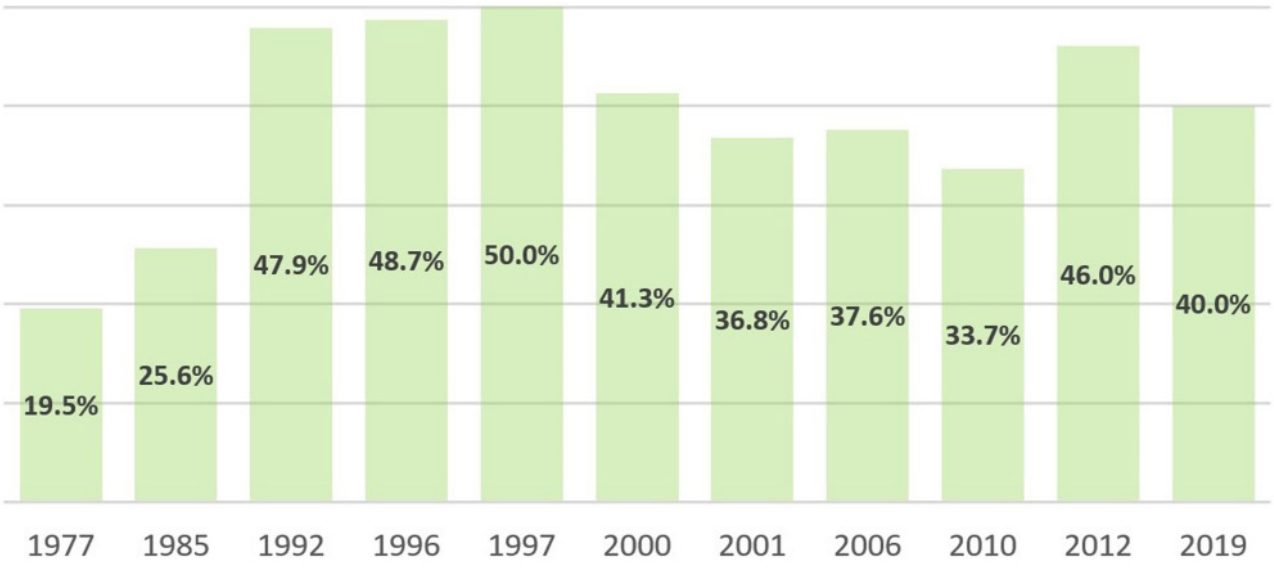

بالنظر للجدول أعلاه، يتبين أن السنوات التي ارتفعت فيها نصيب الاقتصاد غير المنظم من الناتج الداخلي الخام هي نفسها السنوات التي ارتفع فيها التشغيل غير المنظم، وهي التي تقع بين 1990 و2000، ويعود ذلك حسب معظم الدراسات إلى الانفتاح العشوائي للاقتصاد وبالأخص مجال التجارة، ضف إلى ذلك تطبيق برامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي إثر أزمة المديونية التي عرفتها الجزائر في بداية التسعينيات. تطبيق هذه البرامج أدى إلى غلق ما لا يقل عن 1000 مؤسسة اقتصادية عمومية محلية وتسريح أكثر من 480.000 عامل، اتجهت الغالبية منهم للتشغيل غير المنظم.

ت. أسباب تطور الاقتصاد غير المنظم:

حسب الخبراء والعديد من الدراسات، ارتفاع حجم هذا الاقتصاد في الجزائر هو ناتج عن عدم الاستقرار التشريعي والنقدي وعدم وضوح السياسة الاقتصادية للبلاد وضعف الحوكمة (نوعية المؤسسات والخدمات، البيروقراطية، ونقص الشفافية...)، وقلة التشغيل في القطاع المنظم نتيجة اتساع الهوة بين عدد السكان النشطين وارتفاع الطلب على الشغل وقلة العرض خاصة بالنسبة لليد العاملة غير المؤهلة أو بسيطة التأهيل، كما أن الثقل الجبائي يلعب دورا هاما في دفع المؤسسات نحو القطاع غير المنظم. (مبتول 2019)

بالإضافة للعوامل المذكورة أعلاه، تضيف بعض الدراسات تزامن صعود الاقتصاد غير المنظم بالإصلاحات «الليبرالية» التي شرع فيها إثر أزمة النفط الأولى سنة 1986 والتي عرفت لانفتاح السريع والعشوائي لقطاع التجارة الخارجية، والخضوع لمشروطيه صندوق النقد الدولي التي تضمنت تحرير أسعار المواد الأساسية ورفع الدعم عنها وتخفيض سعر الصرف والخوصصة... إلخ، كلها أدت لانخفاض القدرة الشرائية وتسريح العمال وزيادة أعداد البطالين، ودعمت بالتالي القطاع الاقتصادي غير المنظم. هذا الأخير تغذى من النتائج السلبية للإصلاحات

«الليبرالية» وبالأخص من التهميش الفضائي والاجتماعي المتزايد منذ التسعينيات وهو ما يفسر معاناة سكان الريف والمرأة أكثر من هذه الظاهرة. (Medjoub Razika 2018)

ترجع دراسات أخرى تنامي هذا الاقتصاد إلى عدم قدرة القطاع المصرفي على تجنيد الادخار، البعض من هذه الدراسات اعتبرت أن المدخرين هم الذين يعزفون عن وضع أموالهم في البنوك التقليدية بسبب رفضهم للفوائد «الربوية»، وهو ما دفع السلطات العمومية إلى اعتماد الصيرفة الإسلامية وتشجيعها. لكن من هذا الجانب كذلك النتائج كانت جد مخيبة.

دراسات عديدة كذلك تعتبر أن رداءة أداء المنظومة التربوية، وضعف الجهاز التشريعي وخضوع العدالة للأوامر وتراجع نوعية المؤسسات والخدمة العمومية، أفقد الثقة في مؤسسات الدولة وأشاع الممارسات غير المنظمة.

بالنسبة لأحمد هني، أحد كبار المختصين في دراسة الاقتصاد غير المنظم، تطور هذا الأخير يعود لخمسة أسباب أساسية (أحمد هني 2018):

- نظام الصرف الإداري الذي ولد وغذى السوق الموازية للعملة الصعبة التي أشرنا لحجمها أعلاه، ليصبح هناك سوقان الأولى رسمية يستفيد منها المقربون والذين يدفعون الرشاوي وهي غالبا ما تحولت كوسيلة لتهريب الأموال بمختلف الأشكال، والثانية غير رسمية يلجأ إليها المبعدون من الأولى خاصة النشطين في قطاع التجارة.
- النظام المصرفي وصعوبة الحصول على قروض بالنسبة لأصحاب المشاريع الصغيرة، والتعامل الانتقائي والزبوني لهذا القطاع مع المتعاملين الاقتصاديين ذوي المشاريع المتوسطة والكبيرة. وكذلك عدم تمكنه من فرض التعامل بالصكوك الأمر الذي فتح المجال لتنقل الأموال دون أي إمكانية لمعرفة مصدرها.
- نظام الصفقات العمومية وما يحيط بها من انعدام الشفافية وتخصيص معظمها لذوي النفوذ والمقربين للسلطة، لتصبح الصفقات تتم في مزاد علني غير منظم، وهو ما يبعد الكثير من المتعاملين الذي يضطرون اللجوء إلى المناولة غير رسمية للمشاريع.
- سوق العقار التي أصبحت من أكبر الأسواق غير المنظمة، بحيث استغلت الفئات البيروقراطية المتواجدة في مختلف مستويات الإدارة المركزية والمحلية موقعها، وفي كثير من الأحيان بالتنسيق مع بعض في نظام يشبه نظام «الهدية والهدية المقابلة» «le don et le contre-don»، لتستحوذ على عقارات بأسعار رسمية ويتم إعادة بيعها (أو كرائها بعد بنائها) في السوق السوداء، وقد شكل ذلك أحد أهم مصادر ثراء الفئة الريعية الجديدة في الجزائر.
- قطاع التجارة ولاستيراد الذي يعد المستفيد الأكبر من أموال الاقتصاد غير المنظم بعد قرار احتكار التجارة الخارجية نهاية سنوات 1980، وتحرير التجارة الداخلية. كميات ضخمة من المبادلات تتم دون فوترة ولا معرفة لمصدر البضائع ومكوناتها الأمر الذي يشكل خطرا على صحة السكان وأمنهم، وهو ما يفسر توجه التجار في هذا القطاع نحو بلدان الشرق الأوسط والأقصى بالنظر للتسهيلات التي يتلقونها مقارنة بالأسواق الأوروبية والأمريكية.

أخيرا، أكدت بعض الأبحاث عن مساهمة مرحلة «العشرية السوداء» في تسعينيات القرن العشرين في تغذية الاقتصاد غير المنظم، إذ دفع الإرهاب عدد كبير من العائلات الريفية إلى ترك (أو بيع) أراضيها ومصادر رزقها والالتحاق بالمدن في ظروف جد هشة وجهتها مباشرة لتدعيم هذا الاقتصاد.

ث. تصنيف الاقتصاد غير المنظم:

تنبّه بعض البحوث الجامعية ودراسات لمنظمات دولية إلى ضرورة التمييز بين «النشاط غير المنظم المعاشي» الذي

يتمركز في التجارة الصغيرة والإنتاج السلعي الصغير ويوفر أكبر قدر من مواقع الشغل والمداخيل (يمثل في الجزائر حسب بعض الدراسات 4/3 من النشاط الاقتصادي غير المنظم)، مع العلم أن هذا النوع من النشاط هو الذي لا يستفيد من أي إعانات من قبل الدولة والجماعات المحلية، والمشتغلين فيه هم الأقل تكوينا والأكثر هشاشة.

مع العلم، وحسب دراسة قام بها منتدى رؤساء المؤسسات (FCE)[2] سنة 2007، فإن الاقتصاد غير المنظم لم يعد يشمل المهن البسيطة فقط بل امتد إلى التخصصات التي تتطلب تكوينا عاليا. الدراسة لم تقدر حجم هذه المهن بالنسبة لمجموع الاقتصاد غير المنظم، ولكنها قدرت نسبة التشغيل غير المنظم في كل مهنة والتي بلغت 18% في طب الأسنان، و16% في الهندسة المعمارية، و15% في الإعلام الآلي، و9% في الخبرة المحاسبية، و5% في التعليم (مع العلم أن التشغيل غير المنظم في هذا القطاع قد عرف توسعا كبيرا مذ ذلك الحين).

النوع الثاني من هذا النشاط هو «النشاط غير المنظم الافتراسي أو الناهب» الذي يقترب أكثر من النشاطات اللاشرعية، والمتمثل في التجارة الكبيرة وتجارة الحاويات (يمثل بين 15 إلى 20% من قيمة الواردات أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي سنة 2016) التي تغذيها السوق غير الرسمية للعملة الصعبة، وهو ما جعل الخبير الاقتصادي عبد الرحمن مبتول يقول إن القطاع غير المنظم في الجزائر هو مندمج في الاقتصاد العالمي بشكل أحسن من القطاع المنظم. هذا النوع يتميز بالكمية الضخمة من الأموال المتداولة، وبقدرته التنظيمية والشبكاتية التي تسمح له باستغلال كل الهفوات القانونية وتجاوزها بما فيها استخدام الفساد (رشوة الموظفين على مختلف المستويات)،

العديد من الدراسات الميدانية والتحريات الصحفية، خاصة في العشرتين الأخيرتين، أظهرت أن نشاط هذا القطاع طال بعض النشاطات الإنتاجية الرسمية في القطاع الخاص النافذ الزبون لدوائر «أصحاب القرار»، وذلك بتعميم بعض الممارسات الافتراسية، التي بفضلها سمحت له بتراكم أموال ضخمة خارج دائرة التداول الرسمية وتحويل كميات كبيرة منها للخارج، من بينها تضخيم فواتير الاستيراد وعدم التصريح بجزء هام من الإنتاج وتسويقه في السوق الموازية وحتى تهريبه للخارج تهربا من دفع الضرائب. بعض ممارسات هذا القطاع تدخل ضمن النشاطات غير المنظمة مثل عدم التصريح بالعمال ودفع الأجور نقدا في «الأظرفة» تجنبا لدفع التزاماته تجاه صناديق الحماية الاجتماعية (بعض الدراسات تقول أن 10% فقط من عمال القطاع الخاص مصرح بهم).

إن هذا النوع من الاقتصاد غير المنظم «الافتراسي والناهب»، هو الذي يغذي الفساد «الكبير» بأنواعه (الرشاوي، الغش الضريبي، تهريب الأموال والسلع، الجريمة المنظمة...)، وإذا اقترن مع غياب النظرة الاقتصادية والاجتماعية البعيدة المدى، فهو يعد المعرقل الأساسي للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة ولكل محاولات الإصلاح الاقتصادي والمؤسساتي والمسار الديمقراطي.

يخلص أصحاب هذه البحوث والدراسات إذن، إلى ضرورة التمييز في معالجة هذه الظاهرة بين هاذين النوعين من الاقتصاد غير المنظم، فبقدر ما يجب أن يخضع الأول لمعالجة مرنة ومبتكرة ومرحلية لإدماجه في الاقتصاد المنظم، بقدر ما لابد أن يصنف الثاني ضمن الأنشطة الإجرامية يحارب بحزم بدءا باقتلاع جذور تمويله وهي السوق الموازية للعملة وإخضاع مرور الأموال عبر القنوات الرسمية بفرض التعامل بالصكوك، وكذا إدخال الرقمة على كل المستويات للسماح بمعرفة مصادر الأموال ومتابعتها.

2 - تحوّل سنة 2020 إلى الكونفدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين (CAPC)

ج. الإجراءات التي اتخذتها الجزائر لمعالجة الاقتصاد غير المنظم:

معالجة الجزائر لظاهرة الاقتصاد غير المنظم أخذت شكلين، الأول يمكن تسميته بالمعالجة «الردعية» التي تمثلت في محاولة محاربة هذا القطاع (الذي اختصر في ظاهرة أسواق التجزئة غير قانونية والباعة المتجولين) عبر قرارات غلق الأسواق غير المنظمة (غلق 1016 سوق على المستوى الوطني سنة 2016 من أصل 1412 محصاة، والتي عاد جزء منها للنشاط مرة أخرى)، وفرض التعامل بالصكوك في المبادلات التي تفوق قيمتها 1 مليون دينار جزائري في سنتي 2004 و2011. هذا الشكل من المعالجة لم يحقق نتائج معتبرة ولم يخفف من الظاهرة، إذ لقي مقاومة كبيرة من طرف التجار الكبار والمتعاملين في العديد من القطاعات خاصة بالنسبة للإجراء الثاني الذي ألغي في كلتا المرتين.

أما الشكل الثاني من المعالجة فيتمثل في إجراءات اتخذتها الجزائر لمحاولة نقل الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم. من بين هذه الإجراءات نذكر تلك المتعلقة بجلب الكتلة النقدية نحو القطاع المصرفي الرسمي، مثل حملة سنة 2015 لتشجيع إيداع الأموال في البنوك مقابل ضريبة جزافية وبدون تبرير مصدر الأموال، ومبادرة سنة 2016 لطرح سندات عمومية في السوق، وأخيرا مبادرة تشجيع الصيرفة الإسلامية. وكذلك الإجراءات المتعلقة بتسهيل قوانين الاستثمار وتقليص الإجراءات البيروقراطية وتخفيف شروط الحصول على السجل التجاري، وكذا تلك المتعلقة بالتسهيلات الجبائية وتوسيع الحماية الاجتماعية للمشتغلين بهذا القطاع.

كل هذه الإجراءات لم تخضع للتقييم كمي ونوعي إلى غاية اليوم، وحسب الاخصائيين والعديد من المتعاملين الاقتصاديين، فإن هذه الإجراءات تتميز بطغيان الحلول التقنية والإدارية الجزئية وتفتقد للنظرة الكلية الشاملة للظاهرة وكيفية معالجتها.

ممثلو منظمات أرباب العمل (كونفدرالية الصناعيين والمنتجين الجزائريين CIPA، والكونفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية CGEA، والكونفدرالية الوطنية لأرباب العمل الجزائريين CNPA) يعتبرون أن الإجراءات التي اتخذتها السلطات العمومية جد متواضعة وغالبا ما تناقضها إجراءات أخرى مثل ذلك الذي تضمنه قانون المالية لسنة 2017 والذي ينص على الرفع من الرسم على القيمة المضافة، وهو الإجراء الذي لم يزد فقط في ثقل العبء الضريبي على مؤسسات القطاع المنظم بل رفع من درجة المنافسة غير الشرعية للقطاع غير المنظم، ونتيجة ذلك غلق العديد من الوحدات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة.

ج. الحلول المقترحة:

محاربة القطاع غير المنظم ومحاولة ضمه للقطاع المنظم ليس بالمسألة الهينة، فعلى المستوى الدولي سجلت كل الحكومات انخراطها في هذا المسعى كما قدمت المنظمات الدولية عدة مقترحات، نذكر منها مقترحات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE التي تنص على ضرورة تدعيم الإطار التشريعي وإعادة تنظيم الإدارة وتكثيف التعاون وتبادل المعطيات بين مختلف المؤسسات التابعة للدولة. من جانب آخر أكد خبراء مكتب العمل الدولي على أهمية وضع برامج، خاصة في البلدان النامية، لإدماج هذا النمط من الاقتصاد غير المنظم في الاقتصاد المنظم العصري، ولتحقيق ذلك لابد من الحرص، حسب واقع كل بلد، على أن يكون هناك فرز بين الأنشطة الشرعية التي يمكن معالجتها بإجراءات مرنة ومحدودة الزمن (تسوية الوضعية دون أثر رجعي، التغطية الاجتماعية، تجنيد الادخار وتشجيع الاستثمار...)، والأنشطة غير الشرعية التي يجب التعامل معها بحزم واقتلاعها من جذورها.

من جانب آخر تقدم دراسة البنك العالمي المشار إليها أعلاه، خمس توصيات عامة للبلدان النامية من أجل التخفيف من حجم هذا القطاع ونقله ليصبح منظما:

- اعتماد مقاربة شاملة لهذه الظاهرة لأن الاقتصاد غير المنظم يمثل وضع من التخلف المعمم الذي لا يمكن معالجته بصفة معزولة،
- أقلمة الإجراءات وفق خصوصية كل بلد كون أسباب الظاهرة متعددة
- تدعيم الوصول للتعليم والأسواق والتمويل من أجل السماح لعمال ومؤسسات القطاع غير المنظم بلوغ مستوى كاف من الإنتاجية للحاق بالقطاع الرسمي
- تحسين الحوكمة وبيئة الأعمال لتشجيع تطوير الاقتصاد المنظم
- عقلنة الأنظمة الضريبية من أجل التقليل من تكلفة النشاط غير المنظم وتثمين تكلفة النشاط المنظم.

إن التقليص من حجم هذا القطاع وإدخاله في الأنشطة المنظمة، حسب الشركاء الاجتماعيين وأساسا نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين وكذلك منظمات أرباب العمل المذكورة أعلاه، بالإضافة للعديد من الدراسات، يمر حتما عبر:

- تقدير الحجم الحقيقي لهذا القطاع في مختلف أبعاده (التمويل، الإنتاج، التشغيل، المداخيل والتسويق...)، لهذا الغرض لابد من تطوير الجهاز الإحصائي الوطني وتكثيف المسوح والدراسات الميدانية في كل القطاعات من أجل جمع معطيات مرقمة وناجعة والخروج بصورة عامة متكاملة عن حجم هذا القطاع، ولما لا وضع تصنيف وتراتبية لمكوناته حسب حجم الخطورة التي يمثلها على الاقتصاد الوطني.
- استخراج آثار هذا القطاع على الاقتصاد المنظم وعلى القطاع الإنتاجي على الخصوص، ومنه على النمو والتنمية الاقتصادية، وكذا على مختلف الفئات الاجتماعية...
- تقييم نتائج الإجراءات التي اعتمدت حتى اليوم وتحديد عوامل الفشل والنجاح فيها،
- وضع استراتيجية ملائمة وأليات عملية وتحديد آجالها بإشراك جميع الفاعلين والشركاء الاجتماعيين وجمعيات المجتمع المدني. هذه الاستراتيجية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التجارب الناجحة في البلدان التي استطاعت تحويل هذا القطاع إلى عامل نمو وخلق الثروة والشغل اللائق، وكذا الاعتماد على الواقع المحلي وإيجاد حلول مبتكرة وأصيلة لإنجاح الانتقال من النشاط غير المنظم إلى النشاط المنظم.

إن حجم القطاع غير المنظم في الجزائر وآثاره السلبية الخطيرة على الاقتصاد المنظم، رغم محاولة السلطات العمومية الحد منها، جعلت كل الأطراف اليوم بالجزائر تجمع على ضرورة إدراجه كأحد القيود الأساسية التي تحول دون بناء اقتصاد منتج ومتنوع، كما أنه عامل أساسي من العوامل المعرقلة لجهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة في آفاق سنة 2030.

كل الأطراف تؤكد على ضرورة إدراج معالجة هذا القطاع ضمن مقاربة شاملة ونظرة بعيدة المدى تأخذ بعين الاعتبار كل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي جعلته ينمو بهذا الحجم ليصبح يشكل خطرا على الاقتصاد الوطني، كما تؤكد على أهمية المعالجة القبلية، أي محاربة العوامل المولدة والمشجعة والمغذية لهذا القطاع، مع عدم اهمال المعالجة البعدية التي يجب أن تعتمد على ابتكار السبل والآليات الكفيلة بنقله للاقتصاد المنظم. أخيرا هناك ضرورة ملحة لإشراك كل الفاعلين لتحقيق هذا المسعى.

IV. ضعف اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي:

لقد شرعت الجزائر منذ 1987 في إصلاح لسياستها التجارية باتجاه انفتاح أكبر على الاقتصاد العالمي، وهي الإصلاحات التي تعمقت مع تطبيق برامج التعديل الهيكلي إثر عملية إعادة جدولة الديون الخارجية مع المؤسسات النقدية والمالية الدولية سنتي 1994 و1995، وتأكدت كذلك مع امضاء الجزائر لعقد الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي سنة 2002.

أقل ما يمكن قوله، انطلاقا من عديد الدراسات حول السياسة التجارية[3] للجزائر ومحاولة اندماجها في الاقتصاد العالمي، أن النتائج هي جد مخيبة وهو ما يظهر في:

⇦ النتائج المتواضعة جدا لعقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وقد أعربت الجزائر مؤخرا عن إرادتها في مراجعة هذا العقد بصفة كلية.
⇦ التأخر في الانخراط في المنظمة العالمية للتجارة
⇦ ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة.

هذه النتائج، ترجعها عديد الدراسات إلى عدم وضوح السياسة التجارية للجزائر وافتقادها للرؤية البعيدة المدى للاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي وإيجاد المكانة المواتية لها على المستوى المغاربي والعربي والإفريقي. عدم وضوح هذه السياسة هو نفسه وليد غياب الرؤية الاستراتيجية الاقتصادية لإخراج الجزائر من التبعية للمحروقات وبناء اقتصاد منتج ومتنوع وتنافسي.

بالنسبة لعدد من الخبراء [Heddir Mou-loud 2013, Mehdi Abbes 2009, Myriam Donsimoni 2017] فإن التشخيص واضح أمامنا:

⇦ ميزان تجاري خارج المحروقات في عجز مزمن في العديد من القطاعات، وبقاءه في نفس الصورة التقليدية خاصة مع أوروبا
⇦ تبعية خطيرة للمحروقات وللواردات
⇦ دور هامشي في المبادلات التجارية مع افريقيا والبلدان المغاربية والعربية رغم توفر كل عوامل تطويرها

1 .عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي:

أمضت الجزائر على عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 22 أفريل سنة 2002 بمدينة فلانسيا الإسبانية ليدخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، وهو يندرج ضمن مسار برشلونة المقترح من طرف الاتحاد الأوروبي (1995) من أجل تطوير العلاقات بين بلدان جنوب المتوسط بهدف إنشاء في المدى الطويل «منطقة للرخاء المشارك».

من أهم أهداف هذا العقد هو إنشاء منطقة للتبادل الحر في غضون سنة 2017 بعد تفكيك جمركي تدريجي، لكنه يشمل كذلك الجوانب الاقتصادية الأخرى (التعاون الاقتصادي والمالي، تدفق الاستثمارات...)، وكذا الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية وتنقل الأشخاص.

تجدر الإشارة إلى أن هذا العقد كان غير متوازنا منذ البداية وذلك بالنظر للفرق الشاسع بين حجم وبنية اقتصاد الطرفين وأهداف كل منهما:

فالجانب الأوروبي لم تكن لديه النية في إدماج بلدان جنوب المتوسط ومنها الجزائر في شراكة حقيقية لتطوير طاقاتها الإنتاجية وتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، مع العلم أن ذلك يعد في صالحه من أجل بناء قطب اقتصادي أوروبي-متوسطي بإمكانه منافسة الأقطاب الأخرى وتدعيم مكانته في العولمة. عدد كبير من الدراسات والتحاليل بيّنت أن هدف الاتحاد الأوروبي هو تجاري (ماركنتيلي) بحت وعينه على التبادل وتوسيع السوق وليس الاستثمار والإنتاج والدليل تركيزه على الجانب التجاري وإنشاء منطقة التبادل الحر (مع تحديد

3 - تعرف السياسة التجارية لبلد ما بأنها مختلف الإجراءات التي تقوم بها الدولة للتأثير على علاقاتها التجارية مع العالم الخارجي بهدف تعظيم الفوائد. هذه الإجراءات يمكن أن تهدف إلى تحفيز الصادرات أو تقليص الواردات عبر مختلف الإجراءات التعريفية وغير التعريفية منها أساسا القيود التقنية على التجارة (البيئية، الصحية، الأمنية، الثقافية...إلخ)، كما يمكن للدولة تحقيق هذه الأهداف عبر الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف. معظم الدراسات المختصة تعتبر أن نجاح السياسة التجارية هو مرتبط بالسياسة الاقتصادية التي يعتمدها البلد أو سياسته التنموية، وكذا بالاقتصاد السياسي الدولي أي بلعبة المصالح الوطنية والإقليمية والدولية.

واضح للآجال) مهمشا كل الجوانب الأخرى التي يتضمنها عقد الشراكة.

من الجانب الجزائري، يجب القول أن العقد جاء بعد ظرف اقتصادي واجتماعي وسياسي-أمني صعب للغاية (انخفاض المداخيل من الصادرات جرّاء تراجع أسعار النفط ودخول الجزائر في أزمة لميزان مدفوعاتها أجبرتها على اللجوء للمؤسسات المالية والنقدية الدولة وتبعا تطبيق برامج التعديل الهيكلي بمشروطياتها وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية، ثم الأزمة المؤسساتية والأمنية وآثارها المدمرة من فقدان للأرواح وتحطيم للبنية التحتية وتدهور للوضع الاجتماعي للعدد كبير من السكان وبالأخص سكان الأرياف)، وهي الظروف التي جعلت الجزائر تنطوي على الداخل. وبالتالي، فإن عقد الشراكة كان، بالنسبة للسلطة العمومية آنذاك، بمثابة فرصة لفك عزلة الجزائر واسترجاع مكانتها على الساحة الدولية.

يجب القول كذلك، أن امضاء عقد الشراكة بالنسبة للجزائر قد تمّ في ظل غموض للسياسة التجارية وغياب لاستراتيجية للاندماج في الاقتصاد العالمي، كلتاها مرتبطة بوجود نظرة بعيدة المدى لنمط تنموي واضح المعالم الذي يستلزم بدوره وضع السياسات (الصناعية، الزراعية، البحث العلمي والتطوير والتكوين والتعليم...إلخ)، وتحديد القطاعات والفروع الاقتصادية ذات الأولوية وترتيبها، وأخيرا وضع أليات التطبيق والمتابعة والتقييم. في غياب كل هذا، اقتصرت السياسة التجارية على مجموعة من الإجراءات القانونية والتنظيمية لفتح السوق الجزائرية وجلب الاستثمارات الأجنبية، والإمضاء على العديد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف منها عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

لكن، بعد أكثر من 15 سنة من دخول هذا العقد حيز التنفيذ، ظهرت النتائج التي وصفتها كل الأطراف داخل الجزائر (الحكومات، النقابة، منظمات أرباب العمل، جمعيات المجتمع المدني، الأساتذة الجامعيين والباحثين...) بأنها جد متواضعة ومخيبة للآمال. الطرف الأوروبي، اعترف كذلك من جانبه، في العديد من التقارير والدراسات، بضئالة النتائج محملا الجزائر مسؤولية الجزء الأكبر منها.

الحقيقة أن النتائج كانت مخيبة منذ السنوات الأولى من دخول العقد حيز التنفيذ، الأمر الذي دفع السلطات الجزائرية منذ سنة 2010 للمطالبة بمراجعة بعض بنود العقد المتعلقة بالتفكيك الجمركي على بعض السلع الصناعية والتنازلات التعريفية على بعض المواد الفلاحية.

المفاوضات غير الرسمية التي شرع فيها منذ ذلك الحين (2010) لم تحقق نتيجة كبيرة وهو ما دفع الطرف الجزائري لاتخاذ قرار أحادي الجانب بتأجيل إنشاء منطقة التبادل الحر من 2017 كما كان مقررا إلى غاية 2020 بحجة عدم استعداد المؤسسات والمنتوجات الجزائرية لتحمل منافسة المنتوجات الأوروبية، وضرورة إعطاء مهله إضافية لتأهيل الاقتصاد الجزائري والمؤسسة الجزائرية.

في شهر أكتوبر 2021، عبّرت الجزائر رسميا[4] عن إرادتها في مراجعة عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، معترفة أن هذا العقد «غير متوازن وفي غير صالح الجزائر» وتجب مراجعته بصفة شاملة « بندا ببند مع نظرة سيادية ومقاربة «رابح-رابح» مع أخذ بعين الاعتبار مصالح المنتوج الوطني وبهدف خلق نسيج صناعي ومواقع شغل».[5]

تقييم عقد الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي:

نتائج عقد الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي كانت مخيبة على جميع الأصعدة، وهذا بإجماع كل الأطراف مع اختلافهم

4 - بيان رئاسة الجمهورية إثر اجتماع مجلس الوزراء يوم 13 أكتوبر 1202.
5 - نفس البيان

في تحديد مسؤولية كل طرف. الشيء الأكيد أنه من ناحية المبادلات التجارية كل الأرقام تؤكد ذلك كما سنرى، يبقى أن الجوانب الأخرى من هذا العقد لابد وأن تخضع لتقييم شامل وموضوعي خاصة فيما يتعلق بمجالات المالية والاستثمار ونقل التكنولوجيا بما فيه الرقمنة، ناهيك عن الجوانب المتعلقة بتنقل الأشخاص والتعاون الثقافي.

المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي 2005-2020
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
الواردات من إ.أ	1020,7,7	11,7	14,3	20,8	20,7	20,6	24,2	23,9	28,7	29,5	25,3	22,2	20,3	21,1	18,6	12,27	324,87
نسبة إ. الأوروبي	54%	54%	52%	53%	53%	51%	51%	50%	52%	50%	49%	47%	44%	46%	46%	40%	49%
الصادرات نحو إ.أ	24,9	28,8	26	41	23	28	37,1	39,7	41,3	40,5	25,8	17,2	20,4	23,7	20,4	11,81	449,61
نسبة إ. الأوروبي	55%	53%	43%	52%	51%	49%	52%	55%	64%	64%	74%	57%	58%	58%	57%	27%	54%
الصادرات خ/ المحروقات إ. الأوروبي	0,6	0,72	0,91	1,24	0,63	1,06	1,55	1,78	1,51	2,31	1,59	1,14	1,3	1,4	1,2	0,47	19,41
نصيب إ. الأوروبي	59%	60%	70%	65%	57%	70%	78%	86%	75%	90%	81%	63%	67%	50%	46%	31%	68%
الحجم الكلي إ. الأوروبي	35,6	40,5	40,3	61,8	43,7	48,6	61,3	63,6	70	70	51,1	39,4	40,7	44,8	39	24,08	774,48
الرصيد	-10,1	- 10,98	- 13,39	- 19,56	- 20,07	- 19,54	- 22,65	- 22,12	- 27,19	- 27,19	- 23,71	- 21,06	-19	-19,7	-17,4	-11,8	-305,87

المصدر: وزارة التجارة

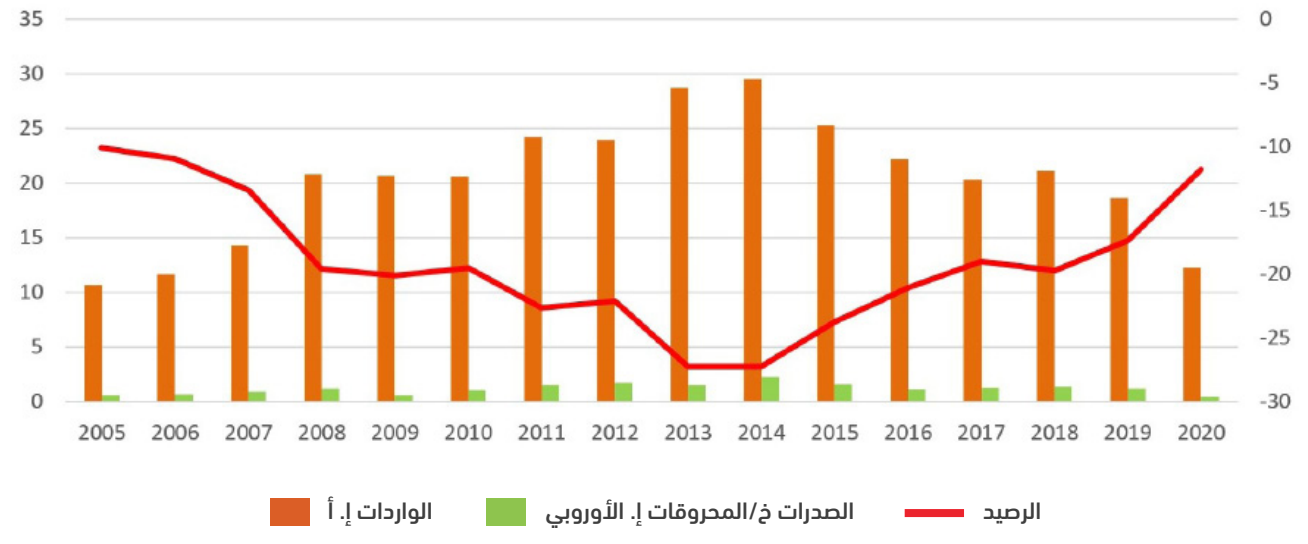

إطلالة سريعة على الجدول أعلاه حول المبادلات التجارية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي من سنة 2005 إلى غاية سنة 2020 تبيّن أن الميزان التجاري خارج المحروقات قد عرف عجزا مزمنا خلال كل الفترة، إذ 49% من واردات الجزائر مصدرها الاتحاد الأوروبي بمبلغ إجمالي يقدر ب 324.87 مليار دولار، في حين بلغت صادرات الجزائر خارج المحروقات خلال نفس الفترة 19.41 مليار دولار فقط، وهو ما يعطينا عجزا كليا ب -305.87 مليار دولار.

هيكل المبادلات التجارية بين الطرفين لم يعرف أي تغير خلال كل هذه الفترة، إذ تتشكل صادرات الجزائر خارج المحروقات خلال كل الفترة من 50% من المواد نصف المصنعة مشتقات البترول أساسا (الميثانول،

الأسمدة، البلاستيك...)، والباقي من المواد الفلاحية 44% ومنتجات الصيد 6%، في حين تتشكل واردات الجزائر أساسا من 49.8% من مواد التجهيز الصناعية والمنتجات نصف المصنعة و40.26% من المواد الاستهلاكية الغذائية وغير الغذائية.

نتيجة هذه المبادلات وهيكلها، الذي بقي على حاله تقريبا خلال كل فترة العقد، تبيّن بشكل واضح أن الاتحاد الأوروبي فضل المبادلات التجارية والعلاقات «الماركنتيلية» عن علاقة الاستثمار والتعاون من أجل التنمية.

لهذه النتائج السلبية من ناحية المبادلات التجارية، يجب إضافة الخسائر الناجمة عن التفكيك الجمركي وتراجع موارد الخزينة من الرسوم الجمركية، وكذا تلك الناجمة عن افلاس العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحول جزء منها إلى النشاطات الاقتصادية غير المنظمة، وهو ما تؤكده معظم دراسات وتقارير منظمات أرباب العمل ونقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

تقرير الاتحاد الأوروبي الذي صدر في شهر أفريل 2020 حول «وضع العلاقة بين الطرفين في إطار السياسة الأوروبية للجوار» أشار لتراجع المبادلات التجارية بين الطرفين بفعل الأزمة التي تعرفها الجزائر منذ 2014 على إثر انخفاض أسعار النفط وتراجع مداخيل الجزائر من المحروقات، وكذا بفعل أزمة الكوفيد، لكنه أكد على الخصوص على الإجراءات التقييدية التي اتخذتها الجزائر منذ سنة 2015 من أجل التقليص من فاتورة الاستيراد، واعتبرها إجراءات حمائية لا تخدم التبادل بين الطرفين وطالب بالعودة لبنود الاتفاق الأصلية. بطبيعة الحال هذا يبيّن انعدام النية لدى الاتحاد في تغيير مقاربته للعلاقة بين الطرفين ملحا على جانبها التجاري فقط.

2 .الانخراط في المنظمة العالمية للتجارة:

الانفتاح الاقتصادي للجزائر منذ بداية 1980 جعلها تختار بناء اقتصاد موجه للخارج ومنفتح على المنافسة الدولية، طلب انخراطها في الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (اللغات) سنة 1987، ثم الدخول كعضو ملاحظ في المنظمة العالمية للتجارة بعد تأسيسها سنة 1994 وتجديد طلب الانخراط سنة 1996 هو تأكيد على هذا الاختيار.

للإشارة فإن طلب الانخراط هذا قد جاء في ظرف اقتصادي واجتماعي مميز عرفته الجزائر:

- إعادة النظر في الخيارات الاستراتيجية التنموية لسنوات 1970 وأساسا خيار التصنيع وبناء اقتصاد منتج موجه للداخل للتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، واعتماد توجه جديد قائم على التخلي عن التصنيع وتوجيه الاقتصاد للخارج، وهو الخيار

الذي يتعمق مع أزمة 1986.

· في نفس الاتجاه تمّ رفع احتكار الدولة على التجارة الخارجية وتحرير هذه الأخيرة بشكل سريع وعشوائي كان المستفيد الأول منه هم لوبيهات الاستيراد الذي سيطروا على قطاعات كاملة من النشاط التجاري والاقتصادي للبلد إلى غاية اليوم.

· طبيعة الاقتصاد نفسه القائم على انعدام التنويع وعلى الصادرات من المحروقات كدخل أساسي من العملة الصعبة، بالإضافة لجهاز انتاجي صناعي وزراعي ضعيف الإنتاجية والتنافسية.

· ظرف العولمة الاقتصادية الليبرالية وانفتاح الأسواق، مع سيطرة الفكر الاقتصادي والسياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة التي تضع في علاقة طردية وآلية النمو الاقتصادي والانفتاح، وهو ما لم تؤكده التجربة التاريخية للنمو.

·

بعد أكثر من 25 من الطلب الأخير للجزائر للانضمام للمنظمة العالمي للتجارة، لم يتحقق ذلك رغم التقدم في المفاوضات مع العديد من الدول الأعضاء، وهو ما يجعل الجزائر من البلدان النادرة التي لم تنضم لهذه المنظمة، وهو أمر يعيق بشكل واضح عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

أسباب هذا التأخر في الانخراط يرجعه العديد من الخبراء [Mehdi Abbes 2009, Myriam Donsimoni 2017] إلى مجموعة من العوامل:

· الوضع الاقتصادي والأمني والسياسي لسنوات 1990 الذي جعل عملية الانخراط ليست ذات أولوية.

· الانتقال من «اللغات» إلى المنظمة العالمية للتجارة غيّر من شروط الانضمام وجعلها أكثر تقيدا وتعقيدا، خاصة بعد تخلي هذه المنظمة على بعض البنود التي تمنح استثناءات وامتيازات تفضليه للبلدان النامية وفرضها لشروط أكبر للانضمام مثل تلك المتعلقة بالخدمات والملكية الفكرية.

· مقاومة اللوبيهات التي أنشأت بعد إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية وفتحت المجال لها لبسط نفوذها على العديد من القطاعات (المواد الغذائية، الأدوية، والكثير من المدخلات في الصناعة والفلاحة...)

· هيكليا، الاقتصاد الجزائري لم يكن مهيأ لهذا الانخراط بالنظر لتأخر الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية، ولغياب الرؤية الاستراتيجية وضعف الإرادة لنقل الاقتصاد من الريع إلى الإنتاج، بالإضافة لضعف القطاع الصناعي العام والخاص.

· أخيرا، فإن النتائج السلبية لعقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لم تشجع على هذا الانخراط، بالرغم من أن التنازلات التعريفية التي قدمتها الجزائر للاتحاد الأوروبي ستعمم بشكل آلي إلى كافة البلدان العضوة في منظمة التجارة العالمية.

لقد طرح المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مؤخرا مسألة انخراط الجزائر في المنظمة العالمية في التجارة مجددا، في ندوة نظمها في شهر أكتوبر 2021، وقد ألح على ضرورة تسريع الجزائر للمفاوضات مع الدولة الأعضاء بهدف الانضمام في أقرب الآجال في ظرف يتميز باشتداد التنافسية على المستوى الدولي، وبالثورة الرقمية والتحديات البيئية التي تواجه العالم.

عدد كبير من الخبراء والدراسات حول مسألة الانفتاح التجاري والاندماج في الاقتصاد العالمي، تعتبر أن اختصار السياسة التجارية في مجموعة من الإجراءات التحفيزية المشجعة على التقليص من فاتورة الاستيراد وتدعيم قدرات التصدير وتطوير الاتفاقيات التجارية وللتبادل الحر خاصة مع البلدان عربية (المنطقة الكبرى العربية للتبادل الحر) وافريقيا (منطقة التبادل الحر الإفريقية)، هي غير كافية لتحقيق اندماج إيجابي في الاقتصاد العالمي وإقامة تبادل رابح-رابح مع الخارج.

نفس الدراسات ترى، أن مسألة الاندماج في الدولي هي عملية تتحدد بالعلاقة المعقدة بين الدولة ومختلف الفاعلين الاقتصاديين والشركاء الاجتماعيين التي تهيكل المجال

الاقتصادي والسياسي للبلد. لذا فهي تعتبر أن النظام الاقتصادي والسياسي الذي يطغى عليه مجال التبادل، وأكثر من ذلك التبادل غير المنظم والمافيوي، يعد قيدا وحاجزا أمام الاندماج الإيجابي في العالمي.

من هذا المنطلق، فهذا الأخير لا يعد مجرد عملية تقنية إجرائية لتحرير المبادلات بقدر ما هو عملية إرادية وواعية للربط بين بناء اقتصاد منتج ومتنوع وسياسة تجارية هادفة تكون أداة لدعم هذا الاقتصاد. بمعنى آخر ليس السياسة التجارية هي التي تحقق النمو والتنمية وتبني الاقتصاد المنتج والمتنوع وتحقق الاندماج الإيجابي في العالمي، بل العكس تماما، هذا الاندماج يخضع أولا للعوامل الداخلية التي تكمن في تجنيد كل الفاعلين لوضع استراتيجية لنقل الاقتصاد من مجال التبادل والتوزيع إلى مجال الإنتاج المتطور والمتنوع والمنافس، وهذا لن يتجسد إلا بالحوار الاجتماعي والاقتصادي الجاد والصادق بين كل الأطراف.

3 .ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة:

شرعت الجزائر، مع بدء الإصلاحات الاقتصادية سنة 1990 وتطبيق برامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، في وضع مجموعة من القوانين والإجراءات التنظيمية التي تشجع دخول رؤوس الأموال وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (قانون النقد والقرض لسنة 1990 وقوانين الاستثمار والمالية المختلفة لسنوات 1993، 2001، 2009، 2010، ومنذ 2016)، كلها تقترح تحفيزات جبائية وامتيازات لجلب المستثمرين الأجانب في مختلف القطاعات الصناعية والفلاحية والسياحة...إلخ.

وبالرغم من أن الجزائر قد وقعت على ما لا يقل عن 83 اتفاقية دولية لتحفيز هذه الاستثمارات منها 46 اتفاقية ثنائية و6 اتفاقيات دولية للاستثمار و27 اتفاقية لإلغاء الازدواج الضريبي [Mehdi Abbes 2012]، لكن وللأسف، النتائج كانت ضعيفة جدا والاستثمارات الوافدة في الفترة 1990-2000 لم تتعد في المتوسط 1.33 السنوي 282 مليون دولار، كما لم تتعد في الفترة الممتدة بين 2002 و2020 في المتوسط السنوي 1.33 مليار دولار، عرفت فيها سنة 2010 أكبر مبلغ ب 3.48 مليار دولار، وأقله سنة 2015 ب -0.59.

تطور الاستثمارات الأجنبية (الوافدة) المباشرة في الجزائر (بمليارات الدولارات الأمريكية)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2010	2005	2002
1,13	1,38	1,47	1,23	1,64	-0,59	1,53	3,48	1,06	0,97

تقارير الكنوسيد 2021.

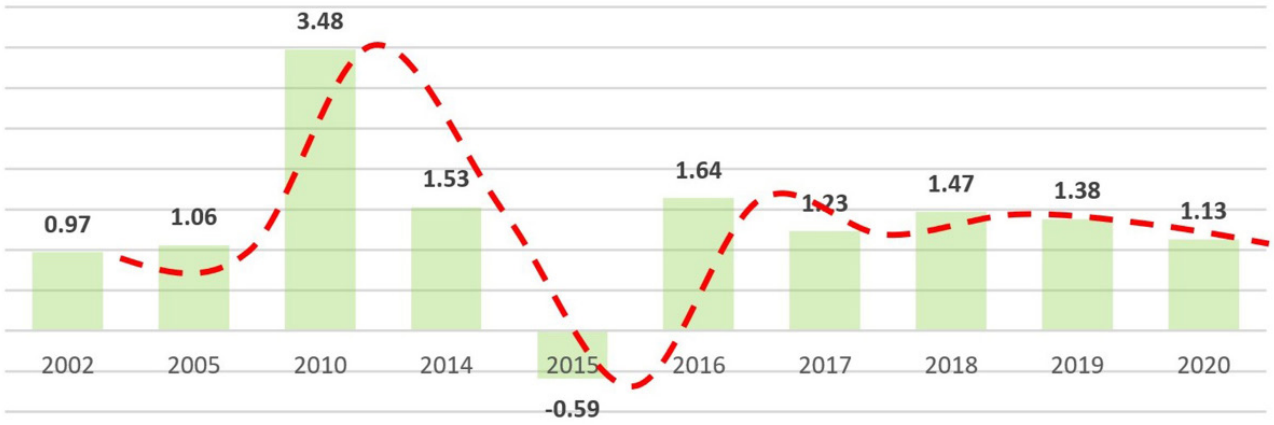

تجدر الإشارة إلى أن معظم هذه الاستثمارات قد اتجهت حسب الترتيب إلى قطاع الطاقة الذي يستحوذ على النصيب الأكبر ثم يليه قطاع البنوك والتأمين، والإسمنت والزجاج، والأدوية وأخيرا الخدمات.

مختلف الدراسات ترجع أسباب عزوف الاستثمار الأجنبي الدخول للجزائر إلى عدة عوامل، البعض منها يركز على نقص الجاذبية الناتج عن عدم الاستقرار المؤسساتي والسياسي والسياسات الماكرو اقتصادية وضعف تأهيل اليد العاملة ونقص مجهود البحث العلمي والبحث والتطوير[Khaled MENNA et Samer MEHIBEL 2017]، أما البعض لآخر فيرجعه إلى عوائق عديدة منها عدم توفر بيئة الأعمال والثقل البيروقراطي، والفساد، والمنافسة غير الشريفة للقطاع غير المنظم، وصعوبة الولوج للعقار الصناعي والتمويل، ونقص التنافسية عامة، وأخيرا العجز في الاتصال والترويج لصورة الجزائر في الخارج [Amina Badreddine et Rachid Benamirouche 2018].

لكن، معظم هذه الدراسات تتفق على أن ضعف النسيج الصناعي الجزائري وانعدام تكامله الخلفي والأمامي هو من أهم الأسباب المفسرة لعزوف الاستثمار الأجنبي المجيء للجزائر، إضافة لغياب الرؤية الاستراتيجية البعيدة المدى لعملية التنمية التي تستدعي هذا النوع من الاستثمارات. وبالفعل، إذ يجب التأكيد أن هذا النوع من الاستثمار يستدعي المدى المتوسط والبعيد وكل التعاريف تؤكد على أنه علاقة بعيدة المدى تربط بين الهيئة المستثمرة والهيئة المستقبلة، وبما أن معظم الاقتصاد قائم على التبادل (أي على المدى القصير) فإن من الطبيعي أن تتجه هذه الاستثمارات إلى الاقتصادات المنتجة ذات الأهداف البعيدة المدى والتي تتمتع بحد كبير من الانسجام والتكامل بين القطاعات وبشبكة قوية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة.

كخاتمة لهذا الجزء من العمل المتعلق بالقيد الهيكلي المرتبط بضعف اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي ما يجب استخلاصه أن جل الدراسات تؤكد النتائج المتواضعة جدا لعقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتأخر انخراط الجزائر في المنظمة العالمية للتجارة وضئالة الاستثمارات الأجنبية المباشرة باتجاه الجزائر، كما أن معظم التفاسير المقدمة هي صحيحة، لكن ما يتوجب التأكيد عليه أن الطرف الأجنبي يتحمل جزء من المسؤولية، وهذا أمر طبيعي لأنه يدافع عن مصالحه ومصالح مؤسساته الاقتصادية ومنتوجاته الوطنية، لكن المسؤولية الأكبر هي داخلية لأن هذا الطرف لم يحدد أهدافه الاستراتيجية واعتبر أنه يكفي وضع تشريعات وقوانين تفتح مجال التجارة الخارجية للمنافسة لتحقيق اندماج في الاقتصاد العالمي.

الخبير الاقتصادي عبد الرحمن مبتول يرى أن هذا الاندماج لا يتحقق من دون إصلاحات عميقة باتجاه إرساء اقتصاد سوق منتج ومنافس وذات أبعاد اجتماعية. كما أن معظم منظمات أرباب العمل والنقابات والاتحادات المهنية تؤكد على ضرورة إدراج السياسة التجارية ضمن رؤية شاملة لتخليص الاقتصاد الوطني من التبعية للريع من المحروقات وبناء اقتصاد منتج ومتنوع وتنافسي ومستديم، كذلك هي ترى أن الجزائر تتمتع بمزايا كافية (الموارد والموقع الجغرافي ...) التي تمكنها من توسيع شراكتها مع البلدان العربية والإفريقية وبلدان الجوار والاندماج في الاقتصاد العالمي بشكل أحسن.

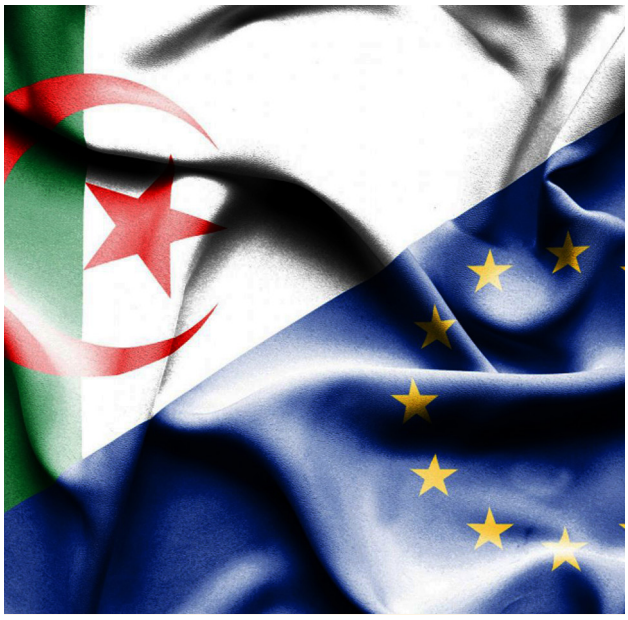

الفصل الثالث:

مراحل تطور الاقتصاد الجزائري

«الحاضر بدون الماضي ليس له مستقبل»

الهدف من هذا القسم من الدراسة هو تقديم أهم مراحل تطور الاقتصاد الجزائري بغية التعريف بطبيعة كل مرحلة والعوامل المتعددة الداخلية والخارجية التي فرضتها وحددت أولوياتها، وكذلك محاولة تقييم هذه المراحل وعرض أهم منجزاتها ونقائصها من أجل استخلاص الدروس مقتنعين أنه لا يمكن استشراف المستقبل دون معرفة الحاضر، ولا يمكن تفسير الحاضر دون استحضار الماضي، ففي الماضي نجد الكثير من العناصر التي تفسر الحاضر، كما قال المؤرخ الاقتصادي فرنون بروديل :»**الحاضر بدون الماضي ليس له مستقبل**».

يجب الاعتراف أن تقسيم مراحل تطور الاقتصاد الجزائري لم يكن هينا بالنظر لتداخل العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية الداخلية والخارجية التي أثرت في الخيارات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في المرحلة الثانية التي عرفت تذبذبات كبيرة في القرارات الاستراتيجية للبلد وعدم وضوحها وطغيان فيها النظرة القصيرة المدى، كما أن التحولات التاريخية هي بطيئة والقطيعة بين مرحلة وأخرى ليست آنية بل تأخذ حيزا من الوقت لكي تظهر ملامحها، لذا سوف نجد في المرحلة الجديدة أثر القرارات التي اتخذت في المرحلة القديمة، كمثال على ذلك فإن المرحلة الثانية بداية من 1980 التي اتخذ فيها قرار التخلي عن الاستراتيجية التنموية وخيار التصنيع لم يوقف برامج التصنيع التي خططت في المرحلة السابقة لهذا فالتصنيع سيتمر في وتيرته إلى غاية 1986.

عموما ارتأينا تقسيم مراحل تطور الاقتصاد الجزائري إلى مرحلتين أساسيتين الأولى من استقلال الجزائر سنة 1962 إلى غاية سنة 1980، والثانية من هذا التاريخ الأخير إلى غاية سنة 2000. وكل مرحلة تنقسم لفترتين أساسيتين.

1. مرحلة الاستراتيجية التنموية 1962-1980:

مرحلة القطيعة مع الاقتصاد الاستعماري وبناء الاقتصاد الوطني

هي مرحلة فرضتها عموما ضرورة الانهاء مع الإرث الاستعماري على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وإحداث القطيعة معه، وهو ما يفسر الخيارات «الاشتراكية» والاجتماعية التي اعتمدت مع محاولة إضفاء «الطابع الجزائري» عليها، ومن أجل فهم هذه الخيارات لابد من التركيز على 3 نقاط أساسية:

النقطة الأولى هي أن كل نصوص الثورة التحريرية قد رسمت هذا الخيارات، بدءا ببيان أول نوفمبر 1954 الذي يؤكد على بناء «الدولة الجزائرية السيّدة الديمقراطية والاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية»، إلى غاية النصوص المنبثقة عن مؤتمر الصومام 1956 وبرنامج طرابلس في ماي 1962، التي تؤكد كلها على أنه لا يمكن اتمام الاستقلال الوطني دون التخلص من العلاقات الكولونيالية القائمة على الاستغلال والتبعية والظلم والتجويع والإفقار والتجهيل، وبناء اقتصاد وطني مستقل من خلال:

- التخلص من التبعية الاقتصادية التي فرضها المستعمر عبر تقسيم كولونيالي دولي للعمل الذي جعل الجزائر تتخصص في انتاج وتسويق المواد الخام واستيراد المواد المصنعة، لذلك حدد هدف استرجاع الثروات الوطنية وتأميمها من ضمن الأولويات التي تمنح للجزائر الاستقلالية في خياراتها التنموية.
- بناء اقتصاد عصري متطور والقضاء على التخلف في جميع أوجهه، لذا سيعتمد التصنيع كخيار استراتيجي بما له من آثار سحب على كل قطاعات الاقتصاد وأساسا القطاع الفلاحي.
- بناء اقتصاد اجتماعي يقضي على

مخلفات الإرث الاستعماري ويقضي على الفوارق ويقوم على تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان أساسا الغذاء والسكن والشغل والصحة والتعليم.

النقطة الثانية هي أن الخيارات التي اعتمدت كانت في الواقع حتمية أكثر منها خيار طوعي، وذلك بالنظر لثقل الإرث الكولونيالي الذي ترك للاقتصاد الجزائري والمجتمع الجزائري كل سمات التخلف مع العلم أنه كان استعمارا استيطانيا:

- اقتصاد موجه نحو الخارج والتصدير وليس لتلبية احتياجات السوق المحلي
- غياب شبه كلي للتصنيع وفلاحة جد متخلفة عدا تلك التابعة للمعمرين مع العلم أن ربع الأراضي المزروعة كانت ملكا للمعمرين الذين كانوا يمثلون 2% فقط من السكان الزراعيين.
- بنية اجتماعية جد مفككة مع نسبة للأمية بلغت 95% من السكان الأصليين سنة 1954، ومعدل وفيات الأطفال ب 18.1% للجزائريين مقابل 4.5% للمعمرين، ومعدل تمدرس في الأطوار الأولى ب 20% للجزائريين مقابل 100% للمعمرين، وأجر متوسط قدّر ب 380 فرنك للجزائريين مقابل 1000 فرنك للمعمرين...إلخ.

يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين:

أ. الفترة الأولى من 1962-1966:

هي فترة قصيرة تميزت بعدم الاستقرار (السياسي والإداري والاجتماعي..) ويمكن اعتبارها بأنها مرحلة الانتقال للاستقرار وضمان تسيير شؤون البلد ووضع مؤسساته الادارية والسياسية، كما هي مرحلة طبعتها القرارات الشعبوية والارتجالية أمام وضع اجتماعي مزر (البطالة، الأمية، النزوح الريفي ...).

أهم ما ميزها من الناحية الاقتصادية هي تجربة التسيير الذاتي في القطاع الفلاحي سنة 1963، إذ تمّ تقنين تنظيم الأراضي الفلاحية التي تركها المعمرين على شكل تعاونيات للتسيير الذاتي من قبل العمال الزراعيين الذي كانوا يشتغلون عليها، كما تميزت بإنشاء شركة سوناطراك سنة 1963 التي ستلعب دورا أساسيا فيما بعد في تسيير قطاع المحروقات لتصبح من ضمن الشركات البترولية الكبرى في العالم.

انتهت هذه المرحلة بالانقلاب الذي قام به الرئيس الراحل هواري بومدين على نظام بن بلة.

ب. الفترة الثانية 1967-1979:

عرفت هذه بفترة البناء الوطني والمخططات التنموية، وكان الهدف بناء اقتصاد وطني مستقل يلبي الاحتياجات الآنية للسكان (التشغيل، التعليم، السكن...)، والقضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي وبناء دولة عصرية واقتصاد متطور.

وقد وقع الاختيار لتحقيق كل ذلك على استراتيجية تنموية متكاملة ومنسجمة سميت استراتيجية الصناعات المصنعة أو التصنيعية تضع الصناعة كمحرك لقيادة عملية التنمية وسحب القطاعات الأخرى (الفلاحة أساسا)، وهي الاستراتيجية التي تقودها دولة «تنموية» عبر أداة التخطيط المركزي، وتجنيد ثروات البلاد باتجاه تطوير القدرات الانتاجية.

هذا الخيار بررته عوامل عدة داخلية وخارجية:

- غياب قطاع خاص ديناميكي ومبادر بسبب السياسة الاستعمارية
- التخلف الكبير للبنيات الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى دفعة استثمارية قوية
- الفكر الاقتصادي الفكري الكينزي

الذي كان سائدا والذي يمنح للدولة دور هام في تحريك عجلة النمو التنمية

- الفكر التنموي الذي تطور منذ 1950 والذي أكد بمختلف توجهاته على الدور المركزي للتصنيع في عملية التنمية ومسؤولية الدولة في ذلك.
- فكر التحرر الوطني وحركة عدم الانحياز التي رفعت شعار التبادل المتكافئ على المستوى العالمي...

نتائج هذه المرحلة كانت استثنائية بشهادة صندوق النقد الدولي [تقرير 1998] «خلال 25 سنة بعد الاستقلال أحرزت الجزائر على تقدم محسوس على مستوى البنية التحتية وتطوير الرأسمال البشري...كما تقلصت الفوارق في المداخيل وما بين الجنسين... بفضل استراتيجية لتطوير الاستثمارات التي ارتفعت إلى 45% نهاية 1970، كما سجل النمو معدلا سنويا متوسطا ب 6%، وقد عرفت كل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ارتفاعا محسوسا (امحو الأمية والتعليم، الصحة، التشغيل...).

ما ميز هذه الفترة هو استخدام الريع من المحروقات من أجل التنمية تحت شعار «نزرع البترول لنحصد التنمية» وهو ما يفند نظرية نقمة الموارد، إذ بيّنت التجربة الجزائرية أنه إذا ما توفرت الإرادة ووضوح الرؤية الاستراتيجية يمكن تحويل الموارد إلى نعمة.

حصيلة هذه المرحلة تجمع على أنها حققت نتائج استثنائية:

الانفاق الاستثماري بلغ خلال هذه الفترة من 134 مليار دينار (المخطط الخماسي الأول 78-74 بمبلغ 48.1 مليار، والمخطط الخماسي الثاني 83-79 بمبلغ 58.2 مليار). وقد ارتفع بنسبة 16% سنويا في المتوسط. (سنة 1978 وحدها بلغ 47.8% من مجموع الاستثمارات)

استثمارات سمحت بإنشاء 400 وحدات ومركبات صناعية كبيرة وما لا يقل عن 400 مؤسسة صغيرة ومتوسطة معظمها محلية. عبد المجيد بوزيدي أطلق على هذه المرحلة 86-67 بالعشرين سنة المجيدة الجزائرية:

- القيمة المضافة الصناعية ساهمت بمتوسط 14.5% سنويا من الناتج الداخلي الخام.
- معدل النمو السنوي المتوسط للإنتاج الصناعي بالقيم الحقيقية بلغ 11.2%
- نسبة التشغيل الصناعي بلغت 12.2% من مجموع التشغيل
- مواقع الشغل
- نسبة مساهمة المحروقات في الناتج الداخلي الخام تقلصت من 46.2% في بداية الفترة إلى 23% في نهايتها أي 1986.
- إنشاء أكثر من 1800 وحدة صناعية عمومية
- الاستثمار في الصناعة بلغ في المخططات الثلاث على التوالي 48%، 45% و43 %من الناتج الداخلي الخام. مع العلم أن الصناعات القاعدية نالت القسط الأوفر من الاستثمارات
- معدل نمو سنوي بلغ في المتوسط 12.5%، والقيمة المضافة الصناعية بلغت 40% من الناتج الداخلي الخام
- إنشاء ما لا يقل عن 2.541000 منصب شغل (462000 في الصناعة)
- ارتفاع الدخل الفردي من 315 دولار سنة 1962 إلى 1114دولار سنة 1983

بالمقابل وجهت عدة انتقادات وجهت لهذه الفترة نلخص أهمها:

- نمط توسعي قائم على احلال الواردات سرعان ما سقط في فخ التبعية المالية والتكنولوجية، فعملية التصنيع ارتبطت كلية بالخارج من الناحية المالية والتكنولوجية (مصانع المفتاح في اليد)

- هشاشة القدرات الانتاجية في الفلاحة لعدم تجاوزها العديد من القيود الهيكلية (نسبة الأراضي الزراعية، المياه، التسويق...)، الأمر الذي زاد من استيراد المواد الغذائية (مؤشر الواردات الغذائية انتقل من 100 سنة 1971 إلى 660 سنة 1979)

- تحميل الشركات الاقتصادية العمومية مهام هي من اختصاص هيئات ومؤسسات أخرى (التشغيل، الإسكان، الإطعام، التموين، النقل، العلاج، التكوين، حضانة الأطفال...) الأمر الذي ساهم بشكل كبير في عجزه المالي هذا بالإضافة إلى التدخلات الما فوق اقتصادية.

- غياب الحوار والمشاورة الديمقراطية: فعملية التصنيع اعتبرت مجرد عملية تقنية إدارية مسيّرة بأوامر سياسية فوقية، متجاهلة اشراك كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، مع سوء تقدير لدور العلم والنظرية الاقتصادية.

2. مرحلة الإصلاحات الليبرالية والتعديل الهيكلي:

بعد تقييم سريع لا يخضع لأي شروط علمية وموضوعية (لا يمكن تقييم استراتيجية بعيدة المدى بعد 12 سنة من تطبيقها)، تمّ التخلي عن الاستراتيجية التنموية التي اعتمدت في المرحلة السابقة وتعويضها بسياسات اقتصادية يمكن وصفها عموما بالليبرالية رغم غموضها وعدم انسجامها وغياب النظرة البعيدة النظر فيها.

ما يعاب على هذه المرحلة، في مختلف الدراسات والأبحاث والتقارير، ليس مسألة الدخول في اقتصاد السوق ولا تحرير الاقتصاد، وانما أكثر ما قدم لها من نقد هو أن تغيير الوجهة كانت متسرعة ودون تقييم علمي موضوعي لاستخراج النقائص وحصر الإيجابيات لاعتماد عليها للذهاب قدما نحو تدعيم الطاقات الانتاجية الوطنية. كما يعاب عليها التخلي غير المفسر عن هدف التصنيع كخيار استراتيجي دعمته نظريات التنمية آنذاك بمختلف مقارباتها (الليبرالية، الكينزية، والماركسية)، أخيرا ما يعاب عليها هو التخلي عن استراتيجية تنموية منسجمة وواضحة المعالم للمدى البعيد وتعويضها بمجموعة من السياسات القصيرة المدى والفاقدة للانسجام.

يمكن تفسير هذا التخلي بعوامل عدة داخلية وخارجية أساسها:

- التغيير في هرم السلطة السياسية لصالح القوى البيروقراطية وقوى المضاربة والسمسرة
- التحول على الصعيد الدولي وبداية تطبيق السياسات الليبرالية الجديدة و هيمنتها

يمكن تقسيم هذه المرحلة لعدة فترات اعتمدت فيها عدة إصلاحات:

أ. فترة 1980-1986:

هي فترة إعادة توجيه الاقتصاد وترتيب الأولويات وفق ما يلي:

- أولوية الاستهلاك على حساب الانتاج
- أولوية الوحدات الانتاجية الصغيرة

على حساب المركبات الكبرى

- تشجيع القطاع الخاص والملكية الخاصة وبداية تفكيك القطاع العمومي

ب. فترة 1987-1993:

أزمة 1986 وانخفاض المداخيل من المحروقات وتداعياتها مع أحداث أكتوبر 1988، أدت إلى تسريع «الإصلاحات» الاقتصادية والسياسية وتطبيق برامج صندوق النقد الدولي والبنك العالمي عبر اتفاقية التثبيت الأولى والثانية سنتي 1989 و1990 وانعكاساتها على الفئات الاجتماعية الهشة.

ت. فترة 1994-1999 إعادة جدولة الديون والتعديل الهيكلي وانعكاساتها:

تزامنت مع تفاقم المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الديون، الأمر الذي دفع السلطات العمومية للجوء إلى صندوق النقد الدولي والشروع في مفاوضات معه أفضت إلى إعادة جدولة أولي للديون سنة 1994 والثانية سنة 1995.

أهم نتائج هذه المرحلة تمثلت حسب مختلف الدراسات في:

- تراجع الاستثمارات المنتجة في الصناعة من 44% من ن.د.خ سنة 1978 إلى 20,7 سنة 2000
- ارتفاع معدلات البطالة من 17% سنة 1980 إلى 28.9 سنة 1999
- تصاعد قطاع التجارة والاقتصاد غير المنظم وحدوث تغيير هيكلي في بنية الاقتصاد الجزائري (التحول من الإنتاج إلى المضاربة وما تبع ذلك من تغير في بنية المجتمع وقيمه)
- تراجع في القدرة الشرائية نتيجة تحرير الأسعار والتخفيض المتتالي لسعر العملة وتحرير السوق عامة وغياب آليات الضبط.
-

فترة 2000-2020: تعميق التوجه الليبرالي مع ميل واضح للنهب والافتراس:

تتميز هذه المرحلة ب:

- ❑ تحسن الموازنات الاقتصادية الكلية مع تدهور لوضع الاقتصاد الحقيقي.
- ❑ استمرار الإصلاحات الليبرالية والانفتاح الاقتصادي (قوانين الخوصصة والاستثمار والطاقة والمناجم والمحروقات وعقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومنطقة التبادل الحر العربية أساسا)
- ❑ عودة جزئية للدولة عبر الانفاق العام ومختلف المخططات وكذا عودة «الوطنية الاقتصادية»). وذلك بتشجيع من المؤسسات النقدية والمالية الدولية بالنظر للوفرة المالية المسجلة. (حوالي 500 مليار دولار من 2000 إلى 2014)

رغم أهمية الإجراءات التي اتخذت في مختلف القطاعات لدفع النمو، عبر الانفاق العمومين، ونتائجها الإيجابية والتي تستدعي في نفس الوقت بعض التساؤلات (النقاش حول معدل البطالة والتضخم، الشفافية في الإنفاق والتسيير، مكانة الاقتصاد غير المنظم...)، فإن الغائب الأكبر في هذه البرامج هو الاستثمار المنتج في الصناعة: 2% من ن.د.خ من 2000 إلى 2010؟

من كل هذا تظهر الأهمية القصوى للذهاب سريعا نحو نمط تنموي جديد واستراتيجية وطنية للاستثمارات المنتجة والتنويع فكل الإجراءات التي اتخذت في الفترتين الثانية والثالثة من هذه المرحلة لتشجيع القطاع الخاص وتمكينه من قيادة عملية النمو، عبر مختلف التحفيزات والامتيازات لم تؤد لبناء طبقة من الرأسماليين المقاولين والمستثمرين في الانتاج، بل بالعكس، عرفت المرحلتين عملية تحويل منظمة للأموال لا تخضع لأي مقاييس اقتصادية (توزيع أراضي زراعية وللبناء، ومؤسسات عمومية بالدينار الرمزي)، الاستفادة من قروض بدون فوائد وفي كثير من الأحيان لم تسدد، ومن امتيازات قانونية للاستيراد أدت لتكوين احتكارات في قنوات التجارة والتجارة الخارجية على الخصوص. الكل في توسع مخيف للاقتصاد غير المنظم الذي أصبح يشكل من 40% إلى 45% من الكتلة النقدية.

الفصل الرابع

الحوار الاجتماعي: تجربة ثرية تحتاج إلى تطوير

لقد خطى الحوار الاجتماعي في الجزائر منذ سنة 1990 خطوات هامة توج بالإمضاء على العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي سنة 2006 بين الحكومة والإتحاد العام للعمال الجزائريين ومنظمات أرباب العمل، وهو العقد الذي تم إثراؤه وتجديده سنة 2014 تحت تسمية العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي للنمو.

تجدر الإشارة أن تأسيس الحوار الاجتماعي رسميا في الجزائر قد بدأ مع الإصلاحات السياسية والاقتصادية المتضمنة في دستور 1989 الذي فتح المجال لحرية تكوين الجمعيات وأكد الحق في ممارسة العمل النقابي وفي الإضراب. قوانين العمل التي صدرت بعد ذلك في 1990 أكدت هذا التوجه وأسست للحوار الاجتماعي عبر المفاوضات الجماعية والحوار الثنائي والثلاثي، كما تم إنشاء سنة 1993 المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي كهيئة للحوار والتشاور في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

أهم نتائج هذا الحوار إل غاية سنة 2018 تظهر فيما يلي:

1. المفاوضات الجماعية:

شرع فيها مباشرة بعد صدور قوانين العمل لسنة 1990، وتوجت إلى غاية 2016 بالتوقيع على 353 اتفاقية جماعية قطاعية تخص القطاعات الاقتصادية الكبرى التي تضم عدة مؤسسات اقتصادية تابعة لنفس النشاط الاقتصادي مثل الطاقة، والصناعات الميكانيكية، الصناعات الغذائية، والبناء والاشغال العمومية، الوظيف العمومي... إلخ. كما أفضت إلى التوقيع على 3858 أتفاقية للمؤسسات. وقد شملت هذه الاتفاقيات الامضاء على 16319 اتفاقية للأجور وتحسين ظروف العمل والخدمات الاجتماعية...إلخ، استفاد منها ما لا يقل عن 6.315.498 عامل من ضمنهم 3.211.083 يشتغلون في القطاع الاقتصادي و3103.410 في قطاع الوظيف العمومي.

2. اللقاءات الثنائية والثلاثية:

عقدت بين سنة 1990 و2017 في ظرف اتسم بدخول الجزائر نهاية الثمانينيات من القرن العشرين في أزمة حادة للمديونية فرضت عليها اللجوء للمؤسسات المالية والنقدية الدولية والإمضاء على اتفاقيتين للاستقرار الاقتصادي سنتي 1989 و1990، اتبعت باتفاقيتين لإعادة جدولة الديون سنتي 1994 و1995 بمشروطيتها ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية المعروفة (أساسا تحرير الأسعار ورفع الدعم على المواد الاستهلاكية الأساسية، والتقشف في الميزانية العمومية الذي تمّ عبر تجميد الأجور والتوظيف وتقليص الاستثمارات العمومية، تخفيض قيمة العملة الوطنية، غلق المؤسسات العمومية وخوصصتها... إلخ، كلها أدت إلى تدهور القدرة الشرائية للعمال وارتفاع معدلات البطالة، وإلى إضعاف الجهاز الإنتاجي الوطني..).

لذا سيتمحور الحوار داخل لقاءات الثنائية والثلاثية على كل المسائل المرتبطة بتطبيق برامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ونتائجها الاجتماعية والاقتصادية:

- **اللقاءات الثنائية:** تمت بين الحكومة والاتحاد العم للعمال الجزائريين في 14 لقاء من شهر أكتوبر 1990 إلى غاية شهر ديسمبر 2007 بمعدل لقاءين في كل سنة، وقد تمّ تناول فيها 97 نقطة في جدول الأعمال تمركزت حسب أهميتها حول المواضيع التالية وفق عدد المرات التي تمّ تناولها في كل لقاء.

- مسألة الأجور والقدرة الشرائية تأتي في المرتبة الأولى وقد تم التركيز فيها على الرفع من الحد الأدنى للأجور وتحديد قيمة النقطة الاستدلالية لها، ودفع الأجور المتأخرة لعمال.

- نظام الحماية الاجتماعية يأتي في المرتبة الثانية من الانشغالات وتمحور حول إصلاح هذا النظام وانشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، وتدعيم نظام التقاعد وإنشاء التقاعد التكميلي...

- مسألة التشغيل وتنظيم سوق

العمل تحتل المرتبة الثالثة، وتمت مناقشة فيها مسائل الحفاظ على مواقع الشغل عبر انشاء صندوق لدعم الاستثمار من أجل التشغيل، ودعم الوكالة الوطنية للتشغيل، كما تمت مناقشة مسألة الوكالات المكلفة بالمناولة في اليد العاملة وخاصة في الجنوب الجزائري، وكذاك مسألة إعادة تنظيم مفتشية العمل، وأخير تطبيق قرارات العدالة فيما يتعلق بعودة العمال إلى مناصبهم بعد تسريحهم بشكل تعسفي.

• تمّ تناول في المرتبة الرابعة مسألة دعم مؤسسات القطاع العمومي وإعادة هيكلتها التنظيمية والمالية.

• إصلاح نظام الوظيف العمومي يأتي في المرتبة الخامسة من الانشغالات وذلك على إثر قرارات تجميد التوظيف فيه.

• وقد تمت مناقشة مسألة تنظيم الحوار الاجتماعي ومأسسته وتأطيره ثلاث مرات خلال كل اللقاءات الثنائية.

▪ **اللقاءات الثلاثية:** جرت بين الحكومة والاتحاد العام للعمال الجزائريين ومنظمات أرباب العمل، وعرفت تنظيم 23 لقاءا من سنة 1991 إلى نهاية 2017، من ضمنها 20 لقاءا عاديا و3 لقاءات استثنائية، وقد تمّ التشاور فيها على 228 نقطة تمحورت أساسا حسب الأهمية وفق عدد المرات التي تمّ تناولها في كل لقاء:

• مناقشة الوضع الاقتصادي والاجتماعي ومسألة الانطلاقة الاقتصادية تمّ تناوله في كل اللقاءات تقريبا، سواء تعلق الأمر بمناقشة السياسة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ونمط النمو، أو بتشجيع الاستثمارات بالأخص نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين المحيط الاقتصادي للمؤسسات وإعادة هيكلتها، وتشجيع الصادرات خارج المحروقات، ترقية المنتوج الوطني ودعمه، وكذلك خوصصة المؤسسات العمومية، وتنظيم الصفقات العمومية. في نفس الموضوع، تمّت مناقشة السياسة الاجتماعية للدولة ووضع الصحة العمومية والأدوية، وكيفية مواجهة الآفات الاجتماعية ووضع شبكات للحماية الاجتماعية.

• لقد نالت الحماية الاجتماعية والتقاعد حيزا هاما من النقاشات داخل الثلاثية، سواء تعلق الأمر بالوضع المالي لصناديق الحماية الاجتماعية، وبنظام التقاعد، كما تمّ إنشاء صندوق خاص بعمال الأشغال العمومية والبناء...

• تحسين القدرة الشرائية والأجور، كانت ضمن لأهم الانشغالات التي نوقشت، وبالأساس الحد الأدنى للأجور، وإنشاء صندوق لضمان أجور العمال، وكذا السياسات الاجتماعية المرافقة لتطبيق برامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي، وإنشاء نظام للقرض الاستهلاكي.

• مسألة العقد الاجتماعي ومناقشة أهميته ومحتواه شغل حيزا هاما في المفاوضات، وقد تمّ تناول لأول هذه النقطة مرتين سنة 1995 ثم سنتي 2005 و2006 لتتم صياغته والاتفاق عليه في هذه السنة

الأخيرة، ثم أثري وجدد سنة 2014. وقد تمّ تناول في هذه النقطة مسألة تنظيم هذه اللقاءات ومتابعتها وتقييمها، كما تمّ الاتفاق على عقد قمة اقتصادية واجتماعية وإنشاء المرصد الاقتصادي والاجتماعي. خلال اللقاء 19 في جوان 2016، تم التوقيع على عقد الاستقرار وتطوير المؤسسة في القطاع الخاص بين الاتحاد العام للعمال الجزائريين ومنظمات أرباب العمل.

- أخيرا، ناقشت الثلاثية مسألة عقد شراكة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي وكذا انخراطها في المنظمة العالمية للتجارة، كما تمّ عرض للنقاش فحوى مفاوضات الجزائر مع صندوق النقد الدولي.

3. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي:

تمّ تأسيسه لأول مرة سنة 1968 ثم حُل سنة 1976، ليعاد تأسيسه من جديد سنة 1993 ليتكفل بالمهام التالية:

- توفير إطار للمجتمع المدني للمساهمة في المشاورة حول سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- ضمان ديمومة الحوار والتشاور بين الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين

- تقييم ودراسة المسائل ذات المصلحة العامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والتربية، والتكوين والتعليم العالي، والثقافة والبيئة

- تقديم مقترحات وتوصيات للحكومة

سنة 2021 تتحول هذه الهيئة الاستشارية لتصبح تسمى المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتتوسع مهامها لتصبح تشمل:

- تفعيل الحوار الاجتماعي والمدني المفتوح لجميع الأطراف والإسهام في تنظيمه وتشجيعه، وكذا ضمان وتسهيل الوساطة والمصالحة بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، من خلال إشراك شركاء المجتمع المدني وذلك للمساعدة في تهدئة المناخ الاقتصادي والاجتماعي،

- إنشاء وتنشيط فضاءات للحوار والتشاور والتعاون مع السلطات المحلية، تشمل كلا من الجهاز التنفيذي والمجالس المنتخبة وتساعد في الاندماج الجهوي،

- البدء أو المساهمة في أي دراسة تهدف إلى تقييم نجاعة السياسات العمومية المخصصة لرأس المال البشري وفي جهود الأمة في مجال التكافل والتماسك الاجتماعيين ونجاعة السياسات الاجتماعية،
- تقييم الاستراتيجيات المخصصة لقطاعي الفلاحة والموارد المائية، ولا سيما تلك التي تهدف إلى تعزيز المرونة الوطنية فيما يتعلق بالأمن الغذائي،

- تقديم الاقتراحات والتوصيات للحكومة بخصوص كافة الإجراءات والتدابير لتكييف أو توقّع السياسات العمومية التي تأخذ في الاعتبار التحوّلات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الجارية أو المخطط لها،

- ترقية مشاركة ممثلي المجتمع المدني في تصميم وإعداد وتنفيذ ورصد وتقييم سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، على المستويين الوطني والمحلي، مع إدراج توقعات السكان واحتياجاتهم،

- العمل على الحفاظ على المصالح الاقتصادية للدولة والدفاع عنها، لاسيما

فيما يتعلق بالمعاملات ذات الأهمية الاستراتيجية ومتطلبات عدم اللجوء إلى التحكيم الدولي، بتعزيز الوساطة والمصالحة، وذلك من خلال صياغة الآراء و/ أو التوصيات،

○ إشراك ممثلي المنظمات المهنية ذات الصلة بالأنشطة الوطنية الرئيسية في عملية تصميم وإعداد وتنفيذ سياسات دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وكذا السياسات الرامية إلى ترقية رأس المال البشري، ولا سيما تلك المتعلقة بالتعليم والتكوين والتعليم العالي والصحة العامة؛

○ تعزيز إسهام الجالية الوطنية بالخارج في جهود التنمية الوطنية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، والتي تهدف إلى ترقية رأس المال البشري من خلال ضمان تجنيد الخبرات التي تتمتع بها، مع العمل على أخذ تظلماتها ومخاوفها في الاعتبار من قبل السلطات العمومية،

○ ترقية التشاور والتبادل مع المؤسسات النظيرة والمؤسسات المماثلة، بهدف إنشاء مساحات إقليمية ودولية مخصصة لهذه الغاية، وكذلك مع جميع الأطراف والكيانات الدولية، لاسيما وكالات منظومة الأمم المتحدة، وذلك بالتشاور مع وزارة الخارجية،

○ إبداء الرأي في الاستراتيجيات والبرامج ومخططات التنمية، ومشاريع القوانين العضوية والتوجيهية، وكذا مشاريع قوانين المالية.

○ صياغة الآراء حول الاستراتيجيات الوطنية الهادفة إلى ترقية بروز اقتصاد مستدام ومتنوع قائم على المعرفة والابتكار التكنولوجي والرقمنة،

○ المبادرة أو الإسهام في أي دراسة تهدف إلى تقييم نجاعة السياسات العامة المخصصة لتنمية الاقتصاد الوطني،

○ القيام، بناءً على المعلومات المحصّلة من القطاعات والمؤسسات العمومية والمجتمع المدني، وجميع المصادر الأخرى ذات الصلة، بالإنتاج الدوري للتقارير والآراء التي تدخل في مجالات اختصاصه، والمتعلقة على وجه الخصوص: بالتنمية البشرية، والظرف الاقتصادي، والحوكمة، وترقية الأقاليم والتنمية المستدامة، والتحول في مجال الطاقة وآثار تغير المناخ،

○ القيام بالدراسات والبحوث في المجالات التي تدخل في اختصاصه، وإبلاغ الحكومة بنتائج هذه الدراسات والبحوث. كذلك، يعدّ المجلس تقريرًا سنويا لنشاطه، ينشر في الجريدة الرسمية.

لقد كان المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي البيئي ولا يزال أحد أهم مؤسسات الحوار الاجتماعي في الجزائر سواء من ناحية تكوينه البشري، إذ يضم بالإضافة للأطراف الثلاثة التقليديين كل من الأساتذة الجامعيين والباحثين والإطارات المركزية والمحلية وممثلين عن جمعيات المجتمع المدني بتنوعها، أو من جانب مساهمته القوية في تفعيل الحوار الاجتماعي حول المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأساسية سواء عبر جلساته العادية أو الندوات والملتقيات التي ينظمها أو من خلال الدوريات والتقارير والدراسات الموضوعاتية التي ينجزها وينشرها لتكون في متناول الاخصائيين والجمهور الواسع.

4. العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي:

فكرة إنجاز عقد اجتماعي طرحت من طرف الشركاء الاجتماعيين لأول مرة سنة 1995 على مرتين، الأولى في شهر أفريل من نفس السنة خلال لثاء الثلاثية الثالث والثانية في شهر ماي خلال اللقاء الرابع، وقد تمت مناقشة إمكانية إنجاز هذا العقد ومحتواه.
عشر سنوات من بعد، وخلال اللقاء 11 للثلاثية في شهر مارس 2005، تم الاتفاق نهائيا على صيغة العقد ومحتواه ومسؤولية كل طرف. وفي اللقاء 12 في شهر سبتمبر 2006 تم التوقيع عليه من قبل الأطراف الثلاث.

تجدر الإشارة أن هذ العقد هو اقتصادي واجتماعي، وهذا يعكس قناعة الأطراف الثلاثة بأهمية إشراكها في كل القرارات الاقتصادية والاجتماعية صياغة وتنفيذا ومتابعة.

لقد تضمن هذا العقد أول ما تضمن المبادئ التي تعد الركائز التي يقوم عليها، وهي باختصار:

- التنمية لا تختصر في المجال الاقتصادي بل تضم كل جوانب الحياة، وبناء اقتصاد تنافسي ومجتمع مزدهر تتطلب مشاركة الأمة جمعاء.

- العقد هو التزام من أجل تجنيد كل الطاقات الوطنية في خدمة التنمية والعدالة الاجتماعية ولصالح الجزائر.

- العمال هم في مركز كل عملية للتنمية الذين هم مشيديها، وبالتالي هم شركاء أساسيين في فعل التجنيد من أجل النمو الاقتصادي.

- النمو الاقتصادي وأنشاء مواقع شغل لائقة وتوزيع المداخيل هي أساسا بفعل المؤسسات ومستوى انتاجيتها ومردوديتها. من هذا المنطلق فإن المؤسسة هي المصدر الأساسي لخلق الثروات الاقتصادية، وأي سياسة للتنمية لن تجدي نفعا إذا لم تسجل ضمن أولوياتها ترقية المؤسسة...

- خيار القطاع الخاص كفاعل أساسي في عملية التنمية الاقتصادية الوطنية هو خيار استراتيجي يجب أن يتدعم في السنوات المقبل. القطاع الخاص هو مدعو لإصلاح نفسه عبر عملية لإعادة الهيكلة وتغيير للسلوكات لكي يصبح رأس الحربة للاقتصاد الوطني.

انطلاقا من هذه المبادئ، حددت أهداف العقد التي تلتزم الأطراف الثلاثة بالعمل على تجسيدها في جو اجتماعي هادئ ومستقر، من ضمنها:

- مواصلة تطبيق سياسات الاستثمارات المكثفة في البنية التحتية
- تهيئة شروط انتقال الاقتصاد الجزائري إلى مرحلة ما بعد البترول
- ترقية وتطوير فلاحة عصرية مع الحفاظ على الموارد
- تكثيف الإنتاجية من تحسين القدرات التنافسية للمؤسسة الاقتصادية
- الحفاظ على وتائر عالية من معدلات النمو
- متابعة المجهود في مجال التقليص من البطالة
- ترقية الاقتصاد المنتج الخالق للثروة والشغل
- تكثيف العمل على مكافحة الاقتصاد غير المنظم.
- إعادة تنشيط وتدعيم المؤسسات المكلفة بضمان شروط المنافسة النظيفة والشريفة
- تحسين القدرة الشرائية

بعد تحديد مهام ومسؤولية كل طرف في هذا العقد، اتفقت الأطراف الثلاثة على ضرورة وضع آليات لتقيمه بصفة دورية في لقاءات الثلاثية على أساس تقرير تعده لجنة وطنية للمتابعة. أخيرا، تلح الأطراف الموقعة على العقد على أن هذا الأخير هو مفتوح لكل الأطراف.

انطلاقا من تجربة هذا العقد، الذي أصبح مثالا يقتدى به في مجال الحوار والمشاورة وأحد الدعائم لتجسيد العملية الديمقراطية في الجزائر وتحقيق الاستقرار وتدعيم السلم الاجتماعي، قررت الأطراف الثلاثة بعد مشاورات عديدة تجديد هذا العقد لدعم النمو الاقتصادي.

لهذا، اتفقت الحكومة والإتحاد العام للعمال الجزائريين ومنظمات أرباب العمل التوقيع على عقد جديد حمل اسم «العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي للنمو» يوم 23 فيفري 2014.

وبالإضافة لأهداف العقد الأول تم إدراج أهداف جديدة أملتها الظروف الاقتصادية والاجتماعية الجديدة سواء الوطنية أو الدولية، نذكر منها بالأساس إدراج أهداف التنمية المستدامة من ضمن انشغالات الأطراف الثلاثة مع الالتزام بتطبيقها، وكذا التأكيد على الالتزام بالاتفاقيات الدولية للجزائر سواء تعلق الأمر بالاندماج الاقتصادي بأبعاده أو باتفاقيات منظمة العمل الدولية.

الأهداف الجديدة للعقد تتمحور حول:

- الإسراع في الإصلاحات الاقتصادية عبر دعم الاستثمارات المنتجة وتشجيع المنتوج الوطني وإحداث الوثبة الصناعية، مع الحرص على الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية وحماية القدرة الشرائية للسكان.

- تحفيز التنمية الصناعية بقوة وتدعيم القدرات الإنتاجية الوطنية وتطويرها من أجل تنويع الاقتصاد

- وضع بيئة مواتية للأعمال عبر مكافحة البيروقراطية والفساد ومكافحة الاقتصاد غير المنظم، ومتابعة الإصلاحات المؤسساتية.

- تدعيم الحوكمة وتقوية القدرات الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة وتطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية

- ترقية نظام ناجع للصحة والحماية الاجتماعية

- تطوير قدرات التشغيل وتحسين القدرة الشرائية

- وضع النظام الوطني للتكوين في توافق مع احتياجات المؤسسات والاقتصاد الوطني
- ضمان الأمن الطاقوي على المدى البعيد.

بعد ذلك، وتماما مثل العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي الأول، تمّ تحديد التزامات ومسؤولية كل طرف، كما أكدت هذه الأخيرة على ضرورة وضع آليات للتطبيق والتقييم الدوري المنتظم للعقد، أخيرا أكد الموقعون على الإبقاء على العقد مفتوحا لكل الأطراف التي تريد الانضمام إليه.

إن تجربة الحوار الاجتماعي في الجزائر ثرية جدا، ولقد لقيت ثناء وتشجيع كل المنظمات الدولية والقارية والإقليمية، وككل التجارب لابد وأن تخضع للتقييم والتطوير. من بين جوانب التطوير، تلح جميع الأطراف على ضرورة مأسسة هذا الحوار عبر إنشاء هيئات دائمة تمثل كل الأطراف تتابع تنفيذ القرارات وتقيمها بصفة دورية منتظمة، خاصة فيما يتعلق باللقاءات الثنائية والثلاثية.

الفصل الخامس

من أجل بديل تنموي تشاركي ومستديم

نحاول في هذا الفصل الرابع القيام بمجهود لاقتراح نموذج تنموي بديل منتج تشاركي ومستديم، هو أكيد غير كامل ولا شامل، ولكن نعتقد أن فيه بذور بداية نقاش علمي لتقييم نتائج النموذج السابق وتحديد مواقع الخلل فيه وأسباب النتائج الهزيلة التي حققها، والتفكير في نموذج بديل نجاحه هو مرهون بإعادة النظرة في الكثير المسلمات والقناعات التي اعتبرت بديهية ومن ضمن أساسيات علم الاقتصاد وهي غير قابلة للنقاش مثل دور الدولة في الاقتصاد، والاندماج في العالمي على أساس المزايا المقارنة والانفتاح...إلخ، كما هو مرهون بأخذ بعين الاعتبار التحولات التي يعرفها العالم وتجربة البلدان الصاعدة ومكتسبات النظرية الاقتصادية والتطورات التي يعرفها علم الاقتصاد، أخيرا فإن نجاح النموذج التنموي البديل هو مرهون بالعودة لمفهوم التنمية والاستراتيجية التنموية والتصنيع وبتجديد علاقة الدولة مع المجتمع على أسس جديدة تعيد الاعتبار لقيمة العمل والتوزيع العادل للثروة ولقيم المشاركة والتضامن.

ورغم التشاؤم السائد لدى الكثير، ارتأينا أن ننهي هذه الدراسة بنبرة أمل تنطلق من قناعة أن هناك الكثير من المؤشرات الموضوعية والإمكانات الجماعية التي تسمح بصياغة هذا البديل التنموي و تحقيقه .

1 .لماذا نمط تنموي بديل؟

إن النتائج الهزيلة للنمط الاقتصادي الذي اعتمد منذ أوائل الثمانينات مع الانفتاح الاقتصادي السريع وتطبيق برامج الاصلاح الهيكلي طبقاً لإملاءات وتوصيات المؤسسات المالية العالمية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، التي ترتكز هي بدورها على مبادئ وفاق واشنطن والفكر/العقيدة الليبرالية الجديدة في المجال الاقتصادي والسياسي، وتداعيات أزمة 2014 إثر انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية والتي تعمقت مع أزمة «كوفيد 19»، قد أدخل الجزائر في أزمة هيكلية عميقة للتنمية تستدعي اليوم أكثر من أي وقت مضى إعادة النظر في الاختيارات السابقة بشكل جذري واعتماد رؤية واستراتيجية تنموية جديدة تقوم على حصيلة علمية وموضوعية للسياسات الاقتصادية السابقة، وتعتمد على التجارب الإيجابية لعملية النمو والتنمية في العالم، وبالأخص الدروس المستخلصة من تجربة البلدان الصاعدة، ومن تنوع تراث وتاريخ كل بلد، كما تعتمد على الأفاق الجديدة التي تفتحها الحركة الفكرية الحالية في المجال الاقتصادي خصوصاً وفي مجال العلوم الاجتماعية ونخص بالذكر هنا مساهمات كل من ج. استغليتز، ود. رودريك، وهـ. جونغ، ب. كروغمان وآخرون كثيرون، الذين انتقدوا، بشدة في كثير من الأحيان، الدوغم الليبرالي الجديد معتبرين أنه المسؤول ليس فقط عن الأزمات المتكررة المتعددة الأبعاد التي يعرفها العالم، بل عن الانكماش الاقتصادي في البلدان النامية، وعن تزايد الفقر والفوارق بين البلدان وبداخلها، داعين إلى نموذج إنمائي جديد موجه لخدمة وتلبية احتياجات الشعوب وليس ضدها.

من جهتها اعترفت كل المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف تقريبا (من ضمنها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي) والمنظمات والهيئات الأممية بالنتائج السلبية لنط النمو الذي اعتمد منذ 1980، الذي وصفته البعض منها بالكارثية (الكنوسيد مثلا)، ودعت إلى بلورة وصياغة نموذج جديد لم تتفق جميع هذه المنظمات على معالمه وأسسه بالنظر للتباين في تفسير أسباب هذا الفشل.

قبل الحديث عن مختلف المقترحات لوضع نموذج تنموي جديد وأهم مرتكزاته، نبدأ أولا بتحليل أهم اختلالات نمط النمو الحالي وذلك قناعة منّا أن البحث عن بديل تنموي يتطلب منهجيا الانطلاق من تشخيص موضوعي لفشل نمط النمو الحالي وعجزه على تحقيق آمال السكان في العمل اللائق والعيش الكريم.

أ. أهم اختلالات نمط النمو الحالي:

يمكن استخراج أهم العوامل المشتركة والمتداخلة التي تفسر بشكل وافر أهم اختلالات نمط النمو الذي اعتمد منذ 1980 في النقاط التالية:

- إحلال برامج التعديل الهيكلي محل مشروع التنمية: ما ميّز نمط النمو الذي ساد هو التخلي عن إرادة بناء تنمية وطنية في إطار مخططات ونظرة استراتيجية بعيدة المدى تحرص على تحقيق شمولية وتكامل واستدامة التنمية، وهو التخلي الذي تمّ تكريسه بعد اعتماد برامج التعديل الهيكلي للمؤسسات المالية والنقدية الدولية إثر أزمة المديونية الدولية في بداية ثمانينيات القرن العشرين. فعلى عكس كل البلدان الصاعدة التي لم تعتمد هذه البرامج وابتعدت عن مبادئ «وفاق واشنطن» والسياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، اتجهت الجزائر منذ 1980 إلى تحرير الأسعار والاستثمار والتجارة الداخلية والخارجية واعتماد برامج خوصصة المؤسسات العمومية وتدعيم وتأهيل القطاع الخاص ليحل محل الدولة في القيام بمهام التنمية وابرام اتفاقيات شراكة مع أحد مع الاتحاد الأوروبي وتراجع دور الدولة وتدعيم دور السوق التي أصبحت المحدد الأساسي في توظيف الموارد المالية والبشرية قطاعياً وجغرافياً وتعديل أو ضبط الدورة الاقتصادية. وفي هذا السياق وقع إنجاز عديد الاصلاحات الهادفة إلى تحقيق أكثر مرونة قصد تفعيل وتيسير العمل بأليات السوق من جهة والحرص على تحسين التوازنات الكلية المالية الداخلية والخارجية قصد توفير إطار ماكرو اقتصادي يساعد على الرفع من وتيرة النمو من جهة أخرى. وهو الأمر الذي تسبب في عدة اختلالات هيكلية ولم يحقق لا النمو ولا التنمية.

- إعطاء الأولوية للنمو على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة: لقد أصبح انشغال حكومات المتعاقبة هو تحقيق معدلات نمو عالية مع كل ما يعكسه هذا المفهوم من معنى ضيق يعبر عن مؤشرات كمية لا تستلزم بالضرورة تحويل البنيات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التطور ونقل المجتمع من مرحلة التخلف إلى مرحلة التطور والحداثة والعصرنة. ورغم ذلك، وبالنظر لإحصائيات معظم الهيئات الدولية والأممية المكلفة بالنمو والتنمية، لم تحقق الجزائر أثناء الأربع عقود الشاملة لفترة 1980-2020 نسبة نمو الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة أكبر من 4 إلى5 % في أحسن الحالات ولم تتمكن من تجاوز هذا المستوى رغم كل الدعم الذي تمتع به القطاع الخاص. أكثر من ذلك، فإن هذه المعدلات لا تعكس وضع الاقتصاد الحقيقي الذي تراجع بشكل محسوس إذا ما رجعنا لمؤشرات النمو الصناعي والزراعي.

- إعطاء الأولوية للطلب الخارجي على حساب الطلب الداخلي: لقد تمت إعادة توجيه الاقتصاد من هدف تلبية احتياجات السوق المحلية إلى الإنتاج من أجل التصدير بهدف تسديد خدمات الديون، وبالتالي أصبح النمو يعتمد أكثر على الصادرات أي الطلب الخارجي على حساب الطلب الداخلي، وهو ما جعل الاقتصاد في وضع هش وأكثر عرضة لتقلبات الأسواق العالمية وتكرار الأزمات التي ميزت العولمة النيوليبرالية، آخرها الأزمة الكبرى لسنة 2008 التي أدت لتراجع الطلب العالمي ومنه إلى تراجع مداخيل من المحروقات مع اختلال الميزان التجاري وميزان مدفوعات.
- الاهتمام بالتوازنات الماكرو اقتصادية على حساب التوازنات الحقيقية: طبقا لتوجيهات المؤسسات المالية والنقدية الدولية أصبحت أولوية الحكومات تحقيق التوازنات المالية الكلية على حساب التوازنات الحقيقية التي تخص مقاومة البطالة، التقليص من الفوارق بين الجهات والفئات الاجتماعية والحفاظ على البيئة وحسن التصرف من الموارد الطبيعية ومراعاة مصالح الأجيال القادمة...الخ، وهو ما انعكس باعتماد سياسات تقشفية صارمة والضغط على الميزانية العمومية والانفاق

العام وانعكاس ذلك سلبا على الجانب الاجتماعي وقطاعات مثل التعليم والصحة والطاقة والخدمة العمومية عموما، كما انعكس بإعطاء الأولوية لمحاربة التضخم على حساب البطالة.

- الأولوية للاندماج في العولمة على حساب اندماج النسيج الاقتصادي الوطني والاندماج الإقليمي: الانتقال نحو اقتصاد السوق نتج عنه كذلك تثبيتا لمكانة الاقتصاد الجزائري في تقسيم الدولي التقليدي للعمل القائم على استغلال الميزات التفاضلية القارة التي تكتفي باستغلال الموارد الطبيعية الباطنية مثل ما هو الحال بالأساس للبلدان الريعية، واستغلال يد عاملة ذات كفاءة ضعيفة أو متوسطة مثل ما هو الحال في البلدان التي عرفت تطورا هاما لقطاعات مستغلة لمثل هاته اليد العاملة كقطاع النسيج والملابس والجلود والميكانيك والكهرباء ولإلكترونيك (التركيب أساسا) والصناعات الغذائية...إلخ، علما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد لعبت دورا هاما في تكريس هذا التقسيم الدولي التقليدي للعمل عبر طرق عديدة مثل المقاولة الباطنية أو مختلف العقود لنقل عديدة الأنشطة ذات كثافة عالية من اليد العاملة من بلدان الشمال نحو بلدان الجنوب والموجهة انتاجها نحو التصدير بالأساس.

وعموما في إطار الانتقال نحو اقتصاد السوق، وقع توظيف الموارد المالية والبشرية في أنشطة تقتصر على استغلال الامتيازات التفاضلية القارة كما وقع تدعيم الإدماج العمودي عكس البلدان الصاعدة التي اعتمدت على الاندماج الأفقي واستغلال آثار التجميع والموقع أو المنطقة، كما اتجهت نحو تطوير القطاعات ذات الكثافة التكنولوجية العالية لتحسين موقعها في المنافسة العالمية، وهي لم تتوانى في تطوير ميزات مكتسبة في القطاعات الأكثر تطورا تكنولوجيا مثل الاتصال ولإلكترونيك...إلخ.

إن الصيغة التي تمّ الاندماج بها في الاقتصاد العالمي قد أفرزت عديد الاختلالات العميقة والمؤثرة سلبيا على عملية التنمية. فبجانب الاختلال الرئيسي المتمثل في الاقتصار على استغلال الميزات التفاضلية القارة الذي أدى إلى استمرار ضعف وقلة تنوع النسيج يجب التأكيد على ظاهرة التناقض الصارخ بين متطلبات النسيج الاقتصادي وحركية منظومة التعليم والتكوين والبحث العلمي. فمن جهة نشاهد توسيع الأنشطة الاقتصادية المستعملة بكثافة ليد عاملة ضعيفة التأهيل، ومن جهة أخرى وفي المقابل نلاحظ منظومة تربوية تنتج أعدادا متصاعدة من حاملي الشهادات العليا وهو ما أدى لبروز وتعميق الاختلالات في أسواق الشغل التي أدت إلى استقرار نسبة البطالة في سنوات عالية وخاصة إلى تنامي ظاهرة بطالة خريجي الجامعات وحاملي الشهادات العليا.

كما أن طبيعة هذا الاندماج في الاقتصاد العالمي قد أدى إلى إقامة نمط تنموي توسعي قائم على نسيج اقتصادي مفكك غير متكامل غير مندمج وغير مكثف أدى إلى ضعف التأطير بالمؤسسات وإلى ضعف إنتاجية عناصر الإنتاج الجزئية والعامة وإلى هشاشة القدرة التنافسية واعتماد تنافسية ترتكز بالأساس على الضغط على التكاليف والأسعار.
وقد أدى هذا الوضع إلى اعتماد سياسات متعددة الجوانب قصد استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والحفاظ على وتيرة نمو لم تتمكن في المتوسط من تجاوز 5% على المدى الطويل. وقد شملت هذه السياسات سوق العمل باسم تدعيم مرونة التشغيل والأجور (قادت إلى انتشار أنماط تشغيل هشة وتراجع الحماية الاجتماعية وبروز الفقر لدى الشريحة السفلى للأجراء ...)، والإجراءات الجبائية وشبه الجبائي أدت إلى التنازل عن موارد جبائية هامة كانت سببا من أسباب تنامي الصعوبات المالية لدى صناديق الضمان الاجتماعي، وكذا السياسة النقدية التي تسببت في تدهور قيمة العمة الوطنية قصد دعم الصادرات في غياب نمو كافي للإنتاجية (وقد قاد هذا إلى تغذية ظاهرة التضخم المستورد وإلى أزدياد تكاليف الديون الخارجية المحتسبة بالعملة الوطنية وإجمالا إلى تدهور قيمة

العمل الوطني)، وأخيرا اهمال الجانب البيئي الذي أثر على المحيط (التلوث) ومثل إحدى أسباب سوء استغلال والتصرف في الموارد الطبيعية.

أما الاختلال الآخر الهام الناتج عن طبيعة هذا الاندماج في الاقتصاد العالمي فيتمثل في كون أن هذا الاندماج العمودي العالمي قد تسبب في استمرار ضعف الاندماج الوطني قطاعيا وجغرافيا (إهمال التنمية المحلية)، كما نتج عنه تراجع الرغبة والحرص على التعجيل بإنجاز اندماج أفقي إقليمي يحد من ضغوطات العولمة ويرفع من القدرة التفاوضية ومن إمكانيات استقطابها لاستثمارات خارجية قادرة على توسيع وتنويع وتكثيف النسيج الاقتصادي.
إن نتائج هذا النمط من النمو أصبحت معروفة اليوم، إذ هناك إجماع لدى العديد من الاقتصاديين البارزين والمؤسسات الدولية والمنظمات الأممية أنها جد ضعيفة وهشة ولم تتمكن من تحقيق لا النمو ولا التنمية في عدد كبير من البلدان النامية، بل فاقمت من مظاهر الفقر وتنامي الفوارق الاجتماعية وزادت من مشاكل التلوث البيئي واختلالات النظام البيئي عموما، لكن تتباين مواقف هؤلاء الاقتصاديون والمؤسسات الدولية والمنظمات الأممية في تفسير أسباب هذه النتائج السلبية.

ب. في أسباب النتائج السلبية للنموذج التنموي المعتمد منذ 1980؟

عموما، هناك تفسيران طاغيان لفشل النموذج التنموي المعتمد منذ 1980، فمن جهة نجد الاتجاه الذي يرى أن هذا النموذج صالح ولا يشوبه أي خلل لأنه نسخة طبق الأصل لنموذج اقتصاد السوق الكلاسيكي الذي قاد العديد من البلدان إلى التطور الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي فالخلل هو في البلدان النامية نفسها وطبيعة أنظمتها السياسية التي تفتقد للديمقراطية والشفافية وطرق الحكم الراشد الذي يجب أن يرافق اقتصاد السوق الليبرالي. في حين يرى الاتجاه الثاني أن الخلل في النموذج نفسه ويجب الذهاب بسرعة نحو صياغة نموذج جديد يقوم على أسس وأولويات غير تلك التي يقوم عليها الأول.

الاتجاه الأول يمثله بشكل عام الاقتصاديون الأرثوذكسيون دعاة الفكر الاقتصادي الليبرالي الجديد، والمؤسسات المالية والنقدية الدولية وأساسا صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، الذين يرون أن التجربة الليبرالية كانت في المجمل ناجحة، والاختلالات والنواقص التي حصلت هي بالأساس ناتجة عن عدم التناغم بين السياسي والاقتصادي ونقص في الحوكمة السياسية في البلدان النامية، حيث أن الاصلاحات الاقتصادية قابلها جمود سياسي حال دون إنجاز كل الاصلاحات الضرورية كما تسبب في بطئ الإصلاحات التي وقع تطبيقها، الشيء الذي قلص من نجاعتها (الإصلاحات) ومن جدواها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي. حيث أن الاصلاحات الاقتصادية الليبرالية والانتقال إلى اقتصاد السوق إجمالاً حصل دون دمقرطة المجال السياسي مما حد من الحريات الفردية والجماعية بما فيها حرية المبادرة وشوه مناخ الأعمال وقاد إلى غياب الشفافية والحوكمة الرشيدة وعدم ضمان الملكية الخاصة وتسبب في انتشار الفاسد. هذا التحليل ينطبق عموما على المنطقة العربية والمغاربية، حيث عبرت المؤسسات المالية والنقدية الدولية عن فرحتها بما أسمته «بالربيع العربي» بعد أن كانت مساندة ومدعمة لأنظمة الاستبداد والفساد. ذلك أن هاته الأطراف تعتبر أنه بعد هذا الربيع ومع انتشار الحريات وإطلاق العنان للمبادرة الفردية أصبحت الظروف ملائمة أكثر لتوسيع وتعميق الاصلاحات والاختيارات اللبرالية وإرساء التناغم الضروري بين السياسي والاقتصادي.

في هذا الاطار اطلعتنا هذه المؤسسات الدولية بمنتوجها الجديد الذي اطلقت عليه الأدبيات الاقتصادية اسم «وفاق واشنطن الجديد» الذي يرى أن تحسين أوضاع البلدان النامية يمر عبر اعطاء الأولوية لتحسين شروط الاستثمار والمنافسة في البلدان النامية لكي تتمكن من ضمان اندماجها في

الاقتصاد المعولم، وهو نفس الاتجاه الذي اتخذته منظمة التجارة العالمية التي تخلت عن برنامج الدوحة من أجل التنمية لتعيد توجيه أولوياتها نحو «تحسين قدرات البلدان النامية في مجال الاستثمار والمنافسة»، نفس الاتجاه تسير نحوه مجمل الاتفاقيات العديدة الأطراف والثنائية وعقود الشراكة التي أصبحت تدخل كلها في إطار ما أصبح يسمى ب «الإقليمية الجديدة» والتي تركز كلها على شروط الاستثمار والمنافسة بالإضافة لبعض البنود السياسية والجيواستراتيجية التي تصب كلها في هدف مواجهة البلدان الصاعدة وبالأخص الصين، ولعل المثال الأخير على ذلك هو مبادرة الاتحاد الاوروبي الرامية لإبرام « اتفاق تبادل شامل ومعمق « وهي بصدد النقاش الآن مع المغرب وتونس ومصر والأردن لتجسيدها، وإنشاء منطقة التبادل الحر للمحيط الهادي بين الو.م.أ وكل من وكندا، والمكسيك، والشيلي، والبيرو، اليابان، وماليزيا، وفيتنام وسنغافورة، وبروناي، واستراليا، وزيلندا الجديدة .

الاتجاه الثاني يمثله عدد من الاقتصاديين التنمويين الجدد غير الأرثوذكسيين المنتمين لتيارات عدة، بالإضافة لمنظمات أممية مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الكنوسيد)، وكذا العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في مجالات عدة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والانسانية...)، لم يتوانى في نقد نمط النمو الذي اعتمد منذ 1980 ونتائجه الكارثية، والمطالبة بصياغة واعتماد نموذج تنموي جديد.

فبالإضافة لمواقف ج. استغليتز وه. جونغ ود. رودريك، إذا ذكرنا هؤلاء فقط، المعروفين بتوجههم الليبرالي ولكن في نفس الوقت بنقدهم الراديكالي للفكر الليبرالي الجديد الذين يصفونه في أغلب الأحيان بالأيديولوجيا والدوغم الذي يخفي المصالح الخاصة للشركات المتعددة الجنسيات الكبرى ولوبيهات المال الكبرى، نريد التركيز هنا على موقف العديد من المنظمات الأممية:

فبالنسبة لتقرير التجارة والتنمية 2013 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الكنوسيد)، الذي ينتقد نموذج النمو الذي اعتمد منذ 1980 والقائم على تطوير الصادرات، أدت الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008 إلى تقليص كبير في طلب البلدان المتقدمة [وبعض البلدان الصاعدة مثل الصين]، وهو ما فاقم من أزمة البلدان النامية التي اعتمدت في استراتيجيتها الإنمائية على تطوير الصادرات منذ 1980[أي منذ بداية تطبيق السياسات الليبرالية الجديدة في البلدان النامية المتضمنة في برامج التعديل الهيكلي للمؤسسات المالية والنقدية الدولية]، ولذلك فإن العودة إلى انتهاج استراتيجيات النمو السابقة لأزمة لا يمكن أن يكون خياراً مطروحا، بل إنه من أجل التكيّف مع ما يبدو الآن أنه تحول هيكلي في الاقتصاد العالمي، لابد على البلدان النامية أن تعيد النظر في استراتيجياتها الإنمائية التي تعتمد اعتماداً مفرطاً على الصادرات من أجل تحقيق النمو، لأن هذه الاستراتيجية لا بد أن تبلغ، عاجلاً أم آجلاً، حدودها القصوى عندما تعمَد بلدان كثيرة إلى انتهاج هذه الاستراتيجيات نفسها، وفي الوقت نفسه فإن التنافس بين الاقتصادات على أساس خفض تكاليف العمل ومنح امتيازات ضريبية، إنما يُفضي إلى سباق نحو الهاوية ولا ينشأ عنه سوى القليل من المكاسب الإنمائية بينما تترتب عليه عواقب اجتماعية قد تبلغ حد الكارثة (ارتفاع معدلات الفقر وتنامي الفوارق الاجتماعية..).

التقرير يعتبر أنه في الوقت الأزمة الراهنة التي يُتوقع فيها أن يظل نمو الطلب في البلدان المتقدمة ضعيفاً لفترة طويلة، أخذت حدود استراتيجية النمو السابقة تصبح أكثر وضوحاً، لذلك لا بد من استعادة توازن القوى المحركة للنمو، مع إعطاء وزن أكبر للطلب المحلي. فبخلاف استراتيجيات النمو الذي تقوده الصادرات، يمكن للبلدان كافة أن تنتهج في الوقت نفسه

استراتيجيات إنمائية تعطي الطلب المحلي من أجل تحقيق النمو دوراً أكبر مما كان عليه الحال في الماضي دون أن تترتب على ذلك آثار «إفقار الجار» ودون حدوث تنافس على تقليص للأجور والضرائب. [تقرير التجارة والتنمية، الكنوسيد، 2013]

للإشارة لقد سبق ل «آرثر لويس» Arthur Lewis أن أشار لمحدودية نمط النمو عبر تطوير الصادرات: «ليس مرغم على أي بلد نامي، إذا ما أخذناه فرديا، أن يخصص تلك المكانة الكبيرة للصادرات في استراتيجية نموه، بل لابد عليه أن يهتم أكثر بالسوق الداخلية». [Lewis W. A., 1984]

«الكنوسيد» تعتبر إذا أن النموذج المسحوب من طرف الصادرات قد بيّن محدوديته سواء في تجربة بلدان جنوب شرق آسيا، حيث وجدت هذه الأخيرة صعوبات كبيرة منذ بداية 1990 إيجاد منافذ لفائض انتاجها الصناعي (السيارات، المكونات الإلكترونية..) نتيجة انخفاض القدرة الشرائية للسكان، الصين تمرّ حاليا بنفس المشكلة وهي بصدد إعادة توجيه اقتصادها نحو الداخل.

من جهة أخرى، وعلى إثر أحداث ما يسمى ب «الربيع العربي»، بادرت منظمة العمل الدولية– المكتب الإقليمي للدول العربية-و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي– المركز الإقليمي للدول العربية-إلى إعداد تقرير سنة 2012 تحت عنوان «نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي: نحو مجتمعات عربية منتجة و شاملة» وذلك بمشاركة العديد من المنظمات الإقليمية العاملة في المنطقة العربية بالاشتراك مع منظمات أممية أخرى.[6]

لقد ركز هذا التقرير على فشل «اصلاحات اقتصاد السوق المعتمدة منذ التسعينيات في استحداث الوظائف وتأمين الخدمات الاجتماعية من أجل تلبية التطلعات المتنامية لدى المواطنين العرب.. ولم يتحول القطاع الخاص إلى قطاع تنافسي فعلي فيما عادت الفرص الاقتصادية والثروات المتراكمة بالفائدة على فئة محدودة من المجتمع، الأمر الذي أدى إلى تزايد الشعور بالعزلة وعدم الأمان في صفوف المواطنين الذين يعانون من استمرار البطالة بين العمال الشباب والراشدين، وتدني الإنتاجية وركود الأجور. كما اعتبر هذا التقرير أن الإصلاحات الاقتصادية قد قلّلت من شأن الاستثمارات العامة، واعتمدت سياسات مالية وتجارية وضريبية قائمة على النظرية لا على الظروف القطرية وأفرطت في التفاؤل بشأن قدرات القطاع الخاص، كما أن السياسات التجارية التي قامت على تحرير الاقتصاد لم تهتم كثيرا بالإنتاج المحلي...ولم تسهم الاتفاقيات التجارية الاقليمية في تعميق اندماج البلدان العربية على الصعيد الدولي...كما ركزت البنوك المركزية على تثبيت الأسعار [مكافحة التضخم] بدلا من تبني مقاربة أكثر توازنا تهتم بالاستثمارات المنتجة وتشجع الاستخدام الكامل.

التقرير يخلص في النهاية إلى ضرورة تصميم نموذج تنموي جديد يكون أكثر شمولية وانتاجية.

2 .المعالم الكبرى لنموذج تنموي بديل؟

نمط تنموي جديد أو استراتيجية للصعود تقوم على عقد إنتاجي جديد وعقد اجتماعي جديد هو ضروري اليوم لمنح آفاق جديدة تضع حدا لوضع الأزمة والانسداد الذي يعرفه النموذج القديم ومسار التنمية المنتهج. الأمر يتعلق باختيار اقتصادي سياسي جريء وقوي يتضمن رؤية جديدة لمفهوم التنمية ودور الدولة فيها، وكذلك مراجعة مجموعة من المفاهيم مثل مفهوم العمل، والنشاطات المنتجة، وإعادة نظر في عملية توزيع وإعادة توزيع الثروة، وأخذ بعين الاعتبار التطورات التي يعرفها الاقتصاد العالمي وميزان القوى الجديد.

إننا نعتقد أنه تجب إعادة النظر أولا وقبل كل في عدد من المسائل النظرية والتطبيقية

6 - بمشاركة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا) الإسكوا (، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) الكنوسيد (، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة) اليونسكو) وبرنامج الأغذية العالمي، وبإشراف مجموعة ا استشارية ضمّت أهل الممارسة من الروّاد في المنطقة وأهل الخبرة إلى جانب ممثلين عن منظمات العمّال وأصحاب العمل.

المصيرية لوضع نمط تنموي جديد، الأمر يتعلق بالتخلص من بعض القناعات والأفكار المسبقة التي رفعت بعض المفاهيم والسياسات والبرامج إلى مستوى العقيدة والقوانين الكونية العلمية البحتة الغير قابلة للنقاش:

أ. ضرورة مراجعة الموقف من دور الدولة:

لقد بيّنت كل تجارب الصعود أن دور الدولة كان حاسما في نجاح البلدان الصاعدة، وذلك عكس الفكر الليبرالي الجديد المهيمن وبرامج التعديل الهيكلي التي تعتبر أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من شأنه أن يعرقل عمل وسير السوق ويولد اختلالات في الاقتصاد وسوء تخصيص للموارد، كما تعتقد في المطلق ومن منطلق نظري وافتراضي ودون أخذ بعين الاعتبار التجارب التاريخية والمعاصرة أنه ليس هناك فائدة في اعتماد سياسات انتقائية للقطاعات والأنشطة التي يتوجب تقديم لها كل التشجيع والتحفيزات لكي تحقق أحسن اندماج في الاقتصاد، وبالتالي لابد من تقليص دورها وترك مهمة تعديل الاقتصاد وتنشيط النمو لميكانيزمات السوق الحرة والتبادل الحر.

لقد نتج عن تطبيق مبدأ عدم تدخل الدولة تخلي هذه الأخيرة عن التخطيط ورسم السياسات الاقتصادية وصناعية الرامية تشجيع قطاعات وأنشطة معينة قصد تنويع أو تكثيف النسيج الاقتصادي، وهو ما أدى عموما لتفكيك قطاع الانتاج عموما وبالأخص قطاع الصناعة الذي سجل تراجعا نصيبه من الاستثمار كما تراجعت مساهماته في الناتج المحلي الخام. كما قاد هذا المنطق إلى اعتماد مفهوم «ماركنتيلي» بحت للأمن الغذائي الذي قائم على الحرص على تحقيق التوازن بين الصادرات والواردات الغذائية الشيء الذي أدى إلى تشويه بنية القطاع الفلاحي وإلى استمرار التبعية الغذائية وتفاقمها في بعض الحالات.

وأمام تعثر التجارب التنموية وفشلها في عديد من البلدان النامية التي طبقت الوصفات الليبرالية الجديدة، برزت حركة تجديد فكرية قادت عددا من الاقتصاديين إلى التأكيد على دور الدولة والمطالبة بإعادة الاعتبار لهذا الدور، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى التجديد الحاصل في اقتصاد التنمية وفي الاقتصاد السياسي الدولي وفي نظرية المؤسسات.

ففي مجال اقتصاد التنمية برزت مساهمات نظرية تؤكد على العوامل الداخلية الذاتية للنمو (croissance endogène)، عكس النظرية التقليدية التي تفسر النمو بعوامل خارجية للمنظومة الاقتصادية مثل العوامل التقنية والديمغرافية.[7] فضل المساهمات الجديدة هذه هو التأكيد على العناصر الداخلية الذاتية لتفسير مسار النمو، ففي هذا الإطار وقع التأكيد على عنصر الاستثمار والتجديد التكنولوجي والنفقات المخصصة للبحث والتنمية [Romer 1986 et 1990]، كما أكد لوكاسLucas من جهته على دور الرأس مال البشري وأبرز أهمية الاستثمارات العمومية في تحسين إنتاجية القطاع الخاص وفي دفع حركة النمو، وكذا على دور الانفاق العمومي المتمثل بالأساس في البنية التحتية والموارد البشرية وفي البحوث المرتبطة بالتنمية والتي لها انعكاس على الدخل عبر أثر المضاعف (L'ef-fet multiplicateur) وعلى طاقة وقدرات الإنتاج عبر أثر المعجل (L'effet accéléra-teur) وعلى الإنتاجية في القطاع الخاص عبر الآثار الخارجية الإيجابية (Les externalités positives). كل هاته العوامل تتطلب تدخل قوي للدولة في مجال الاستثمار المادي والبشري ومجال السياسات القطاعية وفي التكنولوجيا والابتكار والبحث العلمي والبحث والتطوير. [Lucas R.E, 1988]

أما في مجال الاقتصاد السياسي الدولي ومجال العلاقات الاقتصادية الدولية عموما، فقد ركزت معظم المساهمات على التطورات التي يعرفها الاقتصاد العالمي اليوم وعدم واقعية فرضيات نموذج التبادل الحر القائم على المزايا المقارنة التي تقوم على المنافسة التامة وعدم تنقل عوامل

7 - يمكن الإشارة هنا لنموذج «صولو» wolo S، الذي يعتبر بمثابة خلاصة لنماذج النمو ذات الإيحاء الكينزي التي تمنح الأولوية للطلب، أو كذلك للنماذج ذات الإيحاء النيوكلاسيكي التي تمنح الأولوية للعرض.

الانتاج والاقتصاديات السلمية الثابتة. النظرية الجديدة في التجارة الدولية تؤكد على الواقع الجديد للعلاقات الاقتصادية الدولية وتدمج عناصر جديدة في التحليل مثل المنافسة الاحتكارية ودور التكنولوجيا، والاقتصاديات السلمية المتزايدة، وعدم تباين المنتوجات. ويعتبر بول كروغمان Krugman من أهم المساهمين في النظرية الجديدة علما أنه من المدافعين على التبادل الحر وعلى أهمية التجارة في النمو، إلا أنه يرفض اعتبار العوامل الخارجية كمحددات للتجارة ويؤكد على أهمية تدخل الدولة «على الأقل في بعض الحالات قصد تحسين الرفاهة الوطنية عبر تدعيم المؤسسات الوطنية في المنافسة العالمية»[Krugman, 1998]. هذا بالإضافة للممارسات الحمائية الجديدة التي تمارسها البلدان المتطورة بمختلف الأشكال، والتي تبرر اعتماد سياسات تجارية استراتيجية تقودها الدولة.[8]

أما فيما يتعلق بالتجديد في نظرية المؤسسات بفروعها المختلفة، فيمكن الاقتصار على ذكر المساهمات الهامة للاقتصادي ج. استغليتز Stiglitz الذي أكد في العديد من كتاباته على خصوصيات البلدان النامية التي تتميز بضيق الأسواق في العديد من البلدان وانعدامها في البعض الآخر مما يجعل الأسعار لا تلعب دور التنسيق بين مختلف الأنشطة الاقتصادية والتوظيف المحكم للموارد النادرة، كما لا يمكن من تحقيق مردودية سلمية ترفع من القدرات التنافسية لاقتصاديات البلدان النامية وتمكنها من التفاوض بشكل أحسن في العولمة الجارية. [Stiglitz. 2002, 2005] هذا بالإضافة لانتشار الاقتصاد غير الرسمي والضعف الهيكلي للقطاع الخاص في هذه البلدان وعدم قدرته على تحمل عبئ تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية. كل هذه الأسباب تدفع باتجاه منح دور أكبر للدولة في البلدان النامية من أجل صياغة استراتيجية للتنمية والصعود الاقتصادي وتنفيذها مع مشاركة كل الأطراف الفاعلة في المجتمع.

ب. ضرورة مراجعة مسألة الاندماج في الاقتصاد العالمي ليس على أساس المزايا المقارنة فقط:

لقد أكدت جل الدراسات عدم واقعية النموذج القائم على المزايا المقارنة لدافيد ريكاردو D. Ricardo ونظرية وفرة عوامل الانتاج النيوكلاسيكية، اللذان يؤكدان على ضرورة التخصص الدولي (تقسيم العمل الدولي) على أساس المزايا «القارة» أو «الطبيعية» التي يتمتع بها كل بلد والذي من المفروض أن يكون لصالح كل البلدان والاقتصاد العالمي ككل. لكن التطورات الجديدة التي تعرفها نظرية التجارة الدولية تؤكد على أهمية دور المزايا الديناميكية أو المكتسبة في التجارة والمنافسة الدولية وبالتالي على دور الدولة في بناء هذه المزايا وبالأخص دورها في التعليم والتكوين وفي مجالات البحث والبحث والتطوير والابتكار وفي وضع استراتيجيات شاملة وقطاعية وللمدى البعيد لتطوير هذه المزايا وجعلها تواكب التحولات التكنولوجية والأخرى التي يعرفها العالم.

هذا يعني مراجعة الدول النامية لشكل اندماجها في الاقتصاد العالمي وضرورة عدم الابتعاد فقط على التقسيم التقليدي الدولي للعمل القائم على التخصص على أساس المزايا القارة والطبيعية التي تتوفر عليها هذه البلدان (يد عاملة رخيصة، وموارد طبيعية) والتي تكرس في الغالب استمرار اقتصاد الريع ونتائجه المعروفة، والانتقال لبناء اقتصاديات منتجة على أساس بناء مزايا تفاضلية متحركة ومكتسبة في قطاعات الانتاج المختلفة والمتنوعة، وبالأساس في الصناعة والزراعة، الكثيفة الاستخدام للتكنولوجيا المتطورة واليد العاملة المؤهلة، الكل في إطار استراتيجية شاملة للتنمية الوطنية تتطلب التأقلم المستمر لهيكل الاستثمار والموارد البشرية ولمؤسسات وللسلوكيات ولآليات التحفيز قصد تحقيق بناء امتيازات تفاضلية في أنشطة متنوعة ومتتالية، وهذا الأمر

8 - أنظر المبحث المتعلق بالحماية الجديدة ومختلف أشكالها.

يتطلب إرادة ومبادرة سياسية وقدرة على الاستشراف واستباق الأحداث والتطورات في كل المجالات كما تؤكد ذلك تجارب بلدان الصاعدة. وحصيلة القول، فإن الامتيازات التفاضلية بمفهومها التنموي والمتحرك تمثل حصيلة قدرة الإنسان على الابداع والفعل والإنجاز قبل أن تكون هبة من السماء، هذا لا يعني ترك المزايا التفاضلية الطبيعية التي تتمتع بها البلدان النامية، بل يجب الارتكاز عليها كذلك من أجل تطوير قدرات الاقتصاد وتنويعة ولبناء مزايا متحركة.

ت. ضرورة مراجعة القيم والأسس التي بني عليها الاقتصاد والمجتمع:

كل الدراسات تؤكد أن نموذج النمو والتنمية الذي اعتمد والقائم على الدور المركزي الذي يلعبه الريع في الاقتصاد والمجتمع وانعكاساته الخطيرة، إذ أدى إلى تراجع قيمة العمل والعمل المنتج والمعرفة والعلم في المجتمع بشكل عام، بالمقابل لذلك تطورت روح الاتكالية وانتشرت مختلف أشكال الفساد، والعلاقات الزبونية بين السلطة والفئات الثرية الجديدة، هذه الأخيرة التي ربطت الربح والثراء والتوسع الاقتصادي بمدى الولاء إلى السلطة السياسية.

هذا الوضع أدى لانعكاسات سلبية سواء على المستوى الكلي أو على مستوى المؤسسة الاقتصادية. فعلى المستوى الكلي نشأت نوع من العلاقة-الوفاق (أو العقد) بين السلطة السياسية والمجتمع تظهر على شكل معادلة: تقديم «المزايا» الاجتماعية مقابل الولاءات السياسية. التي تقوم على هيمنة الأولى على الثاني من خلال الدور التوزيعي الذي تقوم به (بفضل الريع)، من جهة على شكل تحويلات إجتماعية للفئات الواسعة من المجتمع تُقدم على أنها «سخاء» من السلطة وليس مهمة من مهام الدولة، ومن جهة أخرى على شكل امتيازات واسعة تمنح لبعض الفئات المقربة من السلطة سواء من منطلق عائلي أو عشائري أو سياسي أو طائفي لتشكل فئة من أصحاب المال الأثرياء الجدد الذين يعدون القاعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية-المالية للسلطة. بنود هذا العقد هي تخلي المجتمع عن حقوقه السياسية الديمقراطية والمجتمعية مقابل المزايا الاجتماعية التي يحصل عليها عبر توزيع الريع، لكن يجب التأكيد أنه توزيع لا متساوي ويتضمن الكثير من الفوارق التي لا تضمن الاستقرار والسلم الاجتماعي في المدى الطويل بحكم ارتباط هذا الريع بالعوامل الخارجية.

في هذا النوع من العقد يغيب المشروع المجتمعي البعيد المدى لدى السلطة السياسية والفئات الثرية الجديدة، ويغيب مشروع بناء الدولة الوطنية والاقتصاد المنتج، ليصبح الهم الوحيد لهذه السلطة والفئات التابعة لها تسيير الريع وتحقيق أكبر دخل منه لضمان ديمومة النظام وزيادة الثراء.

على المستوى الاقتصادي الجزئي فقد انعكس هذا الوضع سلبا على نظرة المجتمع للمؤسسة الاقتصادية التي أصبح ينظر إليها كفضاء ريعي وليس كفضاء للإنتاج والإبداع والتجديد. وقد نتج عن هذا الانطباع غياب شعور الانتماء للمؤسسة لدى كل العاملين بها، وهو ما أفقدها الدور الذي من المفروض أن تضطلع به وهو تطوير القدرات الانتاجية والرفع من الانتاجية بشكل يضمن تنافسيتها من أجل تلبية احتياجات السوق المحلية والتصدير.

انطلاقا من كل هذا، فإننا نعتبر أن النموذج التنموي البديل الذي يتوجب بناؤه يتطلب بالأساس ما يلي:

ث. ضرورة أخذ بعين الاعتبار أهم التحولات العالمية:

إن انجاز تحول هيكلي استراتيجي يتطلب أخذ بعين الاعتبار أهم التحولات العالمية

في كل الميادين وبالأخص التكنولوجية والاقتصادية منها حتى يتمكن نمط التنميّة الجديد من استغلال أحسن للفرص المتاحة عبر الاندماج الاقتصادي العمودي مع البحث الجاد على إقامة اندماج أفقي يمكن من تنويع الشركاء وتدعيم القدرة التفاوضية الفردية والجماعية للبلدان النامية وتحسين مرتبتها في العولمة.

وفي هذا الإطار، من الضروري الانتباه إلى التحولات الاساسية التي تهم الميادين التالية، قصد ضمان الانتقال من نمو توسعي إلى تنميّة مكثفة ومندمجة:

أهم التحولات العميقة تهم ميدان التكنولوجيا وأنظمة التقنيات وطرق الإنتاج، ذلك أن التقنيات الجديدة تتصف بالشمولية والجمع بين عديد الاختصاصات والمرونة في الاستعمال. وأنظمة التقنيات الجديدة التي يطلق عليها اليابانيون اسم Mécatronique هي جامعة بين عديد الاختصاصات الكهربائية والميكانيكية والإعلامية والالكترونية مما ينجر عنها انعكاسات على جميع الميادين.

كما أن التحولات المتسارعة أصبحت تهم تنظيم الإنتاج وتوزيعه الجغرافي وطنيا وعالميا عبر تخلص الش.م.ج من عديد الأنشطة واعتماد المقاولة الباطنية لإنجازها من طرف مؤسسات صغرى عبر ما يسمى بسلاسل القيم الدولية أو التقسيم الدولي لعمليات الانتاج.
فالعديد من الأنشطة الإنتاجية والخدماتية، أصبحت تنتقل من بلد إلى آخر، ولأسباب عديدة، وفي هذا الإطار يجب الانتباه إلى أن الامتيازات التفاضلية في البلدان الأكثر استقطابا وأكثر استفادة من نقل الإنتاج من بلد إلى آخر أصبحت تعتمد على قدرة البلد على خلق أنظمة اقتصادية تنافسية écosystème compétitif قادرة على تجميع وتنظيم وتقسيم العمل بين عديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإنتاج مختلف مكونات سلعة معيّنة. مثل الحاسوب أو الكاميرا أو الهاتف الجوال أو التلفاز الخ... وبالتالي أصبحت المقاولة الباطنية واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والامتياز التفاضلي لا يعتمد على ورشات الإنتاج (Ateliers de fabrication) فقط، بل بالأساس على الأنظمة الاقتصادية التنافسية كذلك. وبالتالي يجب العمل في المرحلة الانتقالية نحو نمط تنمية مكثف التركيز بالأساس على بعث مثل هاته الأنظمة للاستفادة من التوزيع العالمي للأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية خاصة انه في السنوات الأخيرة نلاحظ رجوع عديد الأنشطة في الاتجاه المعاكس جنوب شمال نظرا لتقلص فوارق التكلفة من جراء ارتفاع تكاليف النقل وزيادات الأجور وهشاشة محيط الأعمال إلى جانب ضعف الإنتاجية في عديد بلدان الجنوب.

تخص التحولات المتسارعة كذلك التجارة العالمية حيث يسجل تراجع مكانة بعض الأنشطة في التجارة العالمية بجانب تصاعد نمو أنشطة أخرى. ومن المفروض لتحسين الاندماج العالمي العمودي والموقع في التقسيم الدولي للعمل في إطار البحث على تنويع وتكثيف وتحقيق أكثر اندماج للتنمية، أن تتم العناية أكثر بالأنشطة الصاعدة في التبادل التجاري العالمي بدون إهمال الأنشطة التقليدية ذات الكثافة التشغيلية العالية لليد العاملة الضعيفة الكفاءة. وهنا يجب التركيز على قطاعات الإعلامية والصناعات الميكانيكية والالكترونية والصناعات الصيدلية وصنع الورق والخشب والأدوات المكتبية الخ ... بجانب قطاع الخدمات.

التحولات البيئية تؤثر كذلك على اختيار الأنشطة التي توفر أفاقا تشغيلية عريضة في مجال الطاقة المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية. وفي هذا الإطار يمكن تحقيق إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية من طرف عدد كبير من المتدخلين.

بصفة عامة وفيما يخص التنميّة المستديمة فإن اقتصاديات العالم أصبحت مقبلة على إعادة هيكلة عسيرة وواعدة في آن واحد في ميادين أساسية تهم بالخصوص الطاقة والمواد (Matériaux) والتغذيّة [Lester R. Brown. 2003]. ففي ميدان الطاقة فإن

التوجه الجديد يتمثل في الانتقال من عهد النفط والفحم الحجري والغاز الطبيعي إلى عهد الطاقة المستخرجة من طاقة الرياح (éolienne)) والطاقة الشمس والحرارة الباطنيّة (géothermique). وفي ميدان المواد فإن التوجه سيخص الانتقال من نمط اقتصادي خطي (Modèle écono-mique linéaire) إلى نمط قائم على منظومة مقفلة (Système en boucle) حيث ان الصناعات القائمة على الرسكلة ستحل تدريجيا محل الصناعات القائمة على الاستخراج (Extraction).

أما فيما يخص التغذيّة فإن التحولات الكبرى سوف لا تعنى بالأساس هيكلة قطاع التغذيّة بل ستعنى طريقة الإدارة والتصرف في هذا القطاع. ذلك ان التحدي الكبير سيتمثل في حسن التصرف في الرأس المال الطبيعي مثل المياه والأراضي الصالحة للزراعة والغابات وطرق الاستغلال الفلاحي الخ... كما أن عملية إعادة الهيكلة التي تفترضها التنمية المستديمة سيواكبها تدعيم لبعض الأنشطة القديمة مع بروز أنشطة جديدة من جهة كما سيرافقها بروز اختصاصات ذات الارتباط الوثيق بالأنشطة المذكورة من جهة أخرى.

ج. العودة لمفهوم التنمية الشاملة والاستراتيجية التنموية:

البلدان النامية هي بحاجة إلى استراتيجية تنموية جديدة ووفاق داخلي بين مختلف الأطراف لبناء اقتصاديات منتجة ومتنوعة تقوم على تلبية الطلب المحلي بالدرجة الأولى، وذلك اعتمادا على الوضع الخصوصي لكل بلد من حيث موارده الطبيعية والبشرية ورأس ماله المادي والمؤسساتي وتراثه التاريخي والثقافي، وكذلك على التجربة التاريخية للنمو والتنمية وتجربة البلدان الصاعدة القوية، وأخيرا على التحولات الجارية والتطورات التي يعرفها الاقتصاد العالمي.
العودة إلى الاستراتيجية التنموية يستلزم ترتيب الأولويات:

- العودة للتصنيع والسياسة التصنيعية: لقد أظهرت كل تجارب البلدان المتطورة والصاعدة أن التصنيع هو مفتاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما له من آثار سحب أمامية وخلفية على كل قطاعات الاقتصاد الوطني، ودوره في بناء اقتصاد منسجم ومندمج وعصري مواكب للتحولات التكنولوجية التي يعرفها العالم.
وهنا تستوجب الإشارة لضرورة التخلي عن الفكرة التي تضع الصناعة من جهة وباقي القطاعات الأخرى في تناقض أو حتى في نوع من الترتيب والأولويات، فالتصنيع ينعكس دوما بآثار إيجابية على باقي القطاعات والتطورات التكنولوجية الأخيرة تؤكد على دوره في تطوير الزراعة والزيادة في انتاجيتها وكذا في تطوير الصناعات الغذائية مثلا، نفس الشيء ينطبق على السياحة وباقي الخدمات.
كما تستوجب الإشارة إلى أن التصنيع يتماشى دوما والتحولات التكنولوجية، بل هو محضنة الابتكار والاختراع والبحث والتطوير، وبالتالي فالحديث عنه ليس من منظور الثورة الصناعية الأولى والثانية التي لها خصوصياتها، بل من منظور الثورة التكنولوجية الحالية (الثورة الصناعية الثالثة) القائمة على الرقمنة وتكنولوجيات الاعلام والاتصال ولإلكترونيك والبيوتكنولوجيا والنانوتكنولوجيا...إلخ، وهو ما يعني مواكبة هذه التحولات بالاستثمار في التعليم والتكوين والبحث العلمي والبحث والتطوير والابتكار، واختيار القطاعات ذات الكثافة التكنولوجية العالية، وتطوير تقنيات الانتاج والإدارة وعلاقات العمل..

- التحوُّل السريع نحو استراتيجية نمو أكثر توجُّهاً نحو الطلب المحلي: تجب الإشارة في البداية إلى أن تحويل محور تركيز استراتيجيات التنمية نحو الأسواق المحلية لا يعني التقليل من أهمية دور الصادرات، بل إن الصادرات يمكن أن تشهد مزيداً من التوسُّع.
لكن، وكما أشار إليه تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الكنوسيد) 2013، فإن التقلبات التي يعرفها الاقتصاد العالمي تجعل الاستراتيجية القائمة على التصدير جد هشة خصوصا عند تراجع الطلب الخارجي،

لذا لابد من التحول نحو الاستراتيجية التي تقوم على تطوير الطلب المحلي، وذلك بربط هيكل الانتاج بنمط الطلب المحلي أي بتحقيق تناسب بين الاستهلاك المحلي للعائلات (سياسة التوزيع) وسياسة الاستثمار والانفاق العام.

فمن جانب زيادة الاستهلاك المحلي للعائلات فإن تعزيز القوة الشرائية للسكان عموماً، والعمال الأجراء بصفة خاصة، ينبغي أن يشكّل المكوّن الرئيسي من مكوّنات استراتيجية النمو الذي يقوده الطلب المحلي، لأن دخل العمل يشكل أهم مصدر من مصادر استهلاك العائلات الذي يمثل عموماً ما يتراوح بين نصف وثلاثة أرباع الطلب الكلي حتى في البلدان الفقيرة نسبياً والبلدان التي يوجد فيها قطاع تصدير كبير نسبياً. وفي حين أن استراتيجيات النمو الذي تقوده الصادرات تركّز على جانب الأجور المتصل بالكلفة، فإن الاستراتيجية الموجّهة نحو الطلب المحلي تركّز، في المقام الأول، على جانب الأجور المتصل بالدخل لأنها تستند إلى إنفاق الأسر بوصفه أكبر مكوّن من مكوّنات الطلب الفعلي. هناك تكتسي مسألة الانصاف في توزيع المداخيل وأهمية الرفع من نصيب الأجور في الناتج الوطني الخام، أهمية كبيرة في ضمان ديمومة الطلب المحلي وتحسنه.

أما من جانب زيادة الاستثمار المنتج، فإنه من المعلوم أن هذا الأخير يلعب دورا حاسما في التنمية بصرف النظر عن عما إذا كانت هذه الاستراتيجية موجّهة نحو الصادرات أو نحو الطلب المحلي، لكن التركيز على الاستثمار المحلي من شأنه أن يقلل من خطر التقلبات الخارجية وضمان نوع من التنمية المتمركزة على الداخل. ومن العوامل المحددة لقدرة المستثمرين على تدعيم القدرة الإنتاجية ما يتمثّل في مدى توافر التمويل الطويل الأجل بأسعار فائدة ميسّرة وبسعر صرف تنافسي، وهذا بدوره يتوقف، إلى حدٍّ كبير، على سياسات المصارف المركزية وعلى هيكل وأداء النظام المالي المحلي.

أخيرا، فمن جانب سياسة الإنفاق العام: زيادة إنفاق القطاع العام تتوقف على الأوضاع الأولية للمالية العامة في كل بلد، ولكنها تتوقف أيضاً على آثار زيادة الإنفاق العام في الإيرادات العامة. فالاستثمار العام في البنية التحتية و/أو تقديم الخدمات العامة لمجموعات قطاعات اقتصادية محددة شرطاً مسبقاً لاستمرارية الاستثمار، ولتحسين إنتاجية رأس المال، ولتكملة آلية السوق عن طريق تيسير إنشاء الروابط بين الصناعات التصديرية وبقية قطاعات الاقتصاد. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للإنفاق العام على التعليم والتدريب والبحث العلمي والبحث والتطوير أن يؤثّر على قدرة اليد العاملة في المساهمة في نمو الإنتاجية. وعلاوةً على ذلك، يمكن للسياسة المالية التي تهدف إلى مواجهة التقلّبات الدورية أن تحقق استقرار الطلب المحلي خلال فترات بطء النمو أو الكساد وأن تحول بالتالي دون تراجع توقّعات المستثمرين المحليين المتصلة بالطلب. وهذه القدرة على تحقيق الاستقرار تكون أكبر كلما زادت نسبة مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن لإعادة توزيع الدخل عن طريق الهيكل الضريبي والتحويلات النقدية إلى الأسر أن يقوي القدرة الشرائية لمجموعات الدخل التي تنفق نسبةً أكبر من دخلها على الاستهلاك عموماً، وعلى استهلاك السلع والخدمات المنتجة محلياً بصفة خاصة، مقارنةً بالمجموعات ذات الدخل الأعلى. [الكنوسيد، 2013]

ج. ضرورة إصلاح الدولة ورد الاعتبار لدورها الاقتصادي:

لا يمكن صياغة وتطبيق النموذج التنموي الجديد من دون رد الاعتبار للدور الاقتصادي للدولة، ليس بتكرار وإعادة إنتاج نفس الدولة التي أشرفت على التنمية في السنوات الستين وما بعدها، لكن عبر القيام بإصلاحات جوهرية تخص الدولة وذلك عبر إعادة النظر في علاقات الدولة مع المجتمع، ومع الاقتصاد.

- فتجديد علاقة الدولة مع المجتمع يستلزم إعادة تنظيم علاقات الدولة بالمجتمع وهو ما يمر حتما عبر التخلي عن علاقة الهيمنة المسلطة من طرف الدولة على المجتمع والتي تقوم على تقديم المساعدات والامتيازات الاقتصادية مقابل الولاءات السياسية. وهذا التخلي يفترض تعويض علاقات الهيمنة بعلاقات تعاقدية وشراكة مع كل أطراف المجتمع قصد إنماء والرفع من مستوى الرأس مال الاجتماعي، علما أن مفهوم هذا الأخير لا يشمل فحسب الموارد البشرية بل كذلك درجة الانسجام الاجتماعي وإرادة الفعل الجماعي لخدمة المصلحة العامة.

كما أن الدولة مطالبة بالحث على إقامة علاقات شراكة بين أطراف المجتمع. وفي هذا السياق يمكن اعتماد الاقتصاد الاجتماعي التضامني كإطار لتنظيم وهيكلة جزء هام من قطاع الاقتصاد الغير المنظم. علما أن الاقتصاد الاجتماعي التضامني يتكون من الجمعيات غير الحكومية والتعاضديات والتعاونيات والمؤسسات الاجتماعية والخيرية. وتنظيم القطاع الغير منظم يمكن أن يمر عبر الحث على تكوين تعاونيات وتعاضديات من شأنها أن تعطي أكثر متانة للأنشطة المعنية وأن تفتح آفاق جديدة لتطوير العلاقات مع القطاع المنظم (عبر خلق علاقات مناولة، الرفع من جودة الخدمات المقدمة للقطاع المنظم، الخ...) وتحسين علاقات العمل داخل الاقتصاد الاجتماعي التضامني. عموما فإن هذا النوع من الاقتصاد يمثل مخزونا هاما للرفع من القدرة التشغيل وتنويع التركيبة المؤسساتية للمجتمع وتدعيم الرأس مال الاجتماعي.

لقد أدت هيمنة الدولة على المجتمع إلى إقامة تنظيم مؤسساتي يتميز بمركزية مفرطة وقطبية القرار وبالانفراد بالسلطة لصالح لوبيهات ساهمت في نشر الفساد، ومثل هذا التنظيم ساهم بقدر كبير من فشل التجارب التنموية السابقة التي تميزت بصبغتها الفوقية والبيروقراطية وبغياب تشريك الأطراف الاجتماعية وعدم تمكينهم من هامش كافي من المبادرة وسلطة القرار. كما ساهم هذا التنظيم في تهميش الجماعات المحلية وفي ازدياد الفوارق بين مختلف المناطق حيث نادرا ما تؤخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الجهوية والمحلية نظرا لتهميش «السلط» على هاته المستويات وعدم تشريكها في معالجة المشاكل التي تعترض مسيرة التنمية.

ولتجاوز هاته الاختلالات والعوائق يجب تدعيم اللامركزية واللاقطبية في إطار بناء ديمقراطية محلية تضمن تشريك الفاعلين الاقتصاديين وتضمن إنجاز بديل تنموي ينطلق من رغبات وحاجيات وخصوصيات وإمكانيات وقدرات المواطنين على المستويات المحلية والجهوية. ومثل هذا العمل يتطلب إعادة النظر في توزيع المهام والصلاحيات والإمكانيات وآليات التنسيق بين الأطراف والمتابعة والمحاسبة والحوكمة، الخ...

- أما تجديد علاقة الدولة بالاقتصاد فيجب أن ينطلق من التخلي عن مبدأ حياد الدولة ليرد الاعتبار إلى دورين أساسيين للدولة من دونهما لا يمكن بناء نموذج تنموي بديل مكثف، الأول هو العودة لسياسة الاستثمار المنتج العمومي والخاص وبالأخص العودة للتصنيع كما أوضحناه أعلاه، وكذا الاستثمار في المجال الفلاحي من أجل ضمان الأمن الغذائي. وفي مجال قطاع الخدمات يجب الحرص على خلق التكامل بين هذا القطاع والقطاعات المنتجة صناعيا وفلاحيا مع التركيز على جودة الخدمات وإنتاجية الخدمات والتحكم في تكاليفها التي تعتبر حاليا مرتفعة وغير مدعمة لتنافسية القطاعات المنتجة. كما يجب تطوير القطاع عبر مواكبة التحولات الديمغرافية في العالم كما أشرنا إلى ذلك أعلاه. أما الدور الثاني فيتمثل في إعادة الاعتبار لسياسات إعادة توزيع الثروة. وهذا الدور ضروري لتحقيق التوازن بين الاجتماعي والاقتصادي والتوازن بين الجهات بالخصوص، ذلك أن التجارب كلها سوى كان في البلدان المتطورة أو النامية قد أثبتت أن المنطق السلعي أي منطق السوق يقود في كل

الحالات إلى ارتفاع الفوارق بين الفئات الاجتماعية وبين الأجراء حسب مستوياتهم التعليمية وبين المناطق حسب مواقعهم الجغرافية، لذلك لا يمكن لطرف آخر سوى الدولة القيام بتعديل وتقليص هاته الفوارق عبر اعتماد سياسات إعادة توزيع الثروة. والجدير بالذكر أن دور الدولة في إعادة توزيع الثروة أصبح لا يندرج فقط في إطار الحرص على ضمان العدالة الاجتماعية بل أصبح يندرج في إطار إدارة الموارد البشريّة التي تهدف إلى بناء علاقات عمل تضمن دفع الدورة الاقتصادية وتحقيق التطور المستمر والتنمية المستديمة.

خ. العمل على إعادة النظر في كيفية الاندماج في الاقتصاد العالمي والتكتلات الإقليمية:

إن شكل اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي على أساس التقسيم الدولي التقليدي للعمل قد أظهر عيوبه العديدة ومحدوديته في مساعدة هذه البلدان على تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وقد بينت تجربة البلدان الصاعدة أن هذا الاندماج لا ينجح بدون الانتقال من الاعتماد على المزايا التفاضلية القارة إلى المزايا الديناميكية المكتسبة وهذا يتطلب سياسات إرادية لتحديد القطاعات الاستراتيجية التي يجب تطويرها وحمايتها. من جهة أخرى بيّنت تجربة البلدان الصاعدة دور الانتماء للتكتلات الإقليمية لما لها من آثار التجميع وآثار المنطقة وآثار اقتصاديات الحجم في بناء اقتصاديات منتجة تمكن من تطوير القدرات التفاوضية للبلدان والمناطق في الاقتصاد المعولم. وفي هذا الصدد، فإن التقارب الاستراتيجي للبلدان النامية مع البلدان الصاعدة القوية من شأنه أن يدعم ميزان القوى الجديد الذي برز منذ بداية 2000 مع نشوء بلدان «البريكس».

ختاما يمكن القول أن إشكالية البحث عن بديل تنموي هي إشكالية معقدة تفترض نظرة شمولية ومتوازنة قادرة على تحقيق الاستدامة والعدالة، كما يفترض إعادة الاعتبار للإرادة السياسية وللفعل الجماعي الوطني وللتضامن الإقليمي والعالمي، ورغم صعوبة الإشكالية إلا أن الظروف الحالية ملائمة أكثر من ذي قبل للبحث وإنجاز بديل تنموي يتلاءم ويتفاعل أكثر مع طموحات الشعب في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية. ذلك أن الظروف الحالية تتسم بحركية فكرية تؤكد على فشل النماذج التنموية الليبيرالية الجديدة وتبرز الدروس المستخلصة من تجارب الاقتصاديات الصاعدة وتبحث بصفة حثيثة على بدائل تنموية أكثر انسجاما.

فعلى المستوى العالمي، تكرار الأزمات وازدياد حدتها في ظل العولمة الليبرالية مع تنامي انعكاساتها المأسوية (أنظر الوضع في اليونان مثلا) من شأنها أن تجعل الرأي العام أكثر استعدادا لطرح إشكالية البديل التنموي على كل المستويات. خاصة أن تفاقم الاختلالات والفوارق على المستوى العالمي أدى إلى تصاعد الهجرة السرية وتكرار الحوادث المأساوية مما جعل الرأي العام أكثر انتباه إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وإلى الاختلالات السائدة على مستوى العلاقات الدولية وتأثيرها على المسارات التنموية.

كذلك هو الحال في المنطقة العربية التي عرفت حراكا اجتماعيا بارزا في السنوات الأخيرة أصبح لديها مجتمع مدني أكثر كثافة وأكثر نضالية قادرا على استغلال هذا الحراك للفت النظر إلى فشل ومحدودية النماذج التنموية القائمة وإلى تعبئة الرأي العام الوطني قصد طرح الإشكاليات التنموية والإسراع ببلورة البدائل المطلوبة.

في الجزائر كل الظروف سانحة لبناء اقتصاد قوي منتج ومتنوع ومستديم، لأنها تزخر بموارد مادية وبشرية وبرأسمال تاريخي وتقاليد راسخة للحوار الاجتماعي بين جميع الأطراف، تؤهلها كلها لبلورة مسارات وبدائل تنموية واقعية وقابلة للإنجاز. وفي

كل الحالات فإن البدائل تتطلب إعادة الاعتبار للإرادة السياسية والفعل الجماعي كما تتطلب اعتماد الواقعية بعيدا عن الدوغمائية والعقائدية كما تفرض حدا أدنى من الروح التضامنية من أجل بناء بديل تنموي تشاركي ومستديم يتطلب تغيير النموذج الذي اعتمد لتصبح الأولوية للتنمية عوض الريع، ولبناء اقتصاديات وطنية منتجة ومستدامة، وضمان توزيع عادل للثروة وتلبية الحاجات، الكل في إطار تشاركي وحوار اجتماعي ممأسس ويضم جميع الأطراف.

المراجع:

1. Adair P & Bellache Y, «Dévelop-pement des PME et secteur informel en Algérie», Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit (GTZ), Alger, 2008.

2. Attar Abdelmadjid, ancien mi-nistre et ancien PDG de Sonatrach, en-tretien à EL WATAN, 21 octobre 2021.

3. Badreddine Amina et Bena-mirouche Rachid, Les Obstacles de l'Attractivité des Investissements Di-rects Etrangers en Algérie, Internatio-nal Journal on Innovation &Financial Strategies (IFS) Vol. I pp440-47, 2018.

4. Badreddine Nouioua, ancien gouverneur de la Banque d'Algérie, « déprécier le dinar, pourquoi ? » contribution EL WATAN, 20 octobre 2021.

5. Bessaha Abdelrahmi, Expert in-ternational (FMI) en macroéconomie, contribution : « La diversification des exportations : pistes de réforme », EL WATAN, 17 octobre 2021.

6. bouklia-hassane Rafik, « l'éco-nomie Algérienne face à la diversifi-cation : quelles perspectives ? », les cahiers du CREAD n°105/106-2013.

7. Bouzidi Abdelmajid, Industria-lisation et Industries en Algérie, in série : Algérie de demain, relever les défis pour gagner l'avenir, fondation F. Ebert, 2008.

8. Bouyacoub Ahmed, Quel déve-loppement économique depuis 50 ans ?, L'Harmattan «Confluences Méditer-ranée », 2012/2 N°81 | pages 83 à 102.

9. Bouhaba Mohamed, Le secteur industriel algérien entre choix délibé-ré, contrainte et hésitation, une ana-lyse à par cycles économiques, 5th International Conference on Business Economics, Marketing & Management Research, 18-20 November 2017, Sousse – Tunisia.

10. Chabane Mohamed, « l'Algérie otage de ses hydrocarbures : obliga-tion de réformes, urgence d'une re-conversion », Cahiers De La Méditer-ranée, 81 | 2010, 319-330.

11. Donsimoni Myriam, L'Algérie et l'OMC : l'adhésion ou la rente, in Mon-dialisation, accords commerciaux ré-gionaux et intégration de l'Afrique, L'Harmattan, 2017.

12. Jutting J. P et Laiglesia J. R, «L'emploi informel dans lespays en développement. Une normalité indé-passable». Ed. Centre de développe-ment de l'OCDE, Paris, 2009.

13. ONU, Rapport du Secrétaire gé-néral sur les Questions de politique macroéconomique, 2 août 2016.

14. ONU, Commission économique pour l'Afrique, Profil pays : Algérie, mars 2017.

15. Mebtoul Abderrahmane, « Au-cun pouvoir algérien ne peut éradi-quer la corruption s›il ne s›attaque pas à l›essence de la sphère informelle », Contribution publié dans le quoti-dien « La Nouvelle République » le 07 - 04 – 2019.

.publications, 2016

Samir, Une approche ré- Bellal .18
désindustrialisa- gulationniste de la
tion en Algérie, Les Cahiers du CREAD
.n°95 /2011

Lamiri Abdelhak, La décennie de .19
la dernière chance - Emergence ou
déchéance de l'économie algérienne,
.Chihab EDITIONS, Alger 2013

Quel développement pour l'Al- .20
gérie ? Actes du colloque, Forum des
.Chefs d'Entreprises, Alger, 2002

Rapport de l'atelier national sur .21
les écosystèmes sectoriels et régio-
naux dédies a l'entreprenariat, CNESE,
.2021

Tabet Wassila AOUL et BERBAR .22
Wafaa, Innovation et PME en Algérie
quelle perspective : étude explora-
toire, ln le grand livre de l'économie
.PME

Djeflat Abdelkader, l'Algérie et .23
les défis de l'économie de la connais-
sance, in série : Algérie de demain,
relever les défis pour gagner l'avenir,
.fondation F. Ebert, 2008

Boukella Mourad, Politiques agri- .24
coles, dépendance et sécurité alimen-
taire, in série : Algérie de demain, re-
lever les défis pour gagner l'avenir,
.fondation F. Ebert, 2008

Bessaoud Omar, J.-P. Pellissier, .25
J.-P. Rolland, W. Khechimi, Rapport de
synthèse sur l'agriculture en Algérie,
.CIHEAM-IAMM. 2019, pp.82

Mebtoul Abderrahmane, «la .10
sphère informelle face aux enjeux
géostratégiques au Maghreb», Africa
.Presse, Paris, 28/29 mars 2019

Medjoub Razika, Quelques ré- .11
flexions sur le développement de
l'économie informelle en Algérie,
.CREAD, 2018

Souag Ali, Thèse De Doctorat, .12
Economie Informelle Et Les Politiques
D'emploi En Algérie : Quel Impact ?,
Présentée Et Soutenue Publiquement
Le 11 Septembre 2018, Université Pa-
.ris-Est

Etude du CREAD, Economie infor- .13
melle : concepts, modes opératoires
.et impacts, 2017

Heddir Mouloud, «Le commerce .14
extérieur Algérien, contraintes et pers-
pectives », travaux journée d'étude au
.ministère du commerce, 2013

Mehdi Abbes, L'ACCESSION A .15
L'OMC, Quelles stratégies pour quelle
intégration à la mondialisation ? «
Confluences Méditerranée », 2009/4
.N°71 | pages 101 à 118, L'Harmattan

MENNA Khaled et Samer MEHI- .16
BEL, La problématique des IDE en
Algérie : paradoxes d'une économie
attractive faiblement attrayante, Les
Cahiers du Cread, vol. 33 - n° 119/120
.- 2017

ANIMA Investment Network, 10 .17
ans d'investissement étranger en
Méditerranée, rapport préparé par
Emmanuel Noutary, Délégué Général
d'ANIMA, et Zoé Luçon, Directrice des

26. Collectif NABNI, Ice-bergs en vue ! L'urgence n'est pas de freiner, mais d'engager de longs virages. 22 février 2015.

27. Forum des chefs d'entreprises, Etude sur les perspectives de diversification de l'économie nationale, 2016

28. Groupe Banque Mondiale, Région Moyen-Orient et Afrique du Nord, Accélérer le rythme des réformes pour protéger l'économie algérienne, 2021.

29. Conseil National Economique, Social et Environnemental, Rapport sur L'Etat de la Nation Economique, Social et Environnemental, 2020.

30. Dani Rodrik, Nations et mondialisation, traduit de l'américain par Christophe Jaquet, Éditions La Découverte, coll. « Textes à l'appui «, 2008.

31. Krugman Paul, Trade and Inequality, http://www.voxeu.org/index.php?q=node/261

32. أنفال نسيب، دور الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقية الشراكة الأور وجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه تحت إشراف محمد العربي ساكر، السنة الجامعية 2014/2015.

33. الاقتصاد العربي بين تحديات المرحلة الجديدة والعقبات المتجذرة؟ ما هي مرتكزات الإصلاح والآفاق حتى عام 2015، دائرة البحوث الاقتصادية الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، أكتوبر 2013.

34. الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، مسح حول الاقتصاد سنة 2012.

35. منتدى رؤساء المؤسسات، من أجل انبعاث الاقتصاد الجزائري، جوان 2015.

36. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، تطلعات سياسات الاستثمار في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، 2021.

37. أحمد هني، الاقتصاد الموازي: مجتمع مضاد أم طريقة حكم، دفاتر السفير العربي بدعم من مؤسسة روزا لكسمبورغ، مكتب شمال افريقيا، تحت عنوان الاقتصاد الموازي في الجزائر، مصر، تونس والمغرب، 2018.

83. محمد صايب موزات، مجتمع مضاد أم طريقة حكم، دفاتر السفير العربي بدعم من مؤسسة روزا لكسمبورغ، مكتب شمال افريقيا، تحت عنوان الاقتصاد الموازي في الجزائر، مصر، تونس والمغرب، 2018.

39. تقرير منظمة العمل الدولية– المكتب الإقليمي للدول العربية-وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي– المركز الإقليمي للدول العربية-، «نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي: نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة»، بيروت، 2012.

SOLiD

SOUTH MED SOCIAL DIALOGUE

ميثاق الشركاء الاجتماعيون جنوب المتوسط حول قضايا المراة

الوضع الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر
من اجل بديل تنموي تشاركي و مستديم

SOLiD

SOUTH MED SOCIAL DIALOGUE

solidmed.eu